المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي أنزل كتابه بلسان عربي مبين، وتكفل بحفظه إلى يوم الدين، يوم يقوم الناس لرب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله أجمعين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم أن نلقى رب العالمين.

أما بعد

فكافية ابن الحاجب المسماة بالمقدمة في قواعد الإعراب من الكتب المهمة التي اشتملت عليها المكتبة العربية، حيث احتوت مع وجازتها على مسائل النحو بطريقة منهجية تتسم بحسن الترتيب والتقسيم، بدا تأثر ابن الحاجب فيها واضحا بكتاب المفصل في النحو لجار الله الزمخشري، إلى الحد الذي جعل بعضهم يقول[1]: إن الكافية كتاب اختصر فيه ابن الحاجب مفصل الزمخشري، ومما يدل على ذلك تسمية ابن الحاجب لها بالمقدمة، وكأنه يشير بتلك التسمية إلى أن الكافية بالنسبة للمفصل كالمقدمة له.

وقد نالت الكافية منذ بزوغ فجرها اهتمام العلماء والدارسين، وأعجبوا بها أيما إعجاب، فأقبلوا عليها من كل حدب وصوب، وتسابقوا إلى شرحها والتعليق عليها ونظمها واختصارها وإعرابها، حتى إن بعضهم قد ولع بها ولعا شديدا، حتى نسب إليها فاشتهر بها وهو الكافيجي[2]، وقد رابت شروحها على ما يقرب

(١) انظر: نفح الطيب٢/٢٢٥ (دار صادر بيروت).

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، من كبار العلماء بالمعقولات. رومي الأصل. من مصنفاته: مختصر في علم التاريخ،=

من مائتي شرح وتعليق ما بين عربي وتركي وفارسي[١]

ومن تلك التعليقات التي عنيت بمتن الكافية كتاب شكوك على الحاجبية لأحمد بن الحسن الجاربردي وقد ساقتني إليه الأقدار وأنا أقلب في فهارس المخطوطات وأمكنني الحصول على نسخ منه فعقدت العزم ــ بتوفيق الله (ﷻ) ــ على تحقيقه ودراسته وإخراجه من زوايا الإهمال والنسيان في ثوب قشيب ليكون بين يدي الدراسين إلى جانب كتابه شرح الشافية في الصرف، وذلك توفية لحق أسلافنا الأجلاء علينا، بتقديم أعمالهم لتكون بين أيدي الباحثين ربطا للحاضر بالماضي، هذا من جانب، ومن جانب آخر فمؤلفه أحمد بن الحسن الجاربردي، وهو من كبار العلماء المحققين، عرف بدقة الفهم، وكمال التحقيق، وحسن التعليل والتقسيم، وسيلمس القارئ ذلك في كتابه هذا من خلال تعليقاته على متن الكافية، كما لمسه في كتابه شرح الشافية الذي قال عنه صاحب روضات الجنات: "وهو في الحقيقة من أحسن شروح أدباء الفريقين على الرسالة المذكورة، وأدقها نظرا، وأعمها فائدة، وأكملها تحقيقا، وأشملها للتقسيمات البديعة، والترديدات الرفيعة التي يخلو منها سائر مصنفات القوم؛ ولذا تلقاه عامة طلبة الزمان بالقبول، وقدموه على سائر شروحها الفاخرة من غير عدول"[٢]

= ونزهة المعرب في النحو. توفى سنة٨٧٩هـ. انظر: بغية الوعاة للسيوطي ١١٧/١(المكتبة العصرية)، والأعلام للزركلي١٥٠/٦ (دار العلم للملايين).

(١) انظر حصرا لهذه الشروح في مقدمة كتاب شرح الكافية للقمولي رسالة دكتوراه قسم الدراسة ص ٢ وما بعدها.

(٢) روضات الجنات ٣٣٤/١ (مكتبة إسماعليان ــ طهران).

يضاف إلى ما سبق أن الجاربردي قد عني في كتابه هذا بأمر لم يعره غيره من شُرّاح الكافية المزيد من الاهتمام حيث جمع فيه كثيرا من الأسئلة والاعتراضات المنثورة في بطون كتب شروح الكافية التي سبقته وما أكثرها التي وجهت إلى ابن الحاجب سواء ما يتعلق منها بالحدود والتعريفات أو ما يتعلق بآرائه ومواقفه النحوية، ليسهل الوقوف عليها في مصنف واحد بعد أن كانت مبعثرة في ثنايا شروح الكافية، ثم أجاب عنها في أسلوب علمي شيق جذاب متبعا طريقة السؤال والجواب، مستعينا بعقليته المنطقية والأصولية في حل الإشكالات وكشف المعضلات.

هذا وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون على قسمين تسبقهما مقدمة، وتعقبهما خاتمة وفهارس فنية. **أما القسم الأول:** فهو قسم الدراسة، وقد اشتمل على فصلين: **الفصل الأول:** (حياة الجاربردي ومصنفاته) وفيه تحدثت عن: اسمه ونسبه، لقبه وكنيته، مولده ونشأته ورحلته، شيوخه وتلامذته، صفاته وثناء العلماء عليه، مصنفاته، وفاته. **الفصل الثاني:** (كتاب الشكوك على الحاجبية) وفيه تحدثت عن: اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى الجاربردي، وأهميته ومكانته، وموقف الجاربردي فيه من ابن الحاجب، وملامح منهجه فيه، ووصف نسخ الكتاب، ثم زيلته ببيان المنهج الذي اتبعته في التحقيق والتعليق، ونمازج من نسخ المخطوط التي اعتمدت عليها.

أما القسم الثاني: فهو قسم التحقيق، وقد حرصت كل الحرص على ضبط النص وتحريره من التصحيف والتحريف بعد مقابلة النسخ التي تمكنت من الحصول عليها دون أن أتدخل فيه بزيادة أو نقص، وإن كان ثم كلمات لم أتمكن من قراءتها وضعت مكانها ثلاث نقط بين قوسين هكذا (...) وأشرت إلى ذلك في التعليق حتى يخرج الكتاب أقرب ما يكون إلى الصورة التي أرادها المؤلف،

فإن أكن وفقت فذلك الفضل من الله، وإن كانت الأخرى فحسبي أني اجتهدت ولم أدخر وسعا في تحقيق ما إليه قصدت، وألتمس من القارئ الكريم أن يغفر لي الهفوات، وأن يسد ما يجده من ثغرات، فالخطأ والنسيان من طبيعة بني الإنسان.

وختاما أسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصا لوجه الكريم، وأن يجعله ذخرا لي يوم الدين يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وأصلي وأسلم على الهادي البشير وعلى أله، وأصحابه أجمعين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

المحقق

د. خالد عبده الشربيني حسنين سماحة

القسم الأول: قسم الدراسة

ويتناول فصلين:

الفصل الأول: حياة الجاربردي ومصنفاته

الفصل الثاني: كتاب شكوك على الحاجبية

الفصل الأول

الجاربردي حياته ومصنفاته

أولا: اسمه ونسبه[1]

هو أحمد بن الحسن بن يوسف، الجاربردي، التبريزي، الشافعي، الأصولي، النحوي، المفسر. هكذا ذكره معظم من ترجم له، وانفرد الخوانساري الأصبهاني[2] بزيادة اسم قبل اسم أبيه وهو: ابن الإمام السعيد حسن، ويبدو أن اسم أبيه كان مركبا (السعيد حسن) ولعل هذا يفسر اختلاف أصحاب التراجم في رسم اسم أبيه فمعظمهم ذكره (الحسن) بالألف واللام[3]، وبعضهم ذكره (حسن) بدون ألف ولام[4]، وبعضهم ذكره (الحسين)

---

(١) انظر في ترجمته: مرآة الجنان لليافعي اليمني٤/٢٣١ (دار الكتب العلمية بيروت١٩٩٧م)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي٩/٨ (هجر للطباعة والنشر ط٢ ١٤١٣هـ)، وطبقات الشافعية للإسنوي١/١٨٩ (دار الكتب العلمية بيروت)، والدرر الكامنة لابن حجر١/١٤٢ (مجلس دائرة المعارف العثمانية ط٢ ١٣٩٢هـ)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/١٠(عالم الكتب بيروت ط١ ١٤٠٧هـ)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي ١٠/١٤٥ (دار الكتب مصر)، والضوء اللامع للسخاوي٤/١٨٠ (منشورات مكتبة الحياة)، وبغية الوعاة للسيوطي١/٣٠٣، وشذرات الذهب لابن العماد ٨/٢٥٩ (دار ابن كثير دمشق ١٩٨٦م)، والبدر الطالع للشوكاني١/٤٧ (دار المعرفة بيروت)، وأبجد العلوم للبخاري القنوجي١/٥٨٤ (دار ابن حزم ٢٠٠٢م)، وروضات الجنات للخوانساري ١/٣٣٤، والأعلام للزركلي١/١١١، والفتح المبين في طبقات الأصوليين لعبد الله مصطفى المراغي (مطبعة أنصار السنة المحمدية مصر١٩٤٧م).

(٢) انظر: روضات الجنات ١/٣٣٤.

(٣) انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٩/٨، والدرر الكامنة ١/١٤٢، وشذرات الذهب ٨/٢٥٦، والأعلام١/١١١.

(٤) انظر: مرآة الجنان٤/٢٣١.

مصغرا[١]، وهكذا عرّف به تلميذه المولى محمد بن عبد الرحيم الميلاني في مقدمة كتابه (شرح المغني في النحو) حيث قال بعد أن عدد جملة من صفاته وأخلاقه: "قدوة السالكين فخر الملة والدين أحمد بن الحسين الجاربردي.. "وعقب على ذلك صاحب كتاب روضات الجنات بقوله: "لكن الحق المشهور المتحقق منها هو الذي قدمناه لك"[٢] يعني أن اسم أبيه (الحسن).

ثانيا: لقبه وكنيته

اشتهر الجاربردي بألقاب عديدة لعلو مكانته وارتفاع منزلته بين أقرانه ومعاصريه: فمعظم من ترجم له لقبه بـ (فخر الملة والدين)[٣] وهو لقب مدح يدل على إسهاماته الجليلة في خدمة هذا الدين الحنيف وعظا وتعليما وتصنيفا، حتى صار الدين يفخر به، وبعضهم لقبه بـ (الإمام)[٤]، وبعضهم لقبه بـ (الشيخ)[٥]. واشتهر أيضا بكنيته (أبو المكارم)[٦]، وهي كنية مدحية تدل على كثرة خيره وجوده وعطائه، والمكارم جمع مَكْرُمة، وهي فعل الكرم[٧].

ثالثا: مولده ونشأته ورحلته

ذكر الشيخ إسماعيل البغدادي[٨] أن ولادة فخر الدين الجاربردي كانت في

---

(١) انظر: النجوم الزاهرة ١٠/١٤٥.

(٢) روضات الجنات ١/٣٣٤.

(٣) انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٨/٩، وبغية الوعاة١/٣٠٣، والأعلام ١/١١١.

(٤) انظر: طبقات الشافعية للسبكي٨/٩، وشذرات الذهب٨/٢٥٦، والنجوم الزاهرة١٠/١٤٥.

(٥) انظر: الدرر الكامنة١/١٤٢، وبغية الوعاة١/٣٠٣، وأبجد العلوم١/٥٨٤.

(٦) انظر: مرآة الجنان٤/٢٣١، وكشف الظنون٢/١٨٧٩(مكتبة المتنبي).

(٧) انظر: الصحاح للجوهري٥/٢٠٢٠(كرم)، ولسان العرب١٢/٥١٢(كرم).

(٨) انظر: هدية العارفين ١/١٠٨(دار إحياء التراث العربي).

سنة (٦٦٤هـ) أربع وستين وستمائة، ونقل ذلك أيضا الدكتور جلال الدين عبد الرحمن عن طبقات الشافعية لأحمد بن محمد الأسدي[١]، ولم يذكر أحد ممن ترجم له مكان ولادته، وأغلب الظن أنه ولد بقرية (جاربرد) حيث أجمع من ترجم له على نسبته إليها، مع أنهم ذكروا أنه لم يرحل إلا إلى مدينة (تِبْرِيز) كما سيأتي.

وجَارْبرد ــ بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الموحدة[٢] – إحدى قرى إيران، وهي لفظة كردية مكونة من مقطعين الأول (جار) وهو يعني بالكردية أربعة، والثاني (برد) ويعني بالكردية التل، وقيل: سميت بذلك لأنها تقع بين أربعة تلال، هكذا ذكر محقق كتاب السراج الوهاج في شرح المنهاج دون أن يحيل إلى مصدر وإنما أخذه مشافهة عن أشياخه الأكراد قال: ".. كذا كان يذكره لنا شيوخنا الأكراد عندما كنا نقرأ عليهم في المساجد كتاب "المغني في النحو" للجاربردي مع شرحه لعبد الرحيم الميلاني تلميذ الجاربردي (رحمهما الله). ويظهر من هذا أن الشارح الجاربردي كان عالما من علماء الأكراد، ولد في جاربرد ثم ارتحل منها بعد نشأته الأولى"[٣]

نشأ فخر الدين الجاربردي في أسرة عريقة ذات فضل وعلم ودين، توارثت العلم جيلا بعد جيل فجده يوسف ــ كما ذكر ابن حجر وابن العماد[٤] ــ أحد شيوخ العلم المشهورين بتلك البلاد والتصدي لشغل الطلبة، وأبوه الحسن أحد

(١) انظر: القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه ص١٨٥ (دار السعادة مصر. ط١).

(٢) انظر: لب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي ص ٥٨ (دار صادر بيروت).

(٣) السراج الوهاج في شرح المنهاج للجاربردي قسم الدراسة ص٢٩ (دار المعراج. ط ٢ ١٩٩٨م).

(٤) انظر: الدرر الكامنة ١٤٢/١، وشذرات الذهب٢٥٦/٨.

أئمة العلم وإن لم يكن في شهرة أبيه يظهر ذلك من نعت طاش كبرى زاده له بالإمام[١]، وولده إبراهيم وحفيده فضل الله كانا أيضا من أئمة العلم المشهورين قال ابن حجر: "إِبْرَاهِيم بن أَحْمد بن الْحسن الجاربردي ولد الشَّيْخ الْعَلامَة فَخر الدّين وقفت لَهُ على رد الْعَضُد انتصاراً لوالده وَقدم دمشق وَولي تدريس الجاروخية وَمَات إِبْرَاهِيم بِدِمَشْق، وَاسْتقر ولَده فضل الله وَهُوَ صبي فِي تدريس الجاروخية وَجعل نَائِبه شهَاب الدّين الزُّهْرِيّ وَمَات فضل الله فِي أَوَاخِر ذِي الْحجَّة سنة ٧٧١ هـ"[٢]

في هذا الجو العلمي نشأ الجاربردي وترعرع بين كبار العلماء، مما كان له أثره الكبير في تكوين شخصيته العلمية، وتنوع معارفه، ونبوغ فكره، فنشأ منذ نعومة أظفاره محبا للعلم المنقول منه والمعقول، مواظبا عليه، متوافرا على الدرس، ولوعا بالإفادة والاستفادة، حتى غدا من كبار العلماء المبرزين.

وبعد أن قضى سنى حياته بقريته (جاربرد) ارتحل إلى مدينة (تِبْرِيز)[٣] مدينة معروفة بمنطقة آذربيجان غرب إيران[٤]، وكانت هي العاصمة السياسية لدولة الإيلخانيين[٥]، ولا تسعفنا المصادر بتاريخ تلك الرحلة، وإن كنا نظن أن ذلك كان بعد أن تولى السلطان محمود غازان عرش الإمارة سنة (٦٩٤هـ ١٢٩٥م - ٧٠٣هـ ١٣٠٤م) حيث شهدت تلك المدينة في عهده وعهد خلفه أولْجَايتو (٧٠٤هـ- ١٣٠٤م - ٧١٦هـ- ١٣١٦م) نهضة ثقافية وعمرانية

(١) انظر: روضات الجنات ٣٣٤/١.

(٢) الدرر الكامنة٦/١.

(٣) انظر مصادر ترجمته السابقة.

(٤) انظر: معجم البلدان ١٣/٢(دار صادر بيروت)، وروضات الجنات ٣٣٥/١.

(٥) انظر: جامع التواريخ تاريخ المغول لرشيد الدين فضل الله الهمذاني ترجمة محمد صادق نشأت وآخرين المجلد الثاني، ودائرة المعارف الإسلامية ١٧٥/٩.

كبيرة بعد أن اعتنقا الإسلام وجعلاه الدين الرسمي للدولة، وكان الإسلام سببا في تهذيب طباع المغوليين وتقويم أخلاقهم فلم يعد همهم سفك دماء المسلمين وتخريب ديارهم، وإنما اهتموا بالبناء والتعمير والعلوم والفنون وتشييد المساجد والمدارس، فقربوا منهم العلماء والأدباء والفقهاء، فصارت مدينة تبريز مقصد العلماء والأدباء في مختلف العلوم والفنون، ويكفي أن نشير إلي بعض الشخصيات البارزة في مختلف الفنون لندلل على تلك النهضة العلمية التي كانت تشهدها تلك المدينة من أمثال القاضي ناصر الدين البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، وشيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، وعبيد الله بن محمد برهان الدين الفرغاني العبري (ت ٧٤٣هـ)، وتاج الدين الأردبيلي التبريزي (ت ٧٤٦هـ)، وعضد الدولة الإيجي (ت ٧٥٦هـ).

وكان من توفيق الله تعالى لفخر الدين الجاربردي أنه عاش في تلك المدينة وفي هذا الزمان الذي عم فيه الهدوء والاستقرار بعيدا عن الفتن والاضطرابات التي كانت تسود معظم مدن الشرق الإسلامي بعد سقوط الخلافة العباسية ببغداد على أيدي التتار، فنهل العلم على أيدي كبار العلماء، حتى حصلت له الملكة الكاملة في أكثر الفنون، العقلية واللغوية والشرعية، وانتهت إليه الرياسة، وتصدى للتدريس والتصنيف والإفتاء، وغدا من علماء تلك البلاد المشهورين، وقد توثقت صلته بالوزير سعد الدين الساوجي وعظمت مكانته عنده إلى الحد الذي جعل تلامذته ومريديه لما تمنع الجاربردي من أن يضع شرحا على الشافية، يطلبون من الوزير أن يشفع لهم عنده في ذلك فأجابهم إلى ما أرادوا، وقد أشار إلى ذلك الجاربردي في مقدمته على شرح الشافية.[1]

(١) انظر: مجموعة الشافية١/٦،٥ (عالم الكتب) ط ٣ ١٩٨٤م.

رابعا: شيوخه وتلامذته

[أ] شيوخه

مما لا شك فيه أن الجاربردي الذي ألم بمختلف فنون المعرفة التي كانت سائدة في زمانه المعقول منها كالمنطق وعلم الكلام، والمنقول كالفقه وأصوله والتفسير، وعلوم اللغة كالنحو والصرف والأدب، وقد فاق فيها الأقران، وصنف فيها – كما سيأتي – مصنفات بديعة، أن يكون قد أخذ ذلك عن وفرة من علماء عصره المبرزين في هذه الفنون، غير أن كتب التراجم لم تسعفنا إلا بثلاثة، قال السبكي:" بلغني أنه اجتمع بالقاضي ناصر الدين البيضاوي وأخذ عنه"(١). وقال الشوكاني:" أخذ عن الشيخ عمر بن نجم الدين، وعن نظام الدين الطوسي."(٢)

ولم أعثر للشيخين عمر بن نجم الدين ونظام الدين الطوسي على ترجمة فلم يزد الأمر على ما ذكره الشوكاني في نصه السابق، وما ذكره ابن حجر والسيوطي في معرض ترجمتهما لتاج الدين الأردبيلي التبريزي (ت ٧٤٦هـ) من أنه قرأ علم البيان على النظام الطوسي(٣).

أما القاضي ناصر الدين البيضاوي فهو الإمام العلامة الأصولي المفسر أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي ناصر الدين البيضاوي، ولد في مدينة البيضاء بفارس قرب شيراز، وولي قضاء شيراز مدة ثم صرف عنه فارتحل إلى مدينة تبريز، وتفرغ للعلم والتدريس والتصنيف إلى أن وافته المنية بها سنة (٦٨٥هـ) وقيل (٦٩١هـ). ومن مصنفاته: أنوار التنزيل

---

(١) طبقات الشافعية ٨/٩.

(٢) البدر الطالع٤٧/١.

(٣) انظر: الدرر الكامنة٨٥/٤، وبغية الوعاة١٧١/٢.

وأسرار التأويل وهو مختصر لتفسير الكشاف، وطوالع الأنوار في التوحيد، ومنهاج الوصول إلى علم الأصول، ولب اللباب في علم الإعراب، والغاية القصوى في دراية الفتوى في الفقه الشافعي، وشرح الكافية لابن الحاجب، وشرح الطوالع في المنطق، وغير ذلك.(١)

[ب] تلامذته

تلمذ على يد فخر الدين الجاربردي عدد كبير من طلاب العلم، حيث صار بعد أن ذاع صيته وبدا نبوغه كأحد العلماء المبرزين المجتهدين في شتى فنون العلم مقصد طلاب العلم يفدون إليه من كل فج عميق للوقوف على درر فوائده، واجتلاب درر مباحثه فريقا بعد فريق، وكان قد أوقف نفسه للتدريس وإفادة الطلبة، وهذا ما جعل ولده إبراهيم وهو يبين فضل والده بعد أن ذكر عددا من تلامذته يقول: "فكم لوالدي من مثلهم من التلامذة فِي كل بلد بِحَيْثُ إِنِّي لَو أُرِيد أَن أذكرهم بِبَعْض تراجمهم أحتاج إِلَى مجلدات فَيكون تضييعا للقرطاس وتضييقا للأنفاس"(٢).

وهاك أشهر تلامذته الذين أمكنني الوقوف على أسمائهم:-

* شرف الدين الطيبي [ت ٧٤٣هـ](٣)

هو الحسن بن محمد بن عبد الله بن شرف الدين الطِّيبي، العلامة في المعقول والعربية والمعاني والبيان، قال عنه ابن حجر: "كان آية في استخراج الدقائق من القرآن والسنن، مقبلا على نشر العلم متواضعا حسن المعتقد، شديد

---

(١) انظر في ترجمته: طبقات الشافعية للسبكي ١٥٧/٨، والمنهل الصافي لابن تغردي بردي٣١٠/٧(الهيئة المصرية العامة للكتاب)، وبغية الوعاة٥٠/٢.

(٢) انظر: طبقات الشافعية للسبكي٧٧/١٠.

(٣) انظر في ترجمته: الدرر الكامنة ١٨٦/٢،وطبقات المفسرين للداوودي١٤٦/١(دار الكتب العلمية)، والأعلام ٢٥٦/٢.

الرد على الفلاسفة والمبتدعة مظهرا فضائحهم، شديد الحب لله ورسوله" من مصنفاته: التبيان في المعاني والبيان، والخلاصة في معرفة الحديث، وشرح الكشاف. وهو ممن ذكره إبراهيم الجاربردي من تلامذة أبيه.(١)

* نور الدين الأردبيلي [ت ٧٤٩هـ](٢)

وهو فرج بن محمد بن أحمد بن أبي الفرج الأرْدُبيلي الشافعي الأصولي المفسر، كَانَ فَاضلا ومن أَكثر أهل الْعلم اشتغالا بِالْعلمِ، وَكَانَ ذَا همة فِي الطّلب عالية، من مصنفاته: شرح منهاج البيضاوي، وشرح قطعة من منهاج النووي. وممن ذكر أنه أخذ عن الجاربردي إبراهيم بن الحسن الجاربردي، وابن قاضي شهبة، وابن حجر وغيرهم(٣).

* عضد الدين الإيجي [٧٥٦هـ]

هو أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، عضد الدين الإيجي، من علماء الأصول والمعاني والعربية، ولد في بلدة (إيج) من أعمال شيراز، جرت بينه وبين أمير (كرمان) محنة فسجنه إلى أن توفي. من مصنفاته: المواقف في علم الكلام، والعقائد العضدية، والرسالة العضدية، وشرح مختصر ابن الحاجب في الأصول، والمدخل في علم المعاني والبيان والبديع. وقد ذكره الشوكاني من جملة من أخذ عن الجاربردي(٤)، ويؤيد ذلك ما ذكره ولده إبراهيم

---

(١) انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٧٦/١٠.

(٢) انظر في ترجمته: الوفيات لابن رافع٨١/٢ (مؤسسة الرسالة)، وطبقات الشافعية لابن شهبة ٤٦/٣، والدرر الكامنة٢٦٩/٤.

(٣) انظر: طبقات الشافعية للسبكي٧٦/١٠، ولابن قاضي شهبة١١/٣، والدرر الكامنة ١٤٢/١، وشذرات الذهب٢٥٦/٨.

(٤) انظر: البدر الطالع٤٧/١.

وهو ينتصر لوالده منه في رسالته المسماة: "السيف الصارم في قطع العضد الظالم"، قال:" ثمَّ إِن الَّذِي يقْضى مِنْهُ الْعجب حالك فِي قلَّة الْإِنْصَاف وفرط الْجور والاعتساف وَذَلِكَ أَن هَذَا مَا هُوَ أول سُؤال سَأَلته عَنهُ بل مَا زلت مُنْذُ توليت الْقَضَاء كلّاً عَلَيْهِ حَيْثُ سرت غير منفك من اقتباس الْأَحْكَام من فَتَاوِيهِ أَيْنَمَا تَوَجَّهت تسأله فِي الْأَحْكَام الشَّرْعِيَّة عَن النقير والقطمير."[1]

وذلك أن القاضي عضد الإيجي لما أرسل إليه يستفتيه فيما وقع من إشكال في الكشاف في قوله: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴿٢٣﴾﴾[2] حيث قال: (من مثله) متعلق (بسورة) صفة لها أي: بسورة كائنة من مثله والضمير: لـــ (ما نزلنا) أو لـــ (عبده)، ويجوز أن يتعلق بقوله: (فَأْتُوا) والضمير: للعبد، حيث جوز في الوجه الأول كون الضمير لـــ (ما نزلنا) تصريحا وحظره في الوجه الثاني تلويحا، فليت شعري فما الفرق بين: فأتوا بسورة كائنة من مثله فأنزلناه، و فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة ؟!

فأجاب عليه الجاربردي بجواب لم يعجبه فرد عضد الدين جوابه بكلمات تنبئ عن خشونة وتقلل من قدر الجاربردي، فكتب إبراهيم بن أحمد بن الحسن الجاربردي على جواب العضد رسالة سماها: السيف الصارم في قطع العضد الظالم، نصرة لوالده. وقد أعرضت عن ذكر تلك الأجوبة لطولها، فمن أرادها فليقف عليها في طبقات الشافعية للسبكي[3].

---

(١) انظر: طبقات الشافعية للسبكي ١٠/٧٣.

(٢) سورة البقرة: ٢٣.

(٣) ١٠/٤٧. وانظر: أبجد العلوم ١/٥٩٨.

* محمد بن عبد الرحيم الْمَيْلاني [٨١١هـ][١]

هو بدر الدين محمد بن عبد الرحيم بن محمد العمري الميلاني وقيل: الجيلاني، من علماء النحو، من مصنفاته: شرح المغني لأستاذه الجاربردي، وقد وصفه في مقدمته بقوله:" أستاذي العلامة فريد دهره، ووحيد عصره، العالم بالأصول والفروع، والجامع بين المعقول والمشروع، عمّان المعاني، لقمان الثاني، قدوة السالكين، فخر الملة والدين أحمد بن الحسين الجاربردي."[٢]

* نور الدين الشيرازي [....]

الإِمَام الْعَلامَة نور الدّين مُحَمَّد بن أَبى الطّيب الشيرازي الشافعى، شارح القصيدة النونية في العقائد، قال عنه السبكي:" وَهُوَ رجل مُقيم في بِلَاد كيلان ورد علينا دمشق في سنة سبع وَخمسين وَسَبْعمائة، وَأَقَام يلازم حلقتي نَحْو عَام وَنصف عَام، ولَم أر فِيمَن جَاءَ من الْعَجم في هَذَا الزَّمَان أفضل مِنْهُ وَلَا أدين"[٣] وممن ذكره من تلامذته إبراهيم بن الحسن الجاربردي وقال عنه وعن نور الدين الأردبيلي:" هما كالتوأمين تراضعا بلبان وَأي لبان ورتعا من أكلأ الْعُلُوم فِي عشب أخصب من نعْمَان.[٤]

---

(١) انظر في ترجمته: الأعلام٦/٢٠١، وكشف الظنون٢/١٧٤٧، ومعجم المؤلفين لكحالة ١٠/١٥٨ (دار إحياء التراث العربي).

(٢) انظر: روضات الجنات١/٣٣٥.

(٣) طبقات الشافعية٣/٣٧٩.

(٤) انظر: طبقات الشافعية للسبكي١٠/٧٦.

* نجم الدين سعيد [....]

هو نجم الدين سعيد بن محمد السعيدي العجمي، من مصنفاته: شرح الكافية، وشرح عروض الساري هكذا ذكره الحاجي خليفة[١]، وقال السيوطي: لم أقف له على ترجمة[٢]وهو ممن ذكره إبراهيم الجاربردي من تلاميذ والده وقال: إنه ممن سار بذكره الركبان.[٣]

* القاضي نظام الدين عبد الصمد [....]

وهو ممن ذكره إبراهيم الجاربردي من تلاميذ والده وقال عنه: " وهو مما لا يشق غباره ولا يخفى على غير المعترض مقداره"[٤] غير أني لم أقف له على ترجمة فيما لدي من مصادر.

خامسا: صفاته وثناء العلماء عليه

اتفق من ترجم للجاربردي على أنه كان من أهل الفضل والجود والوقار، يمتاز بالدين المتين، وسلامة العقيدة، وله ردود كثيرة على الزمخشري فيما أودعه في تفسيره الكشاف من الاعتزال، من ذلك معارضته لبيتيه اللذين شنع فيهما على أهل السنة والجماعة في قوله:-{ الكامل} -[٥].

---

(١) كشف الظنون٢/١١٣٦، ١٣٧٠.

(٢) بغية الوعاة١/٥٩١.

(٣) انظر: طبقات الشافعية للسبكي١٠/٧٦.

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: الكشاف ٢/١٥٦. "حمر" أي: كالحمر، "مؤكفة" أي موضوع عليها الإكاف أو الأكاف وهو قتب البعير(اللسان٩/٨ أكف) "والبلفكة" منحوتة من قولهم: بلا كيف أي أنهم لما خافوا من تشنيع الناس عليهم حين شبهوا الله سبحانه وتعالى بخلقه في أنه يرى بالعين تستروا بقولهم: إنه يرى بلا كيف.

لِجَمَاعَــةٍ سَــمُّوا هَــوَاهُمْ سُــنَّةً * وَجَمَاعَةٍ حُمْــرٍ لَعَمْــرِي مُؤْكَفَــهْ

قَــدْ شَــبَّهُوهُ بِخَلْقِــهِ وَتَخَوَّفُــوا * شَنَعَ الْــوَرَى فَتَسَــتَّرُوا بِالْبَلْكَفَــهْ

فأجابه الجاربردي بقوله منتصرا لأهل السنة والجماعة:- { الكامل}[1]

عَجَبــاً لِقَــوْمٍ ظَــالِمِينَ تَسَــتّرُوا * بِالْعَدْلِ مَا فــيهم لَعَمْــرِي مَعْرِفَــهْ

قد جَاءَهُم مِنْ حَيْثُ لَــا يَدْرُونَــه * تَعْطِيلُ ذَاتِ اللهِ مَعَ نَفْــي الصِّــفَهْ

كما امتاز الجاربردي بأنه كان حريصا على العلم شغوفا به حفيظا له فقد وهبه الله ذكاء حادا وقريحة وقادة وحافظة قوية واعية منحته القدرة على التصنيف والتأليف دون أن يرجع إلى كتاب أو يسأل أحدا من الأصحاب كما أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه(الشكوك) الذي هو محل الدراسة والتحقيق.

ولهذه الصفات وغيرها جاء إكبار الناس وتقديرهم له، واعترافهم بفضله وتقدمه على النظائر والأقران، وهذه بعض أقوال العلماء فيه:-

قال عنه اليافع اليمني: "العلامة الهمام أحد الأعلام المقتدى بهم شيوخ الإسلام، المفيدين للطلبة، المفتين للأنام، البارعين في المعقول والمنقول، الجامعين لفنون العلم، الكثير المحصول: فخر الدين أبو المكارم أحمد بن حسن."[2]

وقال عنه السبكي: "كان فاضلا دينا متفننا على الشغل بالعلم وإفادة الطلبة."[3]

---

(١) انظر: طبقات الشافعية للسبكي٩/٨.

(٢) مرآة الجنان٤/٢٣١.

(٣) طبقات الشافعية٩/٨.

وقال عنه الإسنوي: "كان عالما دينا وقورا مواظبا على الإشغال والاشتغال والتصنيف"[١]

وقال عنه ابن القاضي شهبة: "أحد شيوخ العلم المشهورين بتلك البلاد، والمتصدي لشغل الطلبة."[٢]

وقال عنه ابن حجر: "تفقه على مذهب الشافعي وفاق في العلوم العقلية."[٣]

سادسا: مصنفاته

ترك العلامة الجاربردي للمكتبة العربية والإسلامية العديد من المصنفات البديعة والنافعة في مختلف الفنون (العقلية والنقلية والعربية) وهذه أسماء مصنفاته التي أمكنني الوقوف عليها مرتبة ترتيبا هجائيا مشفوعة ببعض البيانات التي تيسر لي الوقوف عليها:-

(١) حاشية علي الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ذكرها ولده إبراهيم وحاجي خليفة[٤]

(٢) حواشي على كشاف الزمخشري، ذكرها ولده إبراهيم ومعظم من ترجم له، وقال اليافع اليمني إنها تقع في عشر مجلدات[٥]، ويوجد منها نسخة

---

(١) طبقات الشافعية ١٨٩/١.

(٢) طبقات الشافعية ١٠/٣.

(٣) الدرر الكامنة ١٤٢/١.

(٤) انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٧٠/١٠، وكشف الظنون ١٧٧٦/٢.

(٥) مرآة الجنان ٢٣١/٤. وانظر: طبقات السبكي ٧٠/١٠.

خطية في المكتبة التيمورية من أول سورة الحجرات إلى آخر القرآن الكريم.[١]

(٣) حواشي الطوالع هكذا ذكر ولده.[٢]

(٤) حواشي شرح المفتاح. ذكره ولده إبراهيم.[٣]

(٥) حواشي المصابيح في الحديث هكذا ذكر ولده.[٤]

(٦) حواشي المطالع. وهو مما انفرد بذكره ولده أيضا.[٥]

(٧) شرح الإشارات والتنبيهات في المنطق لابن سينا. وهو مما انفرد بذكره ولده أيضا[٦].

(٩) شرح كنز الوصول إلى معرفة الأصول للبزدوي علي بن محمد الحنفي (ت٤٨٢هـ). وقد ذكره اليافعي اليمني وصاحبي الكشف والهداية.[٧]

(١٠) شرح السنة في الحديث. وهو مما تفرد ولده بذكره أيضا.[٨]

---

(١) انظر: فهرس الخزانة التيمورية١٩٧/١، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان٢١٨/٥، والسراج الوهاج ٤٠/١(قسم الدراسة)

(٢) انظر: طبقات السبكي٧٠/١٠. ولعله يقصد طوالع الأنوار للبيضاوي وهو مختصر في الكلام.

(٣) المصدر السابق. ولعله يقصد المفتاح في فروع الشافعية لابن القاص الطبري (ت٣٣٥هـ)

(٤) المصدر السابق. ولعلها حاشية على شرح شيخه البيضاوي.

(٥) المصدر السابق. ولعله يريد كتاب المطالع في المنطق للأرموي(ت ٦٨٢هـ)

(٦) المصدر السابق.

(٧) انظر: مرآة الجنان٢٣١/٤، وكشف الطنون٨١/١، وهدية العارفين١٠٨/١، ومعجم المؤلفات الأصولية الشافعية٤٠٢/١.

(٨) طبقات السبكي٧٠/١٠.

(١١) شرح المصباح في علم الكلام لشيخه ناصر الدين البيضاوي. وهو مما انفرد بذكره ولده أيضا.[١] وقد نوه الجاربردي في كتابه السراج الوهاج إلى أنه سيقوم بشرحه[٢].

(١٢) شرح منهاج شيخه البيضاوي في أصول الفقه الشافعي والذي سماه بـــــ السراج الوهاج في شرح المنهاج، وقد تم طبعه بدار المعراج الدولية للنشر بتحقيق د/ أكرم بن محمد بن حسين أوزيقان، وأصله رسالة دكتوراه في أصول الفقه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(١٣) شرح شافية ابن الحاجب في الصرف، ذكره جميع من ترجم له، وقال عنه الخوانساري:" وهو في الحقيقة من أحسن شروح أدباء الفريقين على الرسالة المذكورة وأدقها نظرا وأتمها اتقانا وأعمها فائدة وأكملها تحقيقا وأشملها للتقسيمات البديعة، والترديدات الرفيعة التي يخلو منها سائر مصنفات القوم."[٣] وعلى هذا الشرح حواش لبعض العلماء منها:-

* حاشية الجاربردي نفسه. ذكرها حاجي خليفة[٤] * وحاشية ابن جماعة (ت ٨١٦هـــ) وهي ممزوجة مع حاشية الجاربردي وقد سماها" الدرر الكافية في حل شرح الشافية" وقد تم طبعها بدار عالم الكتب ببيروت باسم (مجموعة الشافية)، وطبعتها دار الكتب العلمية مع مجموعة أخرى من شروح الشافية بتحقيق محمد عبد السلام شاهين.

---

(١) طبقات السبكي. ولعله يقصد المصباح في أصول الدين لشيخه ناصر الدين البيضاوي.

(٢) انظر: السراج الوهاج ١/١٩٠.

(٣) روضات الجنات ١/٣٣٤.

(٤) انظر: كشف الظنون ٢/١٠٢١.

* وحاشية أخرى لابن جماعة. * وحاشية للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني(ت٨٥٥هـ)

* وحاشية لجلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) سماها (الطراز اللازوردي في حواشي الجاربردي) [١]

(١٤) شرح الحاوي الصغير في الفروع للقزويني (ت٦٦٥هـ) سماه (الهادي) وهو كبير ممزوج ولكنه لم يكمله. وقد ذكره معظم من ترجم له.

(١٥) شرح الهداية في الفروع لبرهان الدين بن أبي بكر المرغياني الحنفي(ت٥٩٣هـ) ذكره اليافعي اليمني وصاحبي الكشف والهداية.[٢]

(١٦) شرح النكت الأربعين في الفقه لبرهان الدين النسفي (ت٦٨٦هـ). ذكره ولده إبراهيم، يوجد منه نسخة في معهد المخطوطات العربية رقم الحفظ(٢٩)[٣].

(١٧) شكوك على الحاجبية أي كافية ابن الحاجب وهو محل الدراسة والتحقيق.

(١٨) المغني في النحو، ويسمى بمغني الأكراد، وعليه شرح لتلميذه محمد بن عبد الرحيم الميلاني (ت٨١١هـ) قال محقق كتاب السراج الوهاج:" وكتاب المغني هذا متن مختصر في النحو، وهو مطبوع متداول بين الأكراد. وطلاب العلم الذين يدرسون في المساجد بالمناطق الكردية، يقرؤونه مع شرحه للميلاني على المشايخ، ويحفظونه حفظا جيدا للتمكن

---

(١) منه نسخة محفوظة برقم (٨٥٩) بمكتبة (داما زاده) بتركيا. انظر: خزانة التراث٣٣ /٨٧١.

(٢) انظر: مرآة الجنان٤/٢٣١، وكشف الظنون٢/٢٠٢٢، وهدية العارفين١/١٠٨.

(٣) انظر: طبقات السبكي ١٠/٧٠، خزانة التراث ٩٧ /٩٩٥.

من القواعد النحوية؛ لأنه مختصر عذب جامع لأبواب النحو... وكنت أنا أيضا حفظت متن المغني بالإضافة إلى متون أخرى، بعد قراءة الشروح على المشايخ"[1]

(١٩) رسالة في مسألة الكحل من الكافية، توجد منه نسخة بدار الكتب التونسية تحت رقم (٢٨٠٥)، والمكتبة الأزهرية تحت رقم (١٩٢٧)[2]

سابعا: وفاته

بعد حياة حافلة بالعطاء العلمي انتقل الشيخ الجاربردي إلى جوار ربه ودفن بمدينة (تبريز) وقد اختلف في سنة وفاته: فذكر معظم من ترجم له كالسبكي والإسنوي وابن قاضي شهبة وابن حجر وابن العماد أنه توفي في شهر رمضان سنة (٧٤٦هـ). وذكر الشوكاني أنه توفي سنة (٧٤٢هـ). وذكر إسماعيل باشا البغدادي أنه توفي سنة(٧٣٢هـ). رحم الله الجاربردي وأسكنه فسيح جنانه.

(١) ١/٤٣(قسم الدراسة).

(٢) انظر: خزانة التراث٩٧/١٥٩.

الفصل الثاني
كتاب الشكوك على الحاجبية

أولا: اسم الكتاب

من الواضح أن الجاربردي لم يضع عنوانا لكتابه، حيث لم يشر في مقدمته الموجزة إلى عنوان كتابه على عادة معظم المؤلفين قال:" فهذه سؤالات على الكافية في النحو، أكثر منها مَنْ قبلي، أجيب عنها بقدر ما يسعني من غير مراجعة إلى كتاب، ومن غير استعانة بأحد من الأصحاب، والله ولي التوفيق، والهادي إلى كل تحقيق. "وأن مَنْ قام بذلك هم تلامذته أو النساخ، وقد وجدت ثلاثة عناوين لهذا الكتاب: الأول (شكوك على الحاجبية) وهو ما جاء على غلاف نسخة دار الكتب المصرية، وفي نهاية نسخة مركز جمعة الماجد حيث قال الناسخ:" تم الشكوك في ليلة الخميس الثاني من الشهر الربيع الأولى الواقع في سنة ست وتسعين و تسعمائة بخط الفقير لمولاه عبد الكريم بن نصير الحافظ غفر له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات".

الثاني: (الشكوك والفكوك) وهو ما جاء في فهرس مركز جمعة الماجد.

والثالث: (الفكوك في شرح الشكوك) وهو ما جاء في فهرس مركز البحث العلمي وإحياء التراث ولم أتمكن من الحصول على هذه النسخة.

والعنوان الذي اعتمدته هو الأول لسببين:-

الأول: أن النسخة التي اشتملت عليه ذكر ناسخها في الهامش أنه قابلها على الأصل ثلاث مرات، مما يعني أن هذا العنوان وضعه الجاربردي أو وافق عليه.

الثاني: شهرة هذا العنوان فقد ذكره بروكلمان وتبعه معظم من تصدى لذكر شروح الكافية[1].

ثانيا: نسبة الكتاب إلى الجاربردي

لا مجال للشك في نسبة هذا الكتاب لفخر الدين الجاربردي حيث جاء على غلاف نسختي دار الكتب المصرية ومركز جمعة الماجد منسوبا إليه، كما نسبه إليه بروكلمان في تاريخ الأدب وتبعه معظم من عدّد شروح الكافية، وكذا وجدته منسوبا إليه في قوائم بعض المراكز المعنية بفهرسة المخطوطات كمركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة المكرمة، يضاف إلى ذلك أن من يطالع هذا الكتاب يجد تشابها شديدا بينه وبين أسلوب كتابه شرح الشافية، فاعتزاز الجاربردي بذاته وثقته الكبيرة في قدرته على التحليل والاستنباط وكشف المعضلات، وحل المشكلات والوصول إلى ما لم يصل إليه الآخرون بادية في الكتابين، لا تخفى على ذي ناظرين.

---

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي٥/٣١٠، ومقدمة كتاب شرح المقدمة الكافية في الإعراب لابن الحاجب ص٤٧، ومقدمة شرح الكافية للقمولي١/٦، والفوائد الضيائية للجامي١/٣١ (دار الآفاق العربية)، ومقدمة حاشية الكيلاني على الكافية ص١٢(رسالة ماجستير).

ثالثا: أهميته ومكانته

تبرز أهمية هذا الكتاب في أن صاحبه جمع فيه كثيرا من الأسئلة والاعتراضات المنثورة في بطون كتب شروح الكافية التي سبقته وما أكثرها التي وجهت إلى ابن الحاجب سواء ما يتعلق منها بالحدود والتعريفات أو ما يتعلق بآرائه ومواقفه النحوية، ليسهل الوقوف عليها في مصنف واحد بعد أن كانت مبعثرة في ثنايا شروح الكافية، ثم أجاب عنها في أسلوب علمي شيق جذاب متبعا طريقة السؤال والجواب، مستعينا بعقليته المنطقية والأصولية في حل الإشكالات وكشف المعضلات، وإقناع القارئ بسديد رأيه وقوة حجته، وتمكنه من أصول الصناعتين النحوية والأصولية، ويبدو لي أن الجاربردي قد تأثر في ذلك بمعاصره أبي الثناء الأصفهاني (ت٧٤٩هـ) في شرحه على الكافية، فهو وإن كان يصغره بثلاث سنوات إلا أنه يبدو أنه فرغ من تصنيف شرحه قبل أن يبدأ الجاربردي في تصنيف الشكوك، فقد وجدته وأن أطالع إحدى الرسائل العلمية التي حققت شرحه على الكافية (من باب المجرورات إلى باب جمع التكسير) أورد كثيرا من الأسئلة والأجوبة بالطريقة نفسها التي ذكرها الجاربردي، وإن كان الجاربردي قد ذكرها مختصرة، وهذا ما جعلني أميل إلى أن الجاربردي قد تأثر به وإن كان يكبره، ويكفي أن ننظر إلى هذين النصين لندرك ذلك:-

قال الجاربردي في تعليقه على تعريف ابن الحاجب للمضاف إليه:" إن قيل: حد المضاف إليه غير جامع؛ لأن الفعل قد يقع مضافا إليه، والجملة قد تقع أيضا مضافا إليها، وهما خارجان؛ لأنه قال: (كل اسم). وأيضا هو تعريف المضاف إليه بالمنسوب إليه، وهما مترادفان، فيكون كتعريف الحركة بالنقلة، والإنسان بالبشر. فإن قلت: لا نسلم أنهما مترادفان بل المنسوب إليه أعم؛ لأن الإضافة نوع من النسبة؛ لأنه لا بد من حروف جر لفظا أو تقديرا، بخلاف

النسبة فإنه قد تكون بغير حرف جر. قلت: لا جائز أن يكون أحدهما داخلا في حقيقة الإضافة؛ لأن كلا منهما مُقسّمٌ لها، والمُقسّم للشيء لا يدخل في حقيقته. قلت: الجواب عن الأول: أنه تعريف المضاف إليه من الاسم؛ لأن البحث في قسم الأسماء. وعن الثاني: أن الإضافة أخص. قوله: مقسم إلى آخره. قلت: المقسم لها اللفظية والتقديرية، أما حرف الجر فلا."(١)

قال الأصفهاني في الموضع نفسه:" وقد اعترض على هذا الحد من وجوه: أنه غير مطرد، فإنه يصدق على هذا الحد نحو قولنا: ما جاءني من أحد، وشبهه، فإنه اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا، وليس بمضاف إليه. ومنها: أنه غير منعكس، فإن الفعل والجملة قد يقع كل منهما مضافا إليه، ولا يصدق هذا الحد عليه ضرورة كونه ليس باسم، وأيضا فإن(زيدا) و(الوجه) في نحو قولنا: ضارب زيدٍ، وحسن الوجه، مضاف إليه ولا يصدق هذا الحد عليه، فإنه لم ينسب إليه شيء بواسطة حرف جر لا لفظا ولا تقديرا. ومنها: أنه عرف المضاف إليه بالمنسوب إليه، وهما مترادفان كالحركة والنقلة، والإنسان والبشر، ولا يصح تعريف أحد المترادفين بالآخر، لأنه تعريف للشيء بنفسه.

والجواب عن الأول: أنه مطرد إما بالتزام أنه مضاف إليه؛ لأن الحروف الزوائد جيء بها كلها لمعنى، فلا ينافي كونها زائدة، والمعنى الذي جيء بها له كونها لتأكيد تلك النسبة، وإما بأنه غير مضاف إليه ويمنع صدق الحد عليه، فإنا نعني بقولنا: "كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر" ليس بزائد؛ لأن الحد باعتبار المعاني لا تدخل فيه الأمور التي لا معنى لها؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون له معنى فيما ليس له معنى. وعن الثاني: أنه منعكس، أما بيان العكس بالنسبة إلى الفعل والجملة فلأن هذا حد للمضاف من الاسم، لأن البحث في قسم

(١) انظر ص ٣٩٩ من التحقيق(٥٠/ب)

الأسماء، وأما بيان العكس بالنسبة إلى: ضارب زيدٍ، وحسن الوجه؛ فلأن هذا الحد صادق عليهما؛ لأن كلا منهما اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر تقديرا، وسيأتي تحقيق تقدير حرف الجر في أمثالهما. وعن الثالث: لا نسلم أنهما مترادفان، بل المنسوب إليه أعم؛ لأن الإضافة نوع من النسبة، لأنه لا بد في الإضافة من تقييد النسبة بأنها بواسطة حرف جر لفظا أو تقديرا، بخلاف النسبة فإنه قد يكون بغير حرف جر. فإن قيل: قد يكون أحدهما داخلا في حقيقة الإضافة ؛ لأن كلا منهما مقسم لها، والمقسِّم للشيء لا يدخل في حقيقته، وإذا لم يكن أحدهما داخلا في حقيقة الإضافة لم تكن النسبة أعم من الإضافة. أجيب بأن المقسِّم لها اللفظية والتقديرية أما حرف الجر فلا، وتقييد النسبة بوساطة حرف الجر الذي هو معتبر في الإضافة يجعل الإضافة أخص من النسبة. فإن قيل: المضاف إليه بحسب الاصطلاح هو أخص مما جعله حدا فإن مثل: مررت بزيد، والمال لزيد، ليس بمضاف إليه بحسب الاصطلاح، والحد متناول له. أجيب بأنه جرى على غير هذا الاصطلاح، ولا نزاع في الاصطلاح."[1]

وقد نال شكوك الجاربردي اهتمام النحاة من بعده خاصة الذين تناولوا كافية ابن الحاجب شرحا أو تعليقا فجعلوه من مصادرهم وأكثروا النقل عنه بتصريح أو بدون تصريح، كالحاجي عوض، والكيلاني، وسماه الأول صاحب الأسئلة، والثاني صاحب الشكوك، وهاك بعض الأمثلة لنقولهما عنه:-

- قال الحاجي عوض في معرض تعليقه على قول ابن الحاجب: "ويجوز صرفه للضرورة": "ثم اعلم أن قوله: ويجوز صرفه للضرورة، غير صحيح على مذهبه؛ لأن المنصرف عنده عبارة: هذا الاسم المتعري عن العلتين،

(١) شرح الكافية للأصفهاني١/٥ (رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى) وانظر نمازج أخرى ص٧٧، ١٠٢، ٢١٣، ٢١٥.

وظاهر أن الضرورة لا تجعل الاسم الغير المنصرف متعريا عنها، بل يمنع حكمه وهو امتناعه عن الكسر والتنوين، فلا يكون غير المنصرف منصرفا عنده.... وأجاب صاحب الأسئلة عن الأول بأن المراد من العلة ما يترتب عليه الأثر حتما، كأنه لم يبق حقيقتهما لعدم ترتب أثرها، أو نقول: أراد بالانصراف دخول الجر والتنوين، كأنه لم يبق حقيقتهما لعدم ترتب أثرها، أو نقول: أراد بالانصراف دخول الجر والتنوين فيكون من باب ذكر الملزوم وإدارة اللازم."(١)

• وقال الحاجي عوض في معرض تعليقه على تقديم المبتدأ وجوبا إذا كان مشتملا على ما له صدر الكلام كما ذكر ابن الحاجب:" واعترض عليه بجواز: أعندك زيد؟ في: أزيد عندك؟ مع اشتماله على ما له صدر الكلام! وأجاب عنه صاحب الأسئلة بأن المراد من الاشتمال التضمن لا الانضمام"(٢).

• قال الكيلاني في معرض تعليقه على تعريف ابن الحاجب للاسم بأنه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة:" وفصل المصنف في شرح المفصل عدم جواز العود – أي ضمير في نفسه – إلى (ما) بوجهين: الأول: أنه يستلزم استعمال (في) بمعنى (الباء) وذلك غير جائز. والثاني: أن الحرف مقابل للاسم، فيجب أن يجري ويستقيم فيه نقيض ما جرى في الاسم، ولا يجري ولا يستقيم فيه ما جرى على الاسم؛ إذ لا يصح أن يقال: إن الحرف يدل على معنى بغيره، وشك صاحب الشكوك فيه بشكوك وقال: ولقائل أن يقول: إن حروف الجر يقام بعضها مقام بعض جوازا مشهورا فليكن كذلك. وأما ثانيا: أنه يصح أن يقال: الحرف يدل على معناه بغيره، على معنى أنه يدل

(١) شرح الكافية للحاجي عوض ص ٣١٠ (مكتبة الإيمان المنصورة)
(٢) شرح الكافية ص ٤٤٣.

الحرف بواسطة انضمام الفعل أو الاسم، لا على معنى أن الحرف يدل على معناه غيره"[١].

• وفي مواضع كثيرة استعان بأجوبته دون أن يشير وقد بينت ذلك بالإحالة إلى مواضع وروده في حاشيته ومن نماذج ذلك مقارنا بكلام الجاربردي:-

• قال الكيلاني في باب الممنوع من الصرف: "فإن قيل: مجموع العلتين هو المؤثر، فيكون هو العلة لا كل واحد. قلنا: المراد العلة في الجملة، وكل واحد منهما كذلك، لكونه جزء علة. فإن قيل: منقوض (بقائمة وسلاسلا). قلت: المراد بالعلتين ما ترتب أثره عليه تحتما."[٢]

• قال الجاربردي: "إن قلت: مجموع الفرعيتين جماعهما علة لعدم الصرف، فكيف يصح أن يقول: ما فيه علتان، وليس كل واحد منهما علة؟ وأيضا قد يوجد الحد ولا يوجد المحدود في مثل: قائمة و﴿سَلَٰسِلَا۟﴾[٣]... فالجواب عن الأول: أنه يصح إطلاق العلة في الجملة على كل واحد؛ لكون كل واحد منهما جزء العلة. وعن الثاني: أنا نريد بالعلتين ما يترتب أثره عليه تحتما"[٤]

رابعا: موقف الجاربردي فيه من ابن الحاجب

إن المطالع لكتاب الشكوك يلحظ مدى اهتمام الجاربردي وتأثره بابن الحاجب وموافقته له في كثير من آرائه يظهر ذلك في أجوبته على الأسئلة

---

(١) حاشية الكيلاني على الكافية ص ٢٥.

(٢) المصدر السابق ص ٥٩، وانظر: ص ٤٦، ٨٥، ٧٠، ٨١، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٠، ٩١.

(٣) كلمة من الآية ٤ من سورة الإنسان، وبها قرأ نافع والكسائي وهشام انظر: السبعة في القراءات ص٦٦٣ (دار المعارف).

(٤) انظر: ص ٣٢٨ من التحقيق (١٤/ب).

والشكوك التي أثيرت حول الكافية سواء ما يتعلق منها بالصياغة أو بالآراء النحوية منتصرا في كل ذلك في غالب الأحيان لابن الحاجب ولم يصدر ذلك منه عن تعصب أو هوى، بل كان مدعوما بالحجة والبرهان، وفي بعض الأحيان كان يقف من ابن الحاجب موقف المعارض يناقشه ويستدرك عليه ويبطل رأيه ويقدم رأي غيره عليه متى ترجح لديه صحة ذلك، سواء كان ذلك في الكافية أو شرحها أو شرح المفصل، فشخصيته لم تذب في شخصية ابن الحاجب بل كان له آراؤه واجتهاداته. وهذه بعض النماذج التي تبين مواقف الجاربردي من ابن الحاجب:-

[أ] موافقته لابن الحاجب

• قال تعليقا على تعريف ابن الحاجب للكلمة (لفظ وضع لمعنى مفرد): "إن قيل: اللام للجنس، والتاء للوَحْدة، وبينهما منافاة. وتذكير الخبر مع تأنيث المخبر عنه غير جائز. والحد مشتمل على الزيادة؛ لأن الكلام غير موضوع فيخرج بقوله: (وضع). ولئن سلمنا أنه موضوع إلا أن الحد يختل من حيث يخرج عنه الفعل بأسره، كثير من الأسماء المركب معناه مثل الكلام وصهٍ، وأيضا يجب أن يكون كل واحد من جنس الكلمة وفصلها كلمة، فيكون أحد أفراده جنسا لها، وهو محال. قلنا: الجواب عن **الأول:** أن اللام فيها للماهية فقط، ولا دلالة على الاستغراق، فلا منافاة. وعن **الثاني:** أن تذكير الخبر فيما إذا كان مصدرا مع تأنيث المخبر عنه جائز. وعن **الثالث:** أن الموضوع يطلق ويراد به ما هو موضوع في الجملة، سواء كان موضوعا من حيث هو هو أو لا يكون، بل من حيث أن أجزاءه موضوعة. وعن الرابع: أن المعنيّ بمعنى مفرد: ما

جزء لفظه غير دال على جزئه، فيدخل فيه الفعل، وما كان مثل الكلام وصه."[١]

• وقال معلقا على تعريفه للكلام بأنه (ما تضمن كلمتين بالإسناد): "فإن قيل: المتضمَّن يطلق ويراد به المُسْتَلْزم لأمر، ذلك الأمر جزء له، مثل أن يقال: الإنسان متضمن للحيوان، ولا يقال: الإنسان متضمن للحيوان الناطق؛ لأن الشيء لا يتضمن نفسه، وههنا كذلك فإن قولك: زيد قائم، أو قام زيد، هو الكلام، فلو كان هو المتضمن لكلمتين لكان متضمنا لنفسه... قلت: المُتضمَن ههنا جزء من المُتضمِن لكون النسبة جزءا منه، وأيضا يصح أن يفسّر المتضمن بالمستلزم، سواء كان اللازم جزءه أو لا، وعلى هذا يجوز أن يكون المتضمِّن هو النسبة، والمتضمَّن هو طرفاه."[٢]

• وقال معلقا على تعريفه المعرب من الأسماء بـــ (المركب الي لم يشبه مبني الأصل):" إن قيل: الإسناديّ مُتَعيّن بالإرادة، وهو مبني، فيختل الحد؛ لأن مقابل الشيء لا يكون جنسه؛ ولأن (زيدا) في: غلام زيد، معرب لوجود المقتضي للجر، يعني الإضافة، وليس داخلا في الحد، وبخروج غير المنصرف؛ لأنه أشبه الفعل. قلت: الجواب عن الأول قيل: أراد به جزء المركب. ويمكن أن يجاب عنه بأن المركب يطلق ويراد به المؤلف من كلمتين أو أكثر، وقد يطلق ويراد به الذي وضع في التركيب، من ركبت الشيء مع غيره، والمراد ذلك، والتقدير: الاسم المركب؛ لأنه يحد المعرب من الاسم. وعن الثاني: أنا لا نسلم أنه معرب. قوله: المقتضي للجر موجود. قلت: شرطه وجود التركيب الإسنادي معه، وإلا لم يعمل الجر. وعن الثالث: أن غير المنصرف لا يخرج

---

(١) انظر ص ٣٠٠ من التحقيق (١/أ)

(٢) انظر ص ٣٠٦ من التحقيق (٤/ب).

عن الحد؛ لأن سلب مشابهته العام، أعني الفعل من حيث هو فعل، لا يلزم من سلب مشابهة الخاص، أعنى الفعل الماضي والأمر من حيث هو فعل ماضي أو أمر."[1]

إلى غير ذلك من المواضع التي يصعب حصرها سيراها القارئ عند مطالعته للتحقيق.

[ب] مخالفته لابن الحاجب

• استشكاله على تعريفه للكلام بالجملة الشرطية وبالجملة التي أحد جزئيها جملة قال:" ولئن سلِم من هذا الوجه إلا أنه يشكل بالجملة الشرطية، وبالجملة التي أحد جزأيها جملة... فإنه متضمن لكلمتين وليس كلاما." ثم قال في الجواب عنه:" وأما الإشكال الثاني فظاهر وروده، ويمكن أن يتحمل له جواب."[2]

• اعتراضه على منعه رجوع الضمير إلى (ما) في تعريف الاسم (بأنه ما دل على معنى في نفسه) قال: ".. المصنف (رحمه الله) ذكر في شرح المفصل أن الضمير راجع إلى (معنى)، ولا يجوز أن يرجع إلى(ما)، وأشار إلى أن المعنى في مثل ذلك: أن الشيء من غير اعتبار أمر خارج عنه معه كلمة كذا، فيكون المعنى فيما نحن فيه: أن المعنى من غير اعتبار أمر معه لو صح أن يكون مدلولا عليه بلفظ، لكان ذلك اللفظ إما اسما أو فعلا، ولو كان مدلولا عليه باعتبار أمر خارج عنه، فالدال عليه حرف. ومنع أن يكون راجعا إلى (ما)؛ لأنه يلزم استعمال (في) بمعنى الباء، وذلك لم يعهد في كلام العرب؛ ولأنه لا يستقيم في الحرف نقيضه؛ لأن الحرف لا يمكن أن يدل على معناها بغيره.

ولقائل أن يمنع أما أولا: فلأن حروف الجر يقام بعضها مقام بعض جوازا مشهورا، فيكن ذلك من ذاك. وأما ثانيا: فلأنه يصح أن يقال: الحروف يُدَلّ على

---

(١) انظر ص ٣١٥ من التحقيق (٨/ب).

(٢) انظر ص ٣٠٦ من التحقيق (٤/ب).

معناها بغيرها، على معنى أنها تدل الحروف بواسطة انضمام الفعل معها، أو الاسم، لا على معنى أن الحروف تدل على معناها في غيرها. وإن سلم ذلك إلا أنه يجوز أن يكون راجعا إلى (ما) ويكون تقريره كتقريره إذا كان راجعا إلى (معنى)، ويكون معنى الكلام أن الكلمة لو كانت بالنظر إليها في نفسها من غير اعتبار كلمة أخرى معها تَدُلّ، فهي إما اسم أو فعل وإلا فهي حرف."[1]

• اختياره أن باب (غلامي) مبني لا معرب تقديرا كما ذهب إليه ابن الحاجب قال:" إن قيل: لا نسلم أن باب (غلامي) معرب تقديرا، ولم لا نجوز أن يكون مبنيا، سلمنا أنه معرب تقديري، أما مطلقا فلا، فإنه من الجائز أن يكون في حال الجر معربا لفظا. قوله: (الإضافة إلى المضمر لا توجب البناء) إن أراد به المضمر المطلق فَمُسلّم، وإن أراد به المضمر المخصوص، أعني ياء المتكلم، فممنوع، فإن النزاع فيه. قوله: (إذ الكسرتان لا تجتمعان). قلت: لا نزاع فيه، بل الكلام في أنه لم لا يحوز أن تكون الكسرة كسرة الإعراب؟ قلت: القول ببنائه قول بلا ثبت، فإن الأصل في الأسماء الإعراب، وارتكاب البناء إنما يجوز حيث يتعذر الإعراب على الإطلاق، وههنا وإن تعذر الإعراب لفظا؛ لأن حرف الإعراب مشغول بما ينافي الحركات الإعرابية لفظا، أما تقدير الحركات الإعرابية فمما لا منافي لها؛ لأنها كما في عصا. إن قيل: هذا القول يقضي إلى أن لا يكون في الكلام اسم مبني؛ لأنه ما من اسم مبني إلا ويمكن هذا التقدير فيه. قلت: المعنى المناسب للبناء، أعني مناسبة ما لا تمكن له، يمنع هذا التقدير، وإلا لزم الجمع بين الضدين، أما تقدير الحركات الإعرابية فمما لا منافي له. قوله: لم لا يجوز أن تكون تلك الكسرة كسرة إعراب؟ قلنا: لوجود الكسرة المنافية لها. قوله: لم لا يجوز أن تكون تلك الكسرة كسرة إعراب. قلت:

(١) انظر ص ٣١١ من التحقيق (٦/ب).

لأن المناسبة سابقة، والأصل بقاء ما كان على ما كان. هذا والإنصاف أن القول ببنائه ظاهر."[1]

• اعتراضه على جواب ابن الحاجب على اعتراض الفارسي على النحويين من أن (أخر) معدول عما فيه الألف واللام قال:" وأجاب عن اعتراض الأستاذ أبي علي (رحمه الله) حيث قال: لا يجوز أن يكون أُخَر معدولا عن المعرفة، فإنه يصح أن يقال: إنه معدول عما فيه الألف واللام، ولا يلزم أن يكون معرفة، وفَرّق بين (أخر) و(سحر) و(أمس) بأن (أخر) وصف فلم يمكن قصد العلمية فيه، ومعرب فلم يمكن قصد إرادة الألف واللام.

وليت شعري أن هذا الجواب كيف يصح؟ فإن المعترض يدعي أنه لو كان منقولا عما كان فيه الألف واللام لقصد قصده، كما في سحر وأمس، ولما لم يقصد قصده علمنا أنه ليس منقولا عما فيه الألف واللام، وبيّن الملازمة بالقياس على (أمس) و(سحر)، وانتفاء اللازم فمما لا نزاع فيه. إن قيل: إنه استدل على عدم الملازمة بأنه لو كانت الملازمة بينهما لكانت معرفة، ولما لم تكن معرفة لما ذُكر فلا ملازمة."[2]

• اختياره لما ذهب إليه الأخفش من أن سيبويه يلزمه على قوله أن باب (أحمر) إذا نُكّر يمنع الصرف أن يمنع صرف ما سمي به من الصفات كـ (حاتم) ورده لاعتراض ابن الحاجب عليه قال:" قال (رحمه الله): (ولا يلزمه باب حاتم) لمانع أن يقول إن مراد الأخفش بالإلزام بباب حاتم: أن علمية الشيء جعلته بحيث زال عنه الوصف وبزوالها لا يعود وصفا، فإذا كان اعتبار الأمر المعدوم يوجب منع الصرف فليعتبر مثله في باب (حاتم)؛ ليكون غير

(١) انظر ص ٣٢٤ من التحقيق (١١/أ).
(٢) انظر ص ٣٣٥ من التحقيق (١٧/أ).

منصرف. وقول المصنف: (لما يلزمه من اعتبار متضادين) لا يدفع الإلزام؛ لأنا نقول: اعتبار العلمية للتأثير في منع الصرف، إما أن يتوقف على وجودهما معا أو لا يتوقف، فإن توقف فقد بطل اعتبار الوصف مع وزن الفعل في مثل (أحمر) لعدم الوصف بالعَلَم، وإن لم يتوقف فلا نسلم امتناع اعتبار المتضادين."[1]

• خالفه في اعتراضه على سيبويه في أن مثل (لا أبا له ولا غلامي له) مضاف:" قال (رحمه الله): (ومثل: لا أبا له، ولا غلامي له إلى آخره) خالف الشيخ سيبويه وقال: إنه مُشَبّه بالمضاف، وقال سيبويه: إنه مضاف. ورد الشيخ مذهبه بأمرين: أحدهما: أن: لا أبالك، بمعنى: لا أب لك. والثاني: أن (لا) لم يعهد دخوله على المعرفة. ولقائل أن يمنع أن معناهما واحد؛ لأن الأول معناه: لا أباك موجود، والخبر محذوف، و(لك) من تتمة الاسم. والثاني: معناه: لا أب موجود لك، فيكون من تتمة الخبر. ونجيب عن الثاني: أنه وإن كان كذلك إلا أن حمله على المضاف أولى من حمله على المشبه؛ لأنه كما لم يعهد دخولها على المعرفة، كذلك لم يعهد إعراب (أب) بالحروف، وسقوط نون التثنية والجمع من غير إضافة، والظاهر أنهما يتعارضان، ولكن تقوية مذهب سيبويه بأن الإضافة حيث أكدت باللام الملفوظة لا يوجب تعريفا، جمعا بين الحالين: حالة عدم اللام، وحالة وجوده."[2]

[ج] استدراكاته عليه

• استدراكه موضعين يجب تقديم المبتدأ فيهما حيث قال في باب المبتدأ:" قال (رحمه الله): (وإذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام إلى آخره) إن

(١) انظر ص ٣٤٧ من التحقيق (٢٣/أ).
(٢) انظر ص ٣٩٧ من التحقيق (٤٩/أ).

قلت: ينتقض بقوله: أزيد عندك فإنه مشتمل، ولم يجب التقديم. وأيضا نحن لا نسلم أن(مَنْ) في: من أبوك مبتدأ، بل هو خبر؛ لأنه المنسوب؛ لأن المعنى: أبوك أي رجل؟ قوله: (أو كان الخبر فعلا له) منقوض بقولنا: في الدار زيد، فإن الخبر فعل له على ما هو مذهبه، ولم يجب التقديم.

قلت: الجواب عن الأول: أن المراد باشتمال المبتدأ اشتماله لا بانضمام غيره إليه. وعن الثاني: أنه هو المبتدأ؛ لأنه لما صح أن يكون مبتدأ فلا يجعل خبرا، وإلا يلزم الالتباس حيث لا ضرورة، والتحقيق أنه إذا كان كل واحد من الطرفين يصلح للابتداء يجب أن يجعل المعلوم المقدم مبتدأ؛ لأنه لما صح أن يكون مبتدأ فلا يجعل خبرا، ولا يلزم الإلباس حيث لا ضرورة أو صح أن يكون خبرا، أو كون الطرف الآخر أعرف لا ينافي أن يكون المقدم مبتدأ، فلو جعل خبرا تقدم التبس بالمبتدأ مع الاستغناء عنه. وعلى ما ذكرناه يجب تقديم المبتدأ في قسمين آخرين لم يذكرهما المصنف؛ لأنهما لم يقعا في الكلام"[1]

خامسا: ملامح منهج الجاربردي فيه

يمكن أن نوجز ملامح منهج الجاربردي في كتابه في النقاط الآتية:-

- بدأ الجاربردي كتابه – كغيره من المصنفين – بمقدمة مقتضبة بين فيها صفة هذا الشرح والتعليق فقال: "فهذه سؤالات على الكافية في النحو، أكثر منها من قبلي، أجيب عنها بقدر ما يسعني من غير مراجعة إلى كتاب، ومن غير استعانة بأحد من الأصحاب، والله ولي التوفيق، والهادي إلى كل تحقيق."[2]
- لم يستقص الجاربردي جميع أبواب الكافية، وإنما كان يعلق على موضوعات بعينها من الكافية، وكان للحدود والتعريفات النصيب الأوفى من

(١) انظر ص ٣٧٠ من التحقيق (٣٤/ب).
(٢) انظر ص ٢٩٩ من التحقيق (١/أ).

هذه التعليقات، وقد بلغ عدد الأسئلة التي أوردها الجاربردي حوالي (١٣٢) مائة واثنين وثلاثين سؤالا تقريبا، وكانت في الأبواب الآتية (الكلمة والكلام، تعريف الاسم، المعرب من الأسماء، تعريف الإعراب، تعريف العامل، الاسم المفرد، الأسماء الستة، المعرب تقديرا، الممنوع من الصرف، المرفوعات، تعريف الفاعل، التنازع، نائب الفاعل، المبتدأ والخبر، المفعول المطلق، المفعول به، ترخيم المنادى، الاشتغال، المفعول فيه، المفعول معه، التمييز، المستثنى، لا النافية للجنس، المجرورات والإضافة، التوابع، النعت، عطف النسق، المبني من الأسماء، المركبات، المضمر، المعرفة والنكرة، أسماء العدد، المثنى، المجموع، المصدر، اسم الفاعل، أفعال المدح والذم، الحرف، حروف الجر) وكان يطيل في بعض هذه الأبواب كما فعل مع بابي الممنوع من الصرف والمبتدأ والخبر، ويختصر في بعضها إلى درجة أنه يكتفي بالتعليق على موضع واحد في كل باب وهذا هو السمة الغالبة في مصنفه. وقد سار على ترتيب أبواب الكافية ولم يخالف هذا الترتيب إلا في موضع واحد، حيث قدم الحديث عن (المركبات) في قسم (الأسماء المبنية) على الحديث عن(المضمر).

• يبدأ بنص ابن الحاجب في الكافية مسبوقا غالبا بقوله: (قال (رحمه الله)) وهو في الغالب يجتزئ النص ولا يتمه، إلى درجة أنه قد يكتفي منه بكلمة أو كلمتين ثم يقول: إلى آخره، ثم يورد الاعتراضات على هذا الموضع على سبيل الإجمال دون أن يعزوها إلى معترض بعينه، وإنما يسبقها بقوله: فإن قيل، ثم ينبري للإجابة على هذه الاعتراضات، متبعا طريقة الحوار والمناقشة (فإن قيل.... قلت) فيفترض أن المعترض قد يسوق الرد على إجابته ثم يجيب على رده وهكذا، ومن أمثلة ذلك:-

• قوله عند تعريف الكلمة: "قال (رحمه الله): (الكلمة... إلخ) إن قيل: اللام للجنس، والتاء للوَحْدة، وبينهما منافاة. وتذكير الخبر مع تأنيث المخبر عنه غير جائز. والحد مشتمل على الزيادة؛ لأن الكلام غير موضوع فيخرج بقوله: (وضع). ولئن سلمنا أنه موضوع إلا أن الحد يختل من حيث يخرج عنه الفعل بأسره، كثير من الأسماء المركب معناه مثل الكلام وصهٍ، وأيضا يجب أن يكون كل واحد من جنس الكلمة وفصلها كلمة، فيكون أحد أفراده جنسا لها، وهو محال. قلنا: الجواب عن الأول: أن اللام فيها للماهية فقط، ولا دلالة على الاستغراق، فلا منافاة. وعن الثاني: أن تذكير الخبر فيما إذا كان مصدرا مع تأنيث المخبر عنه جائز. وعن الثالث: أن الموضوع يطلق ويراد به ما هو موضوع في الجملة، سواء كان موضوعا من حيث هو هو أو لا يكون، بل من حيث أن أجزاءه موضوعة. وعن الرابع: أن المعنيّ بمعنى مفرد: ما جزء لفظه غير دال على جزئه، فيدخل فيه الفعل، وما كان مثل الكلام وصهٍ.

فإن قيل: الفعل يدل بهيئته على الزمان وبجوهره على الحدث، فيلزم أن يكون خارجا عن الحد. قلت: الهيئة ليس جزء الملفوظ بل جزؤه الحروف الدالة على من هو له، وبهذا الاعتبار لا يخرج عن حد الكلمة، اللهم إلا أن يفسر المعنى المفرد بما هو مقابل الكلام. وعن الخامس: أن كل واحد من الجنس والفصل كلمة، ولا محال لاختلاف الاعتبارين، فيكون جنسا لها من حيث أن معناه يشمل حقائق مختلفة، وفردا من أفرادها، حيث إنه وضع لمعنى مفرد. إن قيل: هل يجوز أن يكون قوله: (مفرد) صفة لقوله: (لفظ) أم لا ؟ قلت: لا؛ لأنه لو حمل على هذا لزم تكرار؛ لأن المفرد أحد قسمي الموضوع، أو إجمال. إن

قيل كيف يصح انقسام الكلمة إلى الاسم و الفعل و الحرف، وهي اسم؟ قلت: لأن جهة كونها مقسما مخالفة لجهة كونها اسما."[١]

* بدا اهتمام الجاربردي بمتن الكافية وتمثل ذلك في:ـــ

(أ) إعرابه لبعض ألفاظها، من أمثلة ذلك:-

• قوله تعليقا على تعريف أفعال المقاربة: ما وضع لدنو الخبر، رجاء أو حصولا أو أخذا فيه:"فإن قلت: قوله (رجاء أو حصولا أو أخذا) نصب على الحال من حيث الظاهر فيكون العامل قوله: (لدنو الخبر) فيفسد؛ لأن دنو الخبر مشعر بأنه غير حاصل، ولا مأخوذ فيه، والحالية تقتضي المقاربة بين العامل والحال، ولا يصح أن يجعل من الأحوال المقدرة؛ لأن كل واحد محقق بالنظر إلى الخبر. قلت: لا نسلم أنه نصب على الحال بل انتصابه على التمييز، فإن دنو الخبر له احتمالات شتى، فبيّن أن دنو الخبر الموضوع له أفعال المقاربة، قد يكون بطريق الرجاء، وقد يكون بطريق الحصول، وقد يكون بطريق الأخذ فيه."[٢]

(ب) إشارته إلى نسخ الكافية، من أمثلة ذلك:ـــ

• قوله عند تعليقه على المفعول فيه:" قال (رحمه الله): (المفعول فيه، في بعض النسخ: ما فُعِل، وفي البعض: ما يُفْعل)."[٣]

(ج) محاولته تقويم نص الكافية بتعديل أو حذف ما يخل بالمقصود، من أمثلة ذلك:ـــ

---

(١) انظر ص ٣٠٥ من التحقيق (١/أ).

(٢) انظر ص ٤٣١ من التحقيق (٦٧/أ).

(٣) انظر ص ٣٨١ من التحقيق (٤١/أ).

• قوله تعليقا على تعريف ابن الحاجب للمنادى المرخم بأنه حذف في آخره تحقيقا:" ثم عَرّف فقال: (وهو حذف في آخره) الأولى أن يقول: حذف آخره؛ لأن آخره ليس محذوفا فيه، بل هو محذوف، ولعل (في) وقع من الناسخ."[١]

• تنوعت مصادر الجاربردي التي استعان بها في تسطير مصنفه، وقد صرح ببعضها وكان في مقدمتها كتب ابن الحاجب، وهي شرح الكافية، والإيضاح في شرح المفصل، وشرح الوافية في نظم الكافية، ومنها: كتاب سيبويه، وشرح الكافية للرضي، وقد أشار إليه بطرف خفي قال: "وقد أجاب بعض من كان مشارا إليه في هذا الفن بأنه إنما عرّف ثانيا؛ لأن تعريفه ثمة ليس بمقصود بالقصد الأول، بل القصد بالذات، وهو بيان الحصر فلزم التعريف."[٢]

ولم يصرح بغير ذلك فقد كان مقلا في النقل عن غيره ولهذا لم يتردد ذكر النحاة في كتابه كثيرا وأشهر النحاة الذين ورد ذكرهم بالإضافة إلى من سبق الكسائي والأخفش وأبو علي الفارسي.

• بدا تأثر الجاربردي الواضح بعلم المنطق والكلام في أسلوبه وتعبيراته، حيث غلب عليه استعمال الملازمات المنطقية، والمحاورات الجدلية، فكثيرا ما نجد في كتابه ألفاظ المنطقيين ومصطلحاتهم وطرق استدلالهم، كألفاظ (الفصل والجنس والرسم والمتضمن والمستلزم والوجودي والعدمي واللازم والملزوم والملازمة والدور إلى آخره) مما أصاب أسلوبه بالإبهام والغموض والجمود أحيانا، لا سيما وهو يناقش الاعتراضات على الحدود والتعريفات.

---

(١) انظر ص ٣٧٩ من التحقيق (٤٠/ب).

(٢) انظر ص ٣١٢ من التحقيق (٧/أ).

• كان الجاربردي مقلا في شواهده النثرية منها والشعرية، فلم يذكر منها إلا النزر اليسير، وسيظهر ذلك بمراجعة الفهارس المعنية بذلك، ويرجع ذلك إلى أنه كان معنيا بمناقشة الأسئلة والاعتراضات الواردة على الحدود والتعريفات أو على الصياغة اللفظية، أكثر من عنايته بمناقشة المسائل والخلافات النحوية.

• اعتنى الجاربردي كغيره من النحاة بأصول النحو العامة(السماع والقياس والإجماع) فأدار عليها أحكامه وتعليلاته واختياراته، فالقاعدة عنده ينبغي أن تبنى على سماع مطرد، أو قياس صحيح، وألا تخالف المجمع عليه، وهذه بعض الأمثلة التي توضح ذلك:ــ

• قال في تعليقه على تعريف العدل المحقق والتقديري:" قال في الشرح: العدل المحقق أن يتحقق بالنظر إليه في نفسه بدليل يدل عليه، والآخر أن يكون غير محقق، وإنما صير إليه لضرورة كونه وقع غير منصرف. وفيه نظر؛ لأنه إن أراد بتحقق العدل بالنظر إليه في نفسه من حيث هو هو من غير اعتبار أمر آخر معه محقق فممنوع، وإن أراد به النظر إليه فيه بدليل يدل الاستقراء على عدليته، فالتقديري إذن مثله، وإن أراد به غيره فمما ليس أفهمه، ويحتمل أن يكون مراده بالنظر إليه في معناه من غير اعتبار عوارضه يدل الاستقراء على عدليته فيستقيم، فيجوز أن يرسم الحقيقي بأنه: كون الاسم على صيغة يقتضي القياس خلافها اقتضاء تعين، والتقديري ضده. فإن قلت: يقتضي الاستقراء أن يكون على ما كان عليه ثلاثة ثلاثة، و(عمر) ليس كذلك. وأجاب عن اعتراض الأستاذ أبي علي (رحمه الله) حيث قال: لا يجوز أن يكون أُخَر معدولا عن المعرفة، فإنه يصح أن يقال: إنه معدول عما فيه الألف واللام، ولا يلزم أن يكون معرفة، وفَرّق بين (أخر) و(سحر) و(أمس) بأن (أخر) وصف فلم يمكن

قصد العلمية فيه، ومعرب فلم يمكن قصد إرادة الألف واللام. وليت شعري أن هذا الجواب كيف يصح؟ فإن المعترض يدعي أنه لو كان منقولا عما كان فيه الألف واللام لقصد قصده، كما في سحر وأمس، ولما لم يقصد قصده علمنا أنه ليس منقولا عما فيه الألف واللام، وبيّن الملازمة بالقياس على (أمس) و(سحر)، وانتفاء اللازم فمما لا نزاع فيه."[1]

• وقال في الباب نفسه: "قلت الجواب: أن العدل كما يصار إلى تقديره لدفع خرم القاعدة، كذلك يصار إليه للاطراد، وههنا إنما قلنا به للاطراد؛ لأنه لما صير إليه في مثل (قطام) على اللغة الحجازية لموجب بنائه في باب (فَعَال)، صير إليه في اللغة التميمية طردا؛ لأن الباب واحد، وذلك مما علم من استقراء كلامهم؛ ألا ترى في مثل أكرم، لما أوجب اجتماع الهمزتين الثقل حذفوا أحديهما، ولم توجد تلك العلة في يكرم وتكرم ونكرم فحذفوها أيضا طردا للباب."[2]

• كان الجاربردي ولوعا بالعلة، فلا يكاد يترك قضية نحوية أو غير نحوية إلا ويعلل لها، رغبة منه في إقناع القارئ بسديد رأيه وسلامة حجته، وهذا واضح في كتابه، من أمثلة ذلك:-

• تعليله لدخول الضمير في حد الكلمة قوله:" الضمير المستتر لما تعذر التلفظ به قُدِّر كأنه ملفوظ، ولذلك دخل في حد الكلمة."[3]

• تعليله لجواز تركيب الحد من العدمي: "ولو سلمنا أنه حد فلم لا يجوز تركيبه من العدمي؟ وجوازه ظاهر؛ لأن ذلك ليس من الأمور الحقيقية بل من

(١) انظر ص ٣٢٥ من التحقيق (١٧/أ).
(٢) انظر ص ٣٣٨ من التحقيق(١٩/أ).
(٣) انظر ص ٣٠٧ من التحقيق (٤/ب).

الوضعية، ولا منع من أن يوضع لمعنى عدمي، أو مركب منه، ومن وجودي لفظ."[١]

• قال في تعليقه على تعريف العامل: "إن قيل: لو أراد بـــ (ما يتقوم به): ما يتحقق به وجود المعنى المقتضي، فكل واحد من الفاعل والمفعول وطرفي الإضافة كذلك، وإن أراد غير ذلك فليبين. قلت: أراد به ما يوجب المعنى المقتضي، أعني العلة الفاعلية، وكل واحد من الفاعل والمفعول علة قابلية."[٢]

• تعليله لاعتبار العدل من العلل المانعة من الصرف قال:" أن العدل كما يصار إلى تقديره لدفع خرم القاعدة، كذلك يصار إليه للاطراد، وههنا إنما قلنا به للاطراد؛ لأنه لما صير إليه في مثل (قطام) على اللغة الحجازية لموجب بنائه في باب (فَعَال)، صير إليه في اللغة التميمية طردا؛ لأن الباب واحد، وذلك مما علم من استقراء كلامهم؛ ألا ترى في مثل أكرم، لما أوجب اجتماع الهمزتين الثقل حذفوا احديهما، ولم توجد تلك العلة في يكرم وتكرم ونكرم فحذفوها أيضا طردا للباب."[٣]

* كان أحيانا يتطرق إلى بعض القضايا الفقهية والأصولية، ومن أمثلة ذلك:-

• قوله في باب المستثنى: "والحاصل أن المستثنى منه على هذا المذهب متناول للمستثنى بالنظر إليه، غير متناول له بالنظر إلى الحكم. وزيّف الأولين وجعل المذهب الحق الآخر. وزيّف الأول: بأنه يبطل نصوصية (عشرة)؛ لاستعمالها فيما وراء المستثنى. وبأنه يلزم خلاف إجماع النحويين، فإنهم اتفقوا على أن المتصل مخرج. وهذا مذهب حق، واختاره كثير من الأصوليين.

---

(١) انظر ص ٣٠٩ من التحقيق (٥/أ).

(٢) انظر ص ٣١٧ من التحقيق (٩/أ).

(٣) انظر ص ٣٣٨ من التحقيق(١٩/أ).

والجواب عن الأول: أنه لا نسلم أنه يبطل النصوصية، فإن ثمة مرادين: أحدهما: المراد باللفظ المستثنى منه بالنسبة إلى مدلوله. والآخر: المراد بالحكم بالنسبة إلى المستثنى منه، والمستثنى مبين للغرض الثاني، فلا تبطل النصوصية؛ لأنه مراد باللفظ المستثنى منه. ولا يلزم خلاف الإجماع؛ لأنه مخرج بالنسبة إلى ظاهر اللفظ، وعلى ما اختاره الشيخ يرد ما أورد على المذهب الأول من بطلان النصوصية؛ لأنه بعد الإخراج لم يكن المستثنى منه مراد، فيلزم استعماله في بعض أفراده، وبذلك ينافي مذهب من يقول: الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي؛ لأنه لما وقع الإخراج قبل الحكم لا ينتقض الحكم، ولعل مذهبه يوافق مذهب الحنفية."[1]

سادسا: وصف نسخ الكتاب

[أ] نسخة مركز جمعة الماجد

وهي تحمل رقم (٢٤٧١١١) كتبت بخط نسخي قديم متوسط الحجم يتسم معظمه بالجودة، وكاتبها هو: عبد الكريم بن نصير الحافظ، وقد ذكر أنه فرغ منها في ليلة الخميس الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنة ست وتسعين وتسعمائة(٩٩٦هـ). وهي تقع في(٣٧) سبع وثلاثين لوحة، وفي كل لوحة صفحتان عدا الأخيرة، وفي كل صفحة حوالي (١٥) خمسة عشر سطرا، وفي كل سطر حوالي(١٠) عشر كلمات تقريبا، وصفحة العنوان منها مفقودة، وهي تبدأ بورقة يمينها بيضاء وشمالها فيه كلمات مطموسة لم أتمكن من قراءتها، متبوعة بختم تملك لم أتمكن من قراءته أيضا، ويوجد على هامشها تعليقات وتصويبات دلت عليها علامة الإلحاق وهو خط يبدأ من مكان التعليق وينعطف

(١) انظر ص ٣٩٢ من التحقيق (٤٨/ب).

إلى مكان التصحيح بالهامش يمينا أو شمالا متبوعا بكلمة صح، وفي الورقات الثلاث الأولى منها كان يذكر الناسخ في الهامش متن الكافية محل التعليق.

وقد اعتمدت هذه النسخة أصلا، وعليها جاء الترقيم في التحقيق، وذلك لوضوح خطها، وأنها قوبلت على نسخة الأصل، وقد أشير إلى ذلك في هامش الصفحة الأخير فجاء فيه ما نصه: "قابلت هذه النسخة مع نسخة الأصل ثلاث مرات"، وقد رمزت لها بالأصل.

[ب] نسخة دار الكتب المصرية

وهي محفوظة تحت رقم (١٦٢) كتبت بخط نسخ متوسط الحجم، وبعض كلماتها مشكولة، وخلت من اسم الناسخ على غير عادة العديد من المخطوطات، ودون في نهايتها أنها كتبت في شهر المحرم دون تحديد سنة، إلا أنه جاء في فهرس دار الكتب المصرية[١] أنه تمت كتابته في آخر شهر المحرم سنة (٨٠٢هـ). وهي تقع في (٢٨) ثمان وعشرين لوحة، وفي كل لوحة صفحتان، وفي كل صفحة حوالي (١٥) خمسة عشر سطرا، وفي كل سطر حوالي (١٢) اثنتا عشرة كلمة.

وجاءت صفحة العنوان تحمل اسم الكتاب والمؤلف بخط كبير أعلاه كلمة وقف وبيت شعري لم أتمكن من قراءته، وأسفله ختم تملك مكتوب عليه الكتابخانة، وعن شماله كتب:" وينعم الله على عبده أحمد النجار الحنبلي"، وفي أسفل الصفحة بيتان من الشعر لأحد الزهاد وهما من {الطويل}:ـ[٢]

---

(١) ١٣٩/٢.

(٢) انظر: روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار لابن الخطيب قاسم ص١٤٠ (دار القلم العربي حلب١٤٢٣هـ).

رَضِيتُ مِنَ الدُّنْيَا بِلُقْمَــةِ يَــابِسٍ * وَلُــبْسِ عَبَــاءٍ لا أُرِيــدُ سِــوَاهُمَا
لأَنِّي رَأَيْتُ الــدَّهْرَ لَــيْسَ بِــدَائِمٍ * وَدَهْرِي وَعُمْرِي فَانِيَــانِ كِلاهُمَــا

ويوجد بهامشها بعض التصويبات، وعنوانين الأبواب النحوية، للموضوعات التي يعالجها الجاربردي، وقد رمزت لها بالحرف (ب).

سابعا: منهجي في التحقيق

بذلت ما وسعني من جهد لإخراج هذا الكتاب خاليا من التحريف والتصحيف والسقط ليكون أقرب ما يكون إلى الصورة التي أرادها المؤلف، متبعا قواعد التحقيق المشهورة التي ارتضاها أهل هذه الصناعة، وكان ذلك على النحو الآتي:-

١ــ قمت بضبط النص وتحريره وفق القواعد الإملائية الحديثة، وتجاهلت الإشارة إلى بعض المخالفات الإملائية اليسيرة التي لا لبس فيها مثل رسم الهمزات، أو إهمال النقط وغير ذلك مما يقع كثيرا في المخطوطات، وضبطت بالشكل ما يحتاج إلى ضبط من ألفاظ وشواهد، وبيان ما يحتاج منها إلى بيان.

٢ــ ذكرت نص الكافية الذي يعلق عليه الجاربردي كاملا قبل تعليق الجاربردي ووضعته بين قوسين هكذا (..) وميزته بخط أسود غليظ، مسبوقا بكلمة متن، ليسهل الربط بين التعليق والمتن، وأحلت إلى موضعه من الكافية معتمدا في ذلك على كتاب شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر.

٣ــ وضعت عنوانين للأبواب والمسائل التي يعلق عليها الجاربردي، وجعلتها بين معكوفين هكذا[ ] تسهيلا للقارئ حتى يقف على بغيته في يسر وسهولة بعد الاطلاع على الفهارس.

٤ــ قابلت بين النسخ التي أتيح لي الوقوف عليها وأشرت إلى ما بينها من فروق أو سقط أو زيادة، وإن كان السقط أو الزيادة أكثر من كلمة جعلته بين معكوفين هكذا [ ]، واعتمدت نسخة مركز جمعة الماجد أصلا ورمزت لها بكلمة الأصل، ولم يمنعني ذلك من أن أثبت ما في نسخة دار الكتب والتي رمزت لها بالحرف(ب) إن رأيته أقرب إلى الصواب مع الإشارة إلى ذلك، وأشرت إلى ابتداء صفحة جديدة من المخطوط بخط مائل، ووضع رقم صفحته على شماله، ورمزت للصفحة اليمنى بـــ (أ) وللصفحة اليسرى بـــ (ب).

٥ــ خرجت الآيات القرآنية وعزوتها إلى سورها في المصحف الشريف، وخرجت الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها والمجاميع الشعرية وكتب النحو واللغة والأدب، مصحوبة بذكر أبحرها، وإن كان البيت ناقصا أتممته، وإن كان له روايات أخرى ذكرتها، وخرجت الأمثال والأقوال العربية من كتب الأمثال واللغة والنحو والأدب، وعلقت على كل ذلك بحسب ما يقتضيه المقام.

٦ــ وثقت الآراء والأقوال التي ذكرها الجاربردي من كتب أصحابها إن وجدت أو من الكتب الأخرى التي عنيت بها مع ذكر نص هذه الآراء والأقوال إن دعت الحاجة إلى ذلك، وإن كان في المسألة التي يعرض لها الجاربردي أقوال أخرى ذكرتها بإيجاز ورجحت ما أراه منها قويا تتميما للفائدة، ثم أحلت إلى المراجع لمن أراد التوثيق والتزود.

٧ــ ترجمت بإيجاز للأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب، وأحلت إلى مصادر تلك الترجمة، كما عرفت ما يحتاج إلى تعريف من بلدان وكتب.

٨ــ استعنت بكتب شروح الكافية التي أمكنني الوقوف عليها في تفسير بعض كلام الجاربردي، وأشرت إلى ذلك في التعليق.

٩ــ أتبعت النص المحقق بالفهارس الفنية اللازمة وفق المنهج الذي ارتضاه شيوخ هذه الصنعة.

******

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في تحرير النص وضبطه وفق ما أراده مؤلفه، وأساله أن يغفر لي الزلات والعثرات، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجه الكريم، فهو سبحانه وتعالى من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

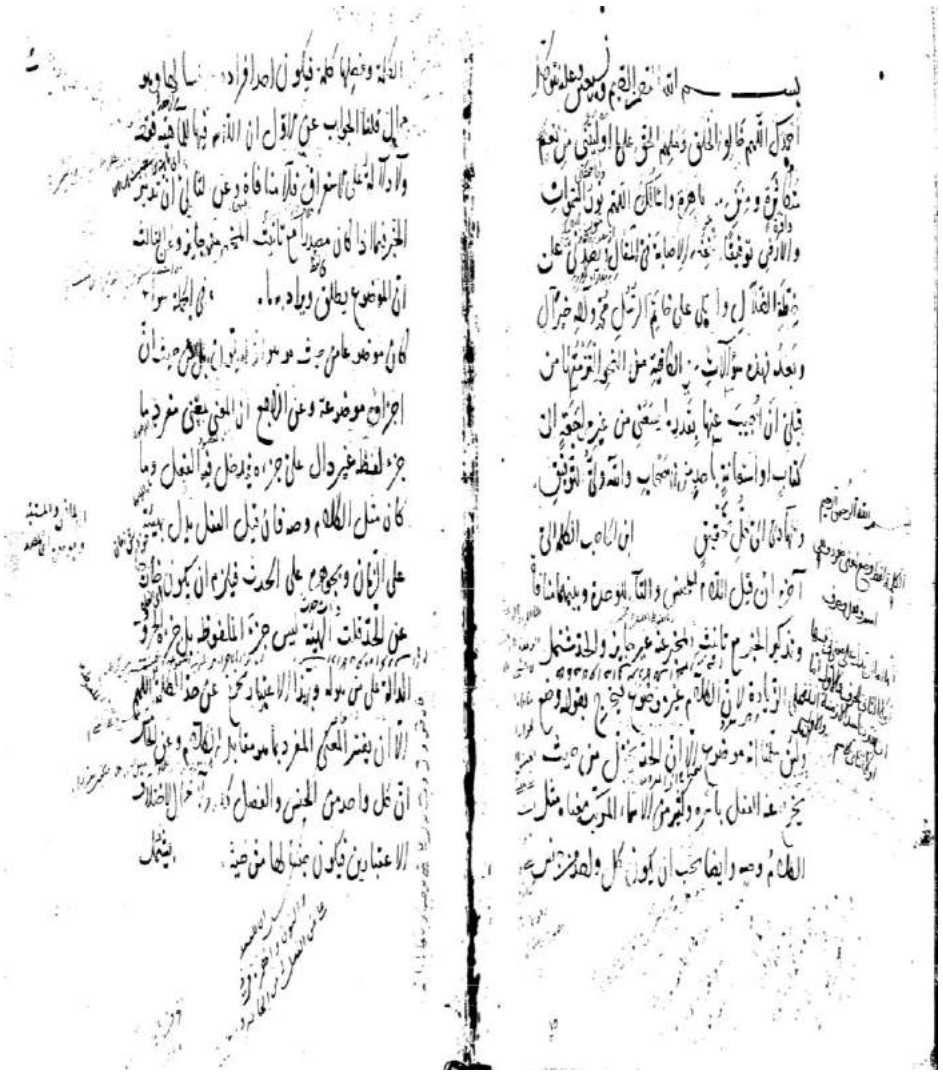

الصفحة الأولى من نسخة جمعة الماجد

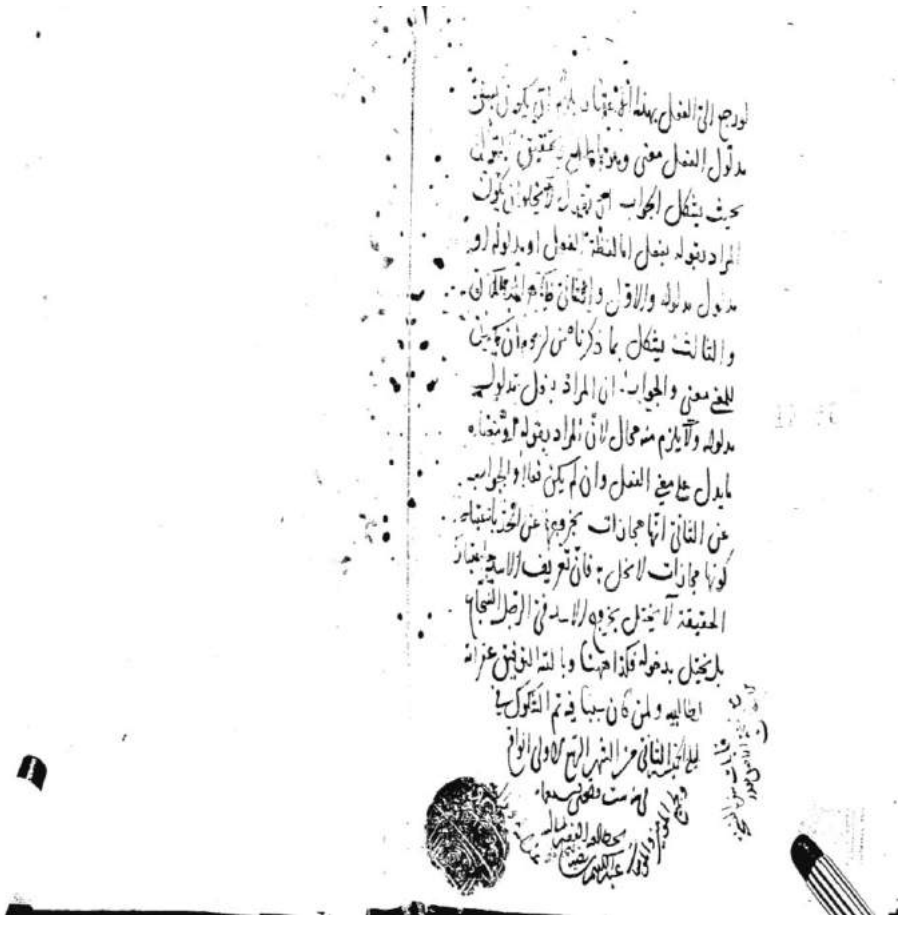

الصفحة الأخيرة من نسخة مركز جمعة الماجد

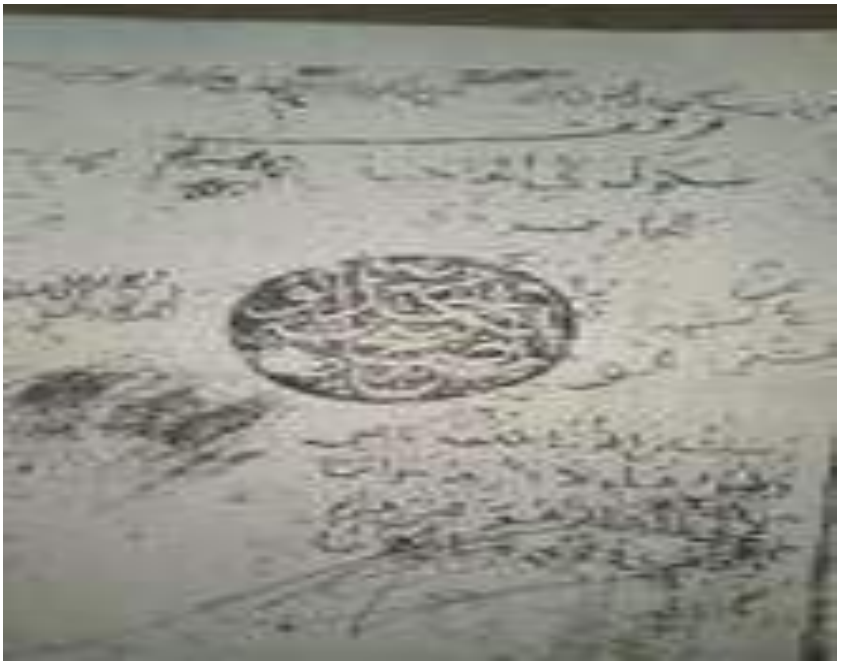

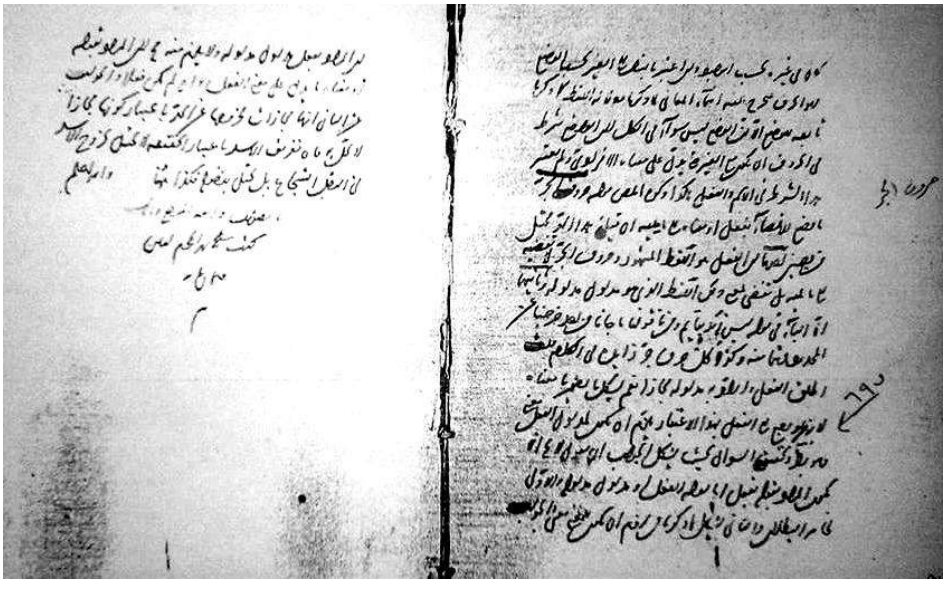

الصفحة الأولى والأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية

القسم الثاني
النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وَبِهِ نَسْتَعِينُ وَعَلَيْهِ نَتَوَكَّلُ[1]

أحمدك اللهم خالق الخلق، وملهم الحق على ما أوليتني من نعم متكاثرة، ومنن باهرة، وأسالك اللهم نور السموات والأرض توفيقا يمنحني الإصابة في المقال، ويصدني عن خطى الضلال، وأصلي على خاتم الرسل محمد، وآله خير آل.

وبعـــد

فهذه سؤالات على[2] الكافية في النحو، أكثر منها من قبلي، أجيب[3] عنها بقدر ما يسعني من غير مراجعة إلى كتاب، ومن غير استعانة[4] بأحد من الأصحاب، والله ولي التوفيق، والهادي إلى كل[5] تحقيق.

[الكلمة وأقسامها]

متن (الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد. وهي اسم وفعل وحرف. لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا. الثاني الحرف. والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا. الثاني الاسم، والأول الفعل.)[6]

---

(١) في ب: "رب يسر ولا تعسر"

(٢) في الأصل: "من" وما أثبته من ب.

(٣) في الأصل: "أن أجيب" وما أثبته من ب.

(٤) في الأصل: "أو استعانة بأحد" وما أثبته من ب.

(٥) في ب: "والهادي لكل تحقيق"

(٦) شرح الكافية لابن الحاجب ص٢١٤.

قال (رحمه الله): **(الكلمة... إلخ)** إن قيل: اللام للجنس، والتاء للوَحْدة[1]، وبينهما منافاة[2]. وتذكير الخبر مع تأنيث المخبر عنه غير جائز. والحد مشتمل على الزيادة؛ لأن الكلام غير موضوع فيخرج بقوله: (وضع). ولئن سلمنا أنه موضوع إلا أن الحد يختل من حيث يخرج عنه الفعل بأسره، كثير من الأسماء المركب معناه مثل الكلام وصهٍ، وأيضا يجب أن يكون كل واحد من جنس/ الكلمة وفصلها كلمة، فيكون أحد أفراده جنسا لها، وهو محال. [أ/١]

---

(١) الجنس: كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك. انظر: التعريفات للجرجاني ص ٧٨(دار الكتب العلمية). والتاء تأتي للوحدة كتمرة وتمر، وللتأنيث نحو فاهمة، وللتذكير نحو ثلاثة، وللعوض مثل عدة، وللنقل مثل كافية، وللمصدرية نحو فاعلية. انظر: إعراب الكافية لزيني زاده ص ١٣.

(٢) بيان ذلك أن الألف واللام باعتبارها فيها جنسية يكون لفظ الكلمة واقعا على كثيرين، وباعتبار كون التاء فيها للوحدة يكون لفظها غير واقع على كثيرين، فيقع التنافي. ولا يجوز أن تكون الألف واللام فيها أيضا للاستغراق أو للعهد الخارجي خلافا للجامي (الفوائد الضيائية١/١٦٦)حيث أجاز حملها عليه بإرادة الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة، أو الذهني خلافا للاستراباذي وشمس الدين الأصبهاني. أما الأول فلأنه يستلزم أن يكون التعريف للأفراد لا للماهية، كما يلزم فيه ما لزم في الجنس أيضا؛ إذ الاستغراق يفيد العموم والشمول، وهذا يتنافى مع دلالة التاء على الوحدة. وأما الثاني فلأنه لم يعهد بين ابن الحاجب وبين من ابتدأ النحو الحديث عن كلمة حتى يكون ذكرها هنا للعهد الخارجي. قال العجمي في شرح الكافية (ص٧ رسالة): "ولا يكون للعهد الخارجي لوجهين: الأول: أنه لم يعهد بين المعلم والمتعلم كلمة. والثاني: أنه حينئذ يكون تعريفا لبعض الكلمات؛ إذ لا تعهد جميعا." وأما الثالث: فقال الحاجي عوض في شرحه على الكافية ص٢١٥: "فلا حد للوجهين المذكورين في الخارجي. ومن هذا علم فساد قول من قال: إنه لمعهود ذهني. "وانظر: شرح الكافية للرضي١/٤(دار الكتب العلمية)، وحاشية ابن النحوية على الكافية ١/٢(رسالة ماجستير).

قلنا[1]: **الجواب عن الأول:** أن اللام فيها للماهية[2] فقط، ولا دلالة على الاستغراق[3]، لا منافاة[4].

وعن الثاني: أن تذكير الخبر فيما إذا كان مصدرا مع تأنيث المخبر عنه جائز[5]. **وعن الثالث:** أن الموضوع يطلق ويراد به ما هو

---

(١) في ب: " قلت "

(٢) الماهية: تطلق غالبًا على الأمر المتعقل، مثل المتعقل من الإنسان، وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارجي. والأمر المتعقل، من حيث إنه مقول في جواب ما هو؟ يسمى: ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج، يسمى حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار، هوية، ومن حيث حمل اللوازم له: ذاتًا، ومن حيث يستنبط من اللفظ، مدلولًا، ومن حيث إنه محل الحوادث: جوهرًا. انظر: التعريفات (ص: ١٩٥)

(٣) قال الرضي (شرح الكافية ١/ ٢٣):" إن الجنس على ضربين: أحدهما: استغراق الجنس، وهو الذي يحسن فيه لفظة (كل) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟...۝٣﴾ [العصر: ٢، ٣]، أي كل الإنسان...وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة.

والثاني: ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة، بل ذاك احتمال عقلي، كما في قوله تعالى: ﴿...لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ...۝١٤﴾ [يوسف: ١٤]، ولم يكن هناك ذئب معهود، ولم يرد استغراق الجنس أيضا. ومثله قولك: ادخل السوق، واشتر اللحم، وكل الخبز، فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة، إذ لا دلالة فيه على الكثرة. والمقصود في هذا الموضع هو الثاني، أي ماهية الجنس من حيث هي هي، لان الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء، لا لبيان استغراقه."

(٤) قال زايني زاده في إعراب الكافية (ص ١٣): "المراد بالتاء هنا الوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة، ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث هو هو، ولا من حيث وجوده في ضمن البعض أو الكل، وإنما التنافي بينها وبين المركب، أو بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس."

(٥) يجب مطابقة الخبر للمبتدأ بثلاثة شروط: أحدها: الاشتقاق، أو ما في حكمه كالاسم المنسوب. والثاني: الإسناد إلى الضمير الراجع إلى المبتدأ، بشرط أن يكون تحته.=

موضوع[1] في الجملة، سواء كان موضوعا من حيث هو هو أو لا يكون، بل من حيث إن أجزاءه[2] موضوعة.[3] **وعن الرابع:** أن المعنيّ بمعنى مفرد: ما

=والثالث: عدم التساوي بين المبتدأ والخبر كصبور وجريج. قال الرضي (١/ ٢٤) إن قيل: لم لم يقل "لفظة" ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث؟ فالجواب: أنه لا يجب توافقهما فيه إلا إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية، نحو: هند حسنة، أوفي حكمها، كالمنسوب، أما في الجوامد فيجوز، نحو: هذه الدار مكان طيب، وزيد نسمة عجيبة. وقوله "لفظ" ههنا، وإن كان بمعنى الصفة، أي ملفوظ بها، كما ذكرنا، إلا أن أصله مصدر، ويعتبر الأصل في مثله، نحو: امرأة صوم ورجلان صوم، ورجال صوم، فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع." وانظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص٢٠٧، وحاشية ابن النحوية١/٢.

(١) في الأصل بياض. وما أثبته من ب.

(٢) في الأصل: "أجزاؤه" وما أثبته من ب.

(٣) قال الرضي (١/ ٢٥): "إن قيل: هلا استغنى بقوله "وضع" عن قوله "مفرد" لان الواضع لم يضع إلا المفردات، أما المركبات فهي إلى المستعمل، بعد وضع المفردات، لا إلى الواضع. فالجواب أنا لا نسلم أن المركب ليس بموضوع، وبيانه أن الواضع إما أن يضع ألفاظا معينة سماعية، وتلك هي التي تحتاج في معرفتها إلى علم اللغة. وإما أن يضع قانونا كليا يعرف به الألفاظ فهي قياسية، وذلك القانون إما أن يعرف به المفردات القياسية، وذلك كما بين أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد، على وزن فاعل، ومن باب أفعل، على وزن مفعل، وكذا حال اسم المفعول، والأمر، والآلة، والمصغر، والجمع، ونحو ذلك، وتحتاج في معرفتها إلى علم التصريف.

وإما أن يعرف به المركبات القياسية، وذلك كما بين مثلا، أن المضاف مقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام، وتحتاج في معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب، والفعل المضارع، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو كما ذكرنا."

جزء لفظه غير دال على جزئه[١]، فيدخل فيه الفعل، وما كان مثل الكلام وصه[٢].

فإن قيل: الفعل يدل بهيئته[٣] على الزمان وبجوهره على الحدث، فيلزم أن يكون خارجا عن الحد[٤]. **قلت:** الهيئة ليست جزء الملفوظ بل جزؤه الحروف الدالة على من هو له، وبهذا الاعتبار لا يخرج[٥] عن حد الكلمة [٦]، اللهم إلا أن

---

(١) أي جزء معناه وذلك نحو (عمر) فإن أجزاءه وهي العين والميم والراء إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه، بخلاف المركب نحو غلام عمرو فإن كلا من جزئيه وهما الغلام وعمرو دال على جزء معناه. انظر: شرح القطر لابن هشام ص١٣(القاهرة).

(٢) صه اسم فعل أمر بمعنى اسكت. قال ابن فلاح (شرح الكافية١/٩٥. رسالة دكتوراه): "فإن قيل: يخرج عن حد الكلمة الفعل الماضي، فإنه يدل على الحدث والزمان المعين، فلا يدل على معنى مفرد، بل على معنيين، والأسماء المشتركة فإنها لا تدل على معنى مفرد بل على معنيين فأكثر، واسم الفعل فإنه يدل على معنى مركب، وهو كلمة. فالجواب عن الماضي والأسماء المشتركة من وجهين: أحدهما: عدم دلالتهما على المعنى المركب؛ لأنه مخصوص بالجمل دون المفردات. والثاني: أن المشترك يدل على معنى مفرد حالة الوضع، والاشتراك بعد الوضع، والماضي الأهم في وضعه تعيين الزمن؛ لأن الحدث من غير تعيين لزمان يستفاد من المصدر، فكان بهذا الاعتبار لمعنى مفرد. وأما اسم الفعل فلما كان مدلوله مقدرا، ولا يظهر إلى الوجود لا في تثنية ولا جمع، لم يقدح في حد الكلم؛ لتنزله منزلة المفرد." وانظر: حاشية ابن النحوية١/٤، وشرح الكافية للحاجي عوض ص ٢١٠.

(٣) في ب: "الفعل بهيئته يدل على الزمان"

(٤) في ب: "حد الكلمة"

(٥) في الأصل: "يخرج" وما أثبته من ب.

(٦) قال ابن القواس (شرح الكافية١/٨٢ دار الأمل):" قوله مفرد فصله عما تضمن كلمتين مطلقا نحو: قام زيد، وغلام زيد والرجل. أما نحو: تأبط شرا، ومعدي كرب، فداخل=

يفسر المعنى المفرد بما هو مقابل الكلام[١]. **وعن الخامس:** أن كل واحد من الجنس والفصل[٢]كلمة، ولا محال لاختلاف الاعتبارين، فيكون جنسا لها من حيث [إن معناه] يشتمل/على حقائق[٣] مختلفة، وفردا من أفرادها، حيث إنه وضع لمعنى مفرد[٤]. [٢/ب]

إن[٥] **قيل:** هل يجوز أن يكون قوله: **(مفرد)** صفة لقوله: **(لفظ)** أم لا ؟[٦] قلت: لا؛ لأنه لو حمل على هذا لزم تكرار؛ لأن المفرد أحد قسمي

=في حد الكلمة؛ لأن المراد بالمفرد الذي يقابل المركب، وهو هاهنا: ما لا يدل جزؤه المترتب في المسموع على جزء معناه، وفائدة قيد المترتب في المسموع اندراج الفعل في حد الكلمة؛ لأنه وإن دل على الحدث بحروفه، والزمان بصيغته لا يخرج عن حد المفرد ضرورة أنهما يسمعان معا من غير ترتيب." وانظر: شرح الكافية للرضي١/٢٦.

(١) أي الجملة وللمفرد من حيث هو عند النحاة إطلاقات أربعة: فتارة يطلق ويراد به ما يقابل المركب، وقد يطلق ويرد به ما يقابل المثنى والمجموع، وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف، وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة. انظر: شرح الكافية حاجي عوض ص٢١١، وشرح الحدود للفاكهي ص ٨٥ (مكتبة وهبة).

(٢) الفصل: كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره، كالناطق والحساس. التعريفات (ص: ١٦٧)

(٣) في الأصل: " يشمل حقائق مختلفة "

(٤) انظر: شرح الكافية للحاجي عوض ٢٢٢.

(٥) في ب: " فإن"

(٦) قال زاده زيني في إعراب الكافيةص١٤:" مفرد اسم مفعول، نائب اسم الفاعل فيه هو راجع إلى معنى أو لفظ، وهو معه مركب لفظا أو مرفوع لفظا صفة لمعنى أو صفة بعد الصفة للفظ، وهو الأولى كما في شرح العصام، والصواب كما في النكت." وأجاز ابن الغياث فيه الوجهين أيضا. انظر: شرح الكافية له مخطوط ل ٦.

وقال الرضي (١/ ٢٢): والمشهور في اصطلاح أهل المنطق، جعل المفرد والمركب صفة اللفظ، فيقال: اللفظ المفرد، واللفظ المركب، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها، لأن الحد للتبيين، وليس له أن=

الموضوع[1]، أو إجمال. إن قيل كيف يصح انقسام الكلمة إلى الاسم و الفعل و الحرف، وهي اسم؟ **قلت:** لأن جهة كونها مقسما مخالفة[2] لجهة كونها اسما.

☆☆☆☆☆☆☆☆

[تعريف الكلام]

متن (الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد. ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم)[3]

قال (رحمه الله): **(الكلام ما تضمن كلمتين... الخ)** فإن قيل: المتضمَّن يطلق ويراد به المُسْتَلْزم لأمر، ذلك الأمر جزء له، مثل أن يقال: الإنسان متضمن للحيوان، ولا يقال: الإنسان متضمن للحيوان الناطق؛ لأن الشيء لا يتضمن نفسه، وههنا كذلك فإن قولك: زيد قائم، أو قام زيد، هو الكلام، فلو كان هو المتضمن لكلمتين لكان متضمنا لنفسه. ولئن سَلِم من هذا الوجه إلا أنه يشكل بالجملة الشرطية، وبالجملة التي أحد جزأيها جملة، وبالكلام الذهني، فإنه متضمن لكلمتين وليس كلاما.

=يقول: إني أردت بالمعنى المفرد: المعنى الذي لا تركيب فيه، لان جميع الأفعال – إذن – تخرج عن حد الكلمة."

(١) وذلك على مذهب من يرى أن المركبات موضوعة. انظر: شرح الكافية للرضي١/٢٥، وشرح الكافية لابن فلاح١/٩٢.

(٢) فتقسيمها باعتبار مفهومها العام الشامل لجميع أقسامها وليس لفظها. قال الحاجي عوض (شرح الكافية ص٢٢٣): "فإن قلت: إن كانت لفظة (هي) راجعة إلى لفظ الكلمة يلزم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأن لفظ الكلمة اسم، بدليل دخول اللام عليه، وإن كانت راجعة إلى مفهومها فيلزم أن يقول (هو) لا (هي)؛ لأن المفهوم ليس بمؤنث. قلت: هي راجعة إلى لفظ الكلمة لكن لا لمجرد اعتبار اللفظ، بل باعتبار المفهوم المنقسم إلى الثلاثة. "وانظر: شرح الكافية لابن القواس١/٨٣.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢١٨.

قلت: المُتضمَن ههنا جزء من[١] المُتضمِن/ لكون النسبة جزءا منه، وأيضا[٣/أ] يصح أن يفسّر المتضمن بالمستلزم، سواء كان اللازم جزءه[٢] أو لا، وعلى هذا[يجوز أن يكون][٣] المتضمِّن هو النسبة، والمتضمَّن هو طرفاه[٤]. وأما الإشكال الثاني فظاهر وروده[٥]، ويمكن أن يتحمل له جواب. وعن[٦]

الثالث: أنه خارج لأنه لم يكن متضمنا لكلمتين؛ لانتفاء اللفظ، ولزوم انتفاء الكل مثل انتفاء الجزء[٧].

إن قيل: بهذا الجواب يخرج مثل قولنا: اضرب؛ لأنه ليس بمتضمن لكلمتين من حيث إن أحد جزأيه[٨] غير ملفوظ، وعدوله عن المركب إلى

---

(١) في الأصل: "ومن" والصواب ما في ب.

(٢) في الأصل: "جزؤه" والصواب ما في ب.

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل.

(٤) قال الحاجي عوض (شرح الكافية ٢٣٠): "إن المتضمن بصيغة اسم الفاعل وهو الكلام يعتبر فيه الجزء الصوري كما يعتبر فيه الجزء المادي وهو الكلمتان، والمتضمن بصيغة اسم المفعول وهو الجزء المادي داخل في المجموع المركب من الجزء المادي والجزء الصوري فلا يلزم اتحادهما." وانظر: شرح الكافية للجامي١/١٧٥، وشرح الكافية لابن الغياث ل٧/ب.

(٥) وهو الإشكال عليه بالجملة الشرطية، وبالجملة التي أحد جزيها جملة. قال ركن الدين في الوافية شرح الكافية ل٧/أ: "ولا يشكل الحد بمثل: قائم أبوه في قولنا: زيد قائم أبوه، فإنه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالإسناد؛ لأنه ليس إسنادا بالتفسير المذكور؛ لأنه لا يصح السكوت على قائم أبوه." وانظر: شرح الكافية لابن الغياث ل٧/ب.

(٦) في الأصل: "عن" بدون واو. وما أثبته من ب.

(٧) في ب: "جزئه".

(٨) في ب: "جزئيها"

المتضمن[1]؛ لأجل شموله له، بخلاف المركب، فيفضي إلى ما لم يقصده. **قلت:** الضمير المستتر لما تعذر[2] التلفظ به قُدِّر كأنه ملفوظ، ولذلك دخل في حد الكلمة. وأما عدوله إلى المتضمن فليس[3] لأجل الشمول له[4]، لكون المركب مثله في الشمول، بل لأجل أن المركب والتأليف مما يطلق على الأجسام حقيقة، وأما إطلاقه على ما يتلاقى أجزاؤه وليس لها وجود معا فبالمجاز من حيث التشبيه.[5]

☆☆☆☆☆☆☆☆

(١) كما في تعريف الزمخشري حيث قال في تعريف الكلام(المفصل في صنعة الإعراب ص٦ مكتبة الهلال بيروت ١٩٩٣م): "هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى"

(٢) في ب: "لما يقدّر"

(٣) في ب: "ليس" بدون الفاء. وجواب أما يجب اقترانه بالفاء.

(٤) ممن قال بأن التضمن أشمل وأعم من التركب ابن داود اليمني قال في شرحه على الكافية المسمى بغية الطالب وزلفة الراغب١/٩٢(رسالة ماجستير):" لدخول المفهوم فيه دون التركيب."

(٥) قال ابن فلاح في المغني ص ٣١: "التأليف حقيقة في الأجسام، مجاز في الحروف." وقال بهاء الدين بن النحاس في التعليقة(١/٦ دار الزمان): "الفرق بين التأليف والتركيب: أنه لا بد في التأليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب، فالمركب أعم من المؤلف." وقال ابن القواس في شرح الألفية ١/١٩٤(مكتبة الخريجي ط ١ ١٩٨٥م): "التأليف في اصطلاح أهل العربية أخص من التركيب مطلقا؛ لأن التأليف من الألفة، ولذلك قال: تأليفه ولم يقل: تركيبه، وأصله في الأجسام، وإنما أطلق على الألفاظ المتتالية تشبيها لها بها." وانظر: الأشباه والنظائر للسيوطي١/٢٢٣(ط مؤسسة الرسالة). وقيل إنما اختار التضمن دون التركيب فلاحتياجه إلى حرف الجر من. انظر: شرح الكافية لابن القواس١/٨٤، وشرح الكافية للحاجي عوض ص ٢٢٩.

[حد الاســـم]

متن (الاسم: ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والإسناد إليه والإضافة. وهو معرب ومبني.)[١]

قال (رحمه الله): **(الاسم ما دل على معنى في نفسه/) إن قيل:** أغفل قيودا في[٤/ب] الحد اعتبر بأسْرها في حد الكلمة، والمعتبر في حد الجنس معتبر في حد نوعه: منها قيد (لفظ) فيدخل[٢] الخط والعقد[٣]. ومنها قيد (الوضع) فيدخل[٤] ما دلالته عقلية[٥]. ومنها قيد (مفرد) فيدخل المركب.[٦] [ولئن سلم من هذا الوجه إلا أن (...)[٧]عدمي وذلك غير جائز][٨] ولئن سلم من هذا الوجه إلا أن الضمير في (نفسه) سواء كان المرجوع إليه (ما)[٩] أو(معنى) فإنه غير مستقيم؛ لأن الشيء

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص٢٢١.

(٢) في ب:" فدخل"

(٣) هذه طريقة عند العرب كانوا يعقدون الأصابع للدلالة على عدد معين، فإذا عقدت الأصابع بهيئة معينة أفادت الناظر لكن إفادته دون ضميمة لفظ. انظر: فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية لأحمد بن عمر الحازمي ص: ٢٥(مكتبة الأسدي مكة المكرمة)

(٤) في ب:" فدخل".

(٥) أي ما يدل على معنى بالعقل كدلالة لفظ مهمل مسموع من وراء جدار على إنسان حي. انظر: شرح الكافية لابن القواس١/٨٢.

(٦) انظر: حاشية ابن النحوية١/١٥، ١٦.

(٧) كلمة لم أتمكن من قراءتها.

(٨) ما بين القوسين زيادة من ب.

(٩) وهو اختيار الرضي وابن داود اليمني قال الرضي (١/ ٣٦): "ومعنى الكلام على ما اخترنا ــ أعني جعل "في نفسه" صفة لــ "معنى" والضمير لــ "ما" ــ: الاسم: كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة، والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها،" وانظر: شرح الكافية لابن داود اليمني١/٩٣.

لا يدل في نفسه، ولا يدل على شيء في نفسه[١]؛ [لامتناع حصول الشيء في نفسه][٢] لأن المظروف يغاير الظرف، اللهم إلا أن يفسر لفظة (في) بالباء فيستقيم على فرض أن يكون المرجوع إليه (ما).[٣]

قلت: الجواب عن **الأول:** أن[٤] المراد بـــ (ما) في قوله: (ما دل) هو الكلمة، والقرينة المخصصة ما تقدم من حد الكلمة، فلم يَعُدّ تلك القيود اعتمادا على فهم المُتعلِّم.[٥]

وعن **الثاني:** أنه لم لا يجوز أن يكون رسما[٦]؟ ولو سلمنا أنه حد فلم لا يجوز تركيبه من العدمي؟ وجوازه ظاهر؛ لأن ذلك ليس من الأمور الحقيقية بل

---

(١) إذ يصير التقدير على الأول: الاسم ما دل على معنى في الاسم، وفي الثاني: الاسم ما دل على معنى في نفس المعنى. انظر: حاشية ابن النحوية ١/١٥.

(٢) ما بين القوسين زيادة من ب.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن فلاح١/٩٨.

(٤) زيادة من ب.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي١/٩، والوافية في شرح الكافية ل٨/أ، وحاشية ابن النحوية ١/١٦.

(٦) قال الجرجاني في التعريفات (ص: ١١١): "الرسم التام: ما يتركب من الجنس القريب والخاصة، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك. الرسم الناقص: ما يكون بالخاصة وحدها، أو بها وبالجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالضاحك، أو بالجنس الضاحك. "وقال العسكري في الفروق اللغوية ص ٣٢(دار العلم والثقافة) في بيان الفرق بين الحد والرسم:" الْحَد أتم مَا يكون من البيان عَن الْمَحْدُود، والرسم مثل السمة يخبر بِهِ حَيْثُ يعسر التَّحْدِيد وَلَا بُد للحد من الْإِشْعَار بِالْأَصْلِ إِذا أمكن ذَلِك فِيهِ، والرسم غير مُحْتَاج إِلَى ذَلِك، وأصل الرَّسْم فِي اللُّغَة الْعَلامَة وَمِنْه رسوم الديار، وفرق المنطقيون بَين الرَّسْم وَالْحَد فَقَالُوا: الْحَد مَأْخُوذ من طبيعة الشَّيْء، والرسم من أعراضه."

من الوضعية، ولا منع من أن يوضع لمعنى عدمي، أو مركب منه[١]، ومن وجودي / لفظ. [٥/أ]

وعن **الثالث:** أن المصنف (رحمه الله) ذكر في شرح المفصل[٢] أن الضمير راجع إلى (معنى)، ولا يجوز أن يرجع إلى(ما)، وأشار إلى أن المعنى في مثل ذلك: أن الشيء من غير اعتبار أمر خارج عنه معه كلمة كذا[٣]، فيكون المعنى فيما نحن فيه: أن المعنى من غير اعتبار أمر معه[٤] لو صح أن يكون مدلولا

---

(١) قال الحاجي عوض في شرح الكافية ص٢٢١:" إن امتناع ذلك ــ أي اشتمال الحد على أمر عدمي ــ إنما هو في الأمور الحقيقية لا في الوضعية الاعتبارية... فلا يقدح كون الفصل أمرا عدميا؛ إذ لا مانع من أن يوضع لفظ لمعنى عدمي، أو مركب منه أو وجودي"

(٢) هو كتاب الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب حققه وقدم له د/ موسى بناي العليلي، وطبعه وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراق. ويوجد منه طبعة أخرى بتحقيق د/ إبراهيم محمد عبد الله. نشر دار سعد الدين. دمشق.

(٣) قال ابن الحاجب في شرح المفصل١٩/١(دار سعد الدين):" الضمير في "ما دل على نفسه" يرجع إلى (معنى)، أي: ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر إليه في نفسه، لا باعتبار أمر خارج عنه، كقولك: الدار في نفسها حكمها كذا، أي لا باعتبار أمر خارج عنها... ومن قال: الضمير في (نفسه) يرجع إلى (ما دل) أي: اللفظ الدال على معنى بنفسه من غير ضميمة يحتاج إليها في دلالته الإفرادية، بخلاف الحرف فإنه يحتاج إلى ضميمة في دلالته على كمال معناه الإفرادي، يرد عليه أن (في) لا تستعمل بهذا المعنى، وأن المقابل وهو الحرف لا يجري فيه النقيض، فإنه إذا قيل: الحرف ما دل على معنى في غيره، بعد أن يجعل (في غيره) تتمة لقولك: (ما دل) فيكون المعنى: ما دل بغيره، أي: بلفظ آخر معه على معنى، وإذا جعل في (غيره) صفة لـــ(معنى) كان ما دل على معنى حاصل في غيره، أي: باعتبار متعلقه، فيتطابق الحدان في مقصود التقابل."

(٤) في ب: "أمر خارج عنه"

عليه بلفظ[١]، لكان ذلك اللفظ إما اسما أو فعلا، ولو كان مدلولا عليه باعتبار أمر خارج عنه[٢]، فالدال عليه حرف. ومنع أن يكون راجعا إلى (ما)؛ لأنه يلزم استعمال (في) بمعنى الباء، وذلك لم يعهد في كلام العرب؛ ولأنه لا يستقيم في الحرف نقيضه؛ لأن الحرف لا يمكن أن يدل على معناها بغيره[٣].

ولقائل أن يمنع أما أولا: فلأن حروف الجر يقام بعضها مقام بعض[٤] [٦/ب] [جوازا مشهورا، فيكن ذلك من ذاك][٥]. وأما ثانيا: فلأنه يصح أن يقال: الحروف يُدَلّ على معناها بغيرها، على معنى أنها تدل الحروف بواسطة انضمام الفعل معها، أو الاسم، لا[٦]على معنى أن الحروف تدل على معناها في غيرها.[٧] وإن سلم[٨] ذلك إلا أنه يجوز أن يكون راجعا/ إلى (ما) ويكون تقريره كتقريره إذا كان راجعا إلى (معنى)، ويكون معنى[٩] الكلام أن الكلمة لو

---

(١) في الأصل: "اللفظ" وما أثبته من ب.

(٢) زيادة من ب.

(٣) في الأصل: "غيرها" وما أثبته من ب.

(٤) ومما جاء فيه استعمال في في موضع الباء قول الشاعر:ــ

ويركب يوم الروع منا فوارس... بصيرون في طعن الأباهر والكلى

أي: بصيرون بطعن؛ لأن بصيرا يتعدى بها. انظر: شرح الكافية لابن فلاح١/٩٨، وأوضح المسالك ٢/٢٨٢(مؤسسة الرسالة).

(٥) زيادة من حاشية الكيلاني على الكافية ص ٢٦.

(٦) زيادة من ب.

(٧) في ب: "يدل على معناها غيرها". قال الكيلاني في حاشيته على الكافية ص ٢٦: "فيما قال صاحب الشكوك شك. أما الأول فلأنا لا نشك أن استعمال الحروف بعضها مقام بعض مجاز، ولكن التحديد يقتضي الحقيقة. وأما الثاني: فلا نشك في صحة ما قال، لكن تكون عناية غير ظاهرة الدلالة على المراد، والتحديد يقتضي الظهور."

(٨) في ب: "سلمنا".

(٩) زيادة من ب.

كانت بالنظر إليها في نفسها من غير اعتبار كلمة أخرى معها تَدُلّ، فهي إما اسم أو فعل وإلا فهي حرف[١].

إن قيل: لا يخلو من أن يقال: التقسيم الحاصر[٢] يستلزم تعريف الاسم أم لا. فإن كان الأول لزم[٣] التكرار في تعريفه ثانيا. وإن كان الثاني فيبطل قوله: (وقد علم بذلك حد كل واحد منها)[٤].

قلت: القسمة الحاصرة مستلزمة لتعريف الاسم بالنسبة إلى من هو ذو[٥] فطنة وقَّادة دون ما عداه؛ لأن صورة الحد غير مذكورة فيها بالفعل، فلا تكرار بالنظر إليهم[٦].

---

(١) في ب: "فهو الحرف". وفي هامشها:" أي ولو لم يكن بالنظر إليها في نفسها من غير اعتبار كلمة أخرى معها."

(٢) يشير إلى قوله في تقسيم الكلمة" وهي اسم وفعل وحرف؛ لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمة الثلاثة أولا، الثاني الاسم، والأول الفعل."

(٣) في ب: "يلزم".

(٤) قال ابن القواس في شرحه على الكافية١/٨٤:" (ذلك) إشارة إلى التقسيم المذكور، أي: وقد علم بالتقسيم الحاصر حد كل واحد منها؛ لأن القسمة الصحيحة للأمور المشتركة في شيء جنسا كان أو عرضا عاما، إنما يكون بالمفصول المنوعة، أو بالخواص التي هي تواليها، فإذا ضم ما يميز كل واحد منها إلى القدر المشترك، كان المجموع حدا." وانظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص ٢٢٧.

(٥) في ب: "له"

(٦) وقيل لا يلزم التكرار؛ لأن ذكره ههنا بالمطابقة، وهنالك بالالتزام. انظر: الوافية في شرح الكافية ل٨/ب، وشرح الكافية للقمولي ١/٤٨. وقال ابن جماعة في شرحه على الكافية١/٦٢ (دار المنار ٢٠٠٠م):" وهو ثم مجمل وهنا مفصل."

وقـــــد أجاب بعـــــض مـــــن كان مشارا إليه في هذا الفن[١] بأنه إنما عرّف ثانيا؛ لأن تعريفه ثمة[٢] ليس بمقصود بالقصد الأول، بل القصد بالذات، وهو[٣] بيان الحصر فلزم التعريف. وليس بصالح لوروده بعد.

[المعرب من الأسماء]

متن (وهو معرب ومبني، فالمعرب: المركب الذي لم يشبه مبني الأصل.)[٤]

قال (رحمه الله): **(فالمعرب المركب..إلى آخره[٥])**/ إن قيل: الإسناديّ مُتَعيّن[٧/أ] بالإرادة[٦]، وهو مبني[٧]، فيختل الحد؛ لأن مقابل الشيء لا يكون جنسه؛ ولأن

---

(١) لعله يعني الرضي فقد أشار إلى أن الحد فيما تقدم لم يكن مقصودا ولا مصرحا به، حيث قال (١/ ٣٥): "لم يقتصر على ما تقدم، مع قوله "وقد علم بذلك حد كل واحد منها"، لأنه أراد أن يصرح بحد كل واحد من الأقسام في أول صنفه، والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به، ولا المقصود منه الحد، بل كان المراد منه الدليل على الحصر. "وقد أشير إليه في هامش ب. وهو نجم الدين محمد بن الحسن الاستراباذي من أهل إستراباذ من أعمال طبرستان. من مصنفاته: شرح الكافية والشافية لابن الحاجب. توفى سنة ٦٨٦هـ. انظر: بغية الوعاة ٥٦٧/١، والأعلام ٨٦/٦.

(٢) سقط من ب.

(٣) زيادة من ب.

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص٢٣٤.

(٥) سقط من ب.

(٦) أي المركب تركيبا إسناديا. قال القمولي في شرح الكافية ٨٠/١:" والمراد هنا المركب تركيبا إسناديا، أما المزجي فإذا لم يركب تركيبا إسناديا فليس معربا، وكذلك المضاف إذا لم يركب تركيبا إسناديا." وانظر: المتوسط في شرح الكافية ص ١٦.

(٧) لأن المركب من حيث هو مركب مبني؛ لأن الجملة تحكى على إعرابها. انظر: شرح الكافية لابن القواس٩٤/١.

(زيدا) في: غلام زيد، معرب لوجود مقتضٍ للجر، يعني[١] الإضافة، وليس داخلا في الحد[٢]، وبخروج غير المنصرف؛ لأنه أشبه الفعل.[٣]

قلت: الجواب **عن الأول** قيل: أراد به جزء المركب[٤]. ويمكن أن يجاب عنه بأن المركب يطلق[٥] ويراد به المؤلف من كلمتين أو أكثر، وقد يطلق ويراد به الذي وضع في التركيب، من ركبت[٦] الشيء مع غيره، والمراد ذلك،

---

(١) في ب: "أعني".

(٢) لعدم التركيب الإسنادي فيه. انظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص ٢٥٤.

(٣) انظر هذه الإيرادات في: شرح الكافية لابن فلاح ١٢٥/١، وشرح الكافية للرضي ٥٢/١، والوفية في شرح الكافية ل١٠/أ.

(٤) قال ابن الحاجب في الأمالي ردا على من توهم أن المركب يطلق فقط على المجموع (٦٢/٣، ٦٣ دار الجيل بيروت): "توهم بعض الأصحاب أن المركب لا يطلق إلا على الجملة بكمالها، وهو وهم ؛ لأن (زيدا) في: زيد قائم، ركب مع (قائم) فيصح أن يطلق على (زيد) مركب، كما صح إطلاق (مضروب) على (زيد) إذا قلت: ضربت زيدا، فقد صح إطلاق المركب على كل أحد من أجزاء الجملة. "وقد اعترض عليه الرضي لاستعماله الألفاظ غير المشهورة في الحدود فقال بعد أن بين مراده من المركب(١/ ٥١): "وليس بمرضي، لان المركب في اصطلاحهم، في المجموع أشهر منه في كل واحد من جزأيه، أو أجزائه، فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركبا من شيئين فصاعدا، كخمسة عشر ونحوه، وهذا دأب المصنف: يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود، اعتمادا منه على عنايته، وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر."

(٥) زيادة من ب.

(٦) في ب:" تركيب"

والتقدير: الاسم المركب؛ لأنه يحد المعرب من الاسم[١]. **وعن الثاني:** أنا لا نسلم أنه معرب. قوله: المقتضي للجر موجود. قلت: شرطه وجود التركيب الإسنادي معه، وإلا لم يعمل الجر[٢]. **وعن الثالث:** أن غير المنصرف لا يخرج عن الحد؛ لأن سلب[٣] مشابهته العام، أعني الفعل من حيث هو فعل، لا يلزم من سلب مشابهة الخاص، أعنى الفعل الماضي والأمر من حيث هو فعل ماضي أو أمر[٤].

☆☆☆☆☆☆☆☆

(١) قال الرضي (١/ ٥١): "هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب، لأنه في صنف الأسماء، فلا يذكر إلا أقسامها، فكأنه قال: الاسم المعرب هو الاسم المركب، وكذا جميع الحدود التي نذكرها في صنف الاسم."

(٢) قال الحاجي عوض ص ٢٥٤: "قال صاحب المتوسط: المراد من التركيب التركيب الإسنادي؛ لئلا يتوجه النقض عليه بمثل: غلام زيد، فإن الغلام مركب مع زيد ولم يشبه مبني الأصل، ومع ذلك ليس بمعرب؛ لعدم التركيب الإسنادي فيه. أقول: إنه وإن ساق دليله على مدعاه، لكن يشكل عليه الأمر بالمضاف إليه، فإنه ليس بمركب إسنادي مع أنه معرب." وجاء في هامش (ب)" ولعل وجهه أن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة التنوين وهو متوقف على الجر كما المتوقفة على العامل"

(٣) سقط من ب في الموضعين. وفيها " مشابهة" بدل " مشابهته"

(٤) قال ابن النحوية (حاشته على الكافية١/٢٠):" وأجيب بمنع كون باب ما لا ينصرف مشابها لمبني الأصل، غايته أنه مشابه للفعل، ولا يلزم من كونه مشابها للفعل مشابهة الماضي؛ إذ لا يلزم من كون الشيء مشابها للعام كونه مشابها للخاص من حيث هو خاص."

[تعريف الإعراب]

متن (والإعراب ما اختلف آخره به؛ ليدل على المعاني المعتورة عليه)[1]

قال (رحمه الله): (الإعراب.. إلى/ آخره) إن قيل: هذا الحد مختل من وجهين:[٨/ب] أما أولا فلأن ما يحصل به الاختلاف ليس هو نفس الإعراب، بل الرفع والنصب والجر التي من أنواعه. وأما ثانيا: فلأن الاختلاف كما ينسب حصوله إلى الإعراب فكذلك إلى اختلاف العامل[2].

قلت: الجواب عن الأول: أن الإعراب يحصل به الاختلاف في الجملة لكونه جزءا مما يحصل به الاختلاف.[3]

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص٢٣٧.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٥٧/١، وشرح الكافية لابن القواس٩٥/١، وشرح الكافية للخبيصي ل١٠/أ، والفوائد الضيائية١٩٣/١.

(٣) قال ركن الدين الاستراباذي (الوافية ١١/ب): "الإعراب هو الذي يحصل به اختلاف آخر المعرب، أي الإعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة، أو ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والألف والياء." وعلى هذا يكون الإعراب عند ابن الحاجب لفظيا، وهو رأي عبد القاهر الجرجاني، وإليه ذهب أبو الحسن ابن خروف، وأبو علي الشلوبيني، واختاره ابن مالك ونسبه للمحققين. وذهب الأعلم وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي، ونسب لظاهر قول سيبويه، ورجحه أبو حيان، وعلى هذا فحده: تغير في آخر الكلمة لعامل دخل عليها في الكلام الذي هي فيه. انظر: شرح الكتاب للسيرافي٢٠/١(دار الكتب العلمية)، وشرح الجمل لعبد القاهر ص ١١(رسالة ماجستير)، والتوطئة لأبي علي الشلوبين ص ١١٦(تح د/ يوسف المطوع ١٩٨١م)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور١٠٢/١(تح صاحب أبو جناح)، وشرح الجزولية للأبذي٥٢/١(رسالة دكتوراه)، وشرح الكافية للرضي٥٨/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان١١٥/١(دار القلم)، وهمع الهوامع٥٩/١(المكتبة التوفيقية مصر).

وعن الثاني: أن مراده السبب الأقرب[١]، أعني الحركات، فإن اختلاف العامل يوجب حركات مختلفة هي توجب[٢] اختلاف الآخر.

[تعريف العامل]

متن (العامل: ما به يَتَقوَّم المعنى المقتضي للإعراب.)[٣]

قال (رحمه الله): **(العامل... إلى آخره)** إن قيل: لو أراد بـ **(ما يتقوم به)**: ما يتحقق به وجود المعنى المقتضي[٤]، فكل واحد من الفاعل والمفعول وطرفي الإضافة كذلك، وإن أراد غير ذلك فليبين. قلت: أراد به ما يوجب المعنى المقتضي، أعني العلة الفاعلية[٥]، وكل واحد من الفاعل والمفعول علة قابلية.

☆☆☆☆☆☆☆☆

---

(١) قال ركن الدين الاستراباذي في الوافية شرح الكافية (ل١١/ب):" واعلم أن المراد بالسبب ههنا ــ يعني في (به) ــ هو السبب القريب غير التام، أما تقييده بالقريب فلئلا يدخل فيه العوامل والمعاني المختلفة، فإنها أسباب بعيدة للاختلاف، ولا يسمى إعرابا. وأما تقييده بغير التام فلأن الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسر." وانظر: شرح الكافية للحاجي عوض ٢٦٠.

(٢) في ب:" موجبة"

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ص٢٤٢.

(٤) المعنى المقتضي للإعراب ينحصر بحكم الاستقراء في ثلاثة هو: الفاعلية والمفعولية والإضافة. انظر: شرح الكافية للحاجي ص ٢٧٠.

(٥) قال الحاجي عوض بعد تفسيره للعامل (شرح الكافية ص ٢٧١): "ليس المراد من التقوم: التقوم المصطلح عليه في المنطق، حتى يلزم أن يكون العامل جزء من المعنى المقتضي للإعراب، بل هو بمعنى الظهور والتكمل.. فكأن فاعلية (زيد) مثلا في: قام زيد، خفيت ونقصت قبل دخول (قام)، فلما دخل هو عليه ظهرت وتكملت فيكون العامل سببا يسبب الإعراب. "وانظر: الوافية في شرح الكافية ل١٢/ب، شرح الكافية للغجدواني ص٢١ (رسالة دكتوراه)، والفوائد الضيائية١/١٩٧،.

[الأسماء المعربة بالحركات]

متن (فالمفرد المنصرف والجمع بالضمة رفعا، والفتحة نصبا، والكسرة جرا. جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة)[1]

قال (رحمه الله)//**(فالمفرد المنصرف...إلى آخره)** إن قلت: لا شك أن المراد [٩/أ] بـــ (المفرد) مقابل التثنية والجمع، فينتقض بالأسماء الستة[2]. فإن قيل: حكمها مذكور عقيبه، فكان جاريا مجرى الاستثناء. قلت: كما أن حكمها مذكور عقيبه[3]، فكذلك حكم غير المنصرف، فينبغي أن لا يقيد بالمنصرف أيضا.

قلت: الجواب أنه جرى مجرى الاستثناء. قوله: فينبغي ألا يقيد بالمنصرف لذكر غير المنصرف عقيبه. قلت: من أين يلزم ذلك؟ ولم لا[4] يجوز أن يهمل قيدا يشعر به ما بعده، ويذكر آخر وإن كان مشعرا به؟ **فإن قيل:** تسوية الإعراب بين الجمع المؤنث السالم والجمع المذكر السالم لدفع فضـــــيلة الفرع علـــــى الأصل[5]، توجـــــب اشتراكهما في الإعراب بالحرف بعين هذه

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص٢٤٣.

(٢) وذلك إذا أضيفت لغير الياء المتكلم وكانت مكبرة فإنها تعرب بالحروف مع أنها مفردة منصرفة. ينظر: الوافية في شرح الكافية ل١٣/أ وحاشية ابن النحوية١/٢٤، وشرح الكافية للهندي١/٢٩(رسالة)، وحاشية الكيلاني١/٤٦.

(٣) زيادة من ب.

(٤) زيادة من ب.

(٥) يعني في حمل النصب على الجر في كل منهما. قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل(١/٥٣١):" وقد أجري المؤنث على المذكر في التسوية إلى آخره، أي: جعل علامة النصب والخفض الكسرة حملا له على المذكر حيث جعل علامة الخفض والنصب الياء كراهة أن يكون للمؤنث على المذكر مزية." وذكر ابن فلاح سببين آخرين للتشريك بين النصب والجر في جمع المؤنث السالم: أحدهما: أنه شارك المذكر في جمع التصحيح فشاركه في الإعراب، والمذكر يعرب بحرفين، فأعرب هذا=

النكتة[1].

قلت: منع اللبس أن يعرب بالحروف؛ لأن الواو وضع علامة للجمع والتذكير والإعراب[2]، فيؤدي إلى تغير الوضع أو إلى اللبس.

☆☆☆☆☆☆☆☆

=بحركتين. الثاني: لئلا تلتبس التاء الزائدة بالأصلية، نحو أصوات وأقوات وأموات، ولا يجوز فيه فتح التاء على الأصح. انظر: شرح الكافية لابن فلاح ١٤٤/١، وشرح الكافية لابن القواس ٩٩/١.

(١) وقد أشار إلى ذلك الحاجي عوض فقال في شرحه الكافية ص٢٧٥:" قد لزمت مزية جمع المؤنث؛ من حيث كون إعرابه بالحركات، على جمع المذكر؛ من حيث كون إعرابه بالحروف، فلم جوزتم تلك المزية ههنا، ولم تجوزها ثمة؟ قلت: جوازها ههنا للضرورة، وهي تبيح المحظورات، ولا ضرورة ثمة. وتفصيله أن يقال: إن الأصل في كل المعربات أن يكون إعرابها بالحركات، فلا يعدل عن هذا الأصل إلا لضرورة موجبة لذلك، وهي في جمع المذكر لزوم الثقل الناشئ من اجتماع الحركات وحرف العلة، على تقدير كون إعرابه بالحركات، فالعدل فيه عن هذا الأصل لأجل تلك الضرورة." وانظر: شرح الكافية للحلبي ص ٥٣ (رسالة ماجستير).

(٢) قال ابن الأثير في (البديع ٩٥/٢ مركز إحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة): "الواو والياء الداخلتان على الجمع حكمهما في الخلاف حكم الألف والياء الداخلتين في التثنية، فهما في الجمع علامة الإعراب وحرف الإعراب، وعلامة الجمع والصحة، والعلِمْ والعلمية والتذكير."

[الأسماء الستة]

متن (أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة إلى غير ياء المتكلم بالواو والألف والياء)[1]

قال (رحمه الله): **(أخوك...إلى آخره)** إن قيل: إنه ينتقض بـــ **(أُخَيِّك)** فإنه على ما وصفه وليس بمعرب حرفا[2]، وأيضا تعليله بأنه من الأمور الإضافية لا يطرد/؛ لأن (فوك) ليس كذلك. [١٠/ب]

وأجيب **عن الأول:** أنه غير وارد؛ لأنه قال: (أخوك) وهو لا يتناول المُصَغّر[3]. **إن قلت:** إن اعتبر خصوصيته لما صح حكمه عليه بأنه بالواو

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص٢٤٤.

(٢) وإنما كانت مصغرات هذه الأسماء معربة بالحركات؛ لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا، ليتم وزن (فُعَيْل)، وحرف العلة المجعول إعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة (شرح الكافية للرضي ٧٦/١) وقال الحاجي عوض في شرحه على الكافية ص٢٧٩:" لأن الياء إذا كان ما قبلها ساكنا يكون في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلاث وإن كان ياء." ويشترط فيها أيضا لتعرب بالحروف أن تكون مفردة؛ لأنها لو كانت مثناة أو مجموعة أعربت إعراب المثنى والجموع، وأن تكون مضافة لغير ياء المتكلم، ويشترط في (فوك) خاصة خلوها من الميم، وفي (ذو) أن تكون بمعنى صاحب.انظر: شرح الكافية للرضي٧٦/١،وشرح شذور الذهب لشمس الدين الجوجري ص١٨٥ (عمادة البحث العلمي المدينة المنورة ٢٠٠٤م)، وشرح ابن عقيل على الألفية ٤٤/١ (دار التراث القاهرة ١٩٨٠م)، والتصريح بمضمون التوضيح ٨٥/١(دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٠م)، وهمع الهوامع ١٣٥/١.

(٣) اكتفى عن ذكر كونها غير مصغرة وغير مثناة أو مجموعة بذكر المثال. انظر: شرح الكافية لابن القواس١٠٠/١، وشرح الكافية للحاجي عوض ص٢٧٩، كشف الوافية في شرح الكافية للحلبي ص٥٦.

والألف والياء، ولا تقيده بقوله: مضافة، وإن لم يعتبر خصوصيته ورد. **قلت:** لم يعتبر ولم[١] يرد؛ لأنه كأنه قال: أخٌ، وأخٌ[٢] لا يتناول (أُخَيّ)[٣].

☆☆☆☆☆☆☆☆

[المعرب تقديرا]

متن(التقدير فيما تعذر كـ عصا وغلامي مطلقا، أو استثقل كـ قاض رفعا وجرا، ونحو مسلمي رفعا، واللفظي فيما عداه.)[٤]

قال (رحمه الله): **(التقدير...إلى آخره)** إن قيل: لا نسلم أن باب (غلامي)[٥] معرب تقديرا، ولم لا[٦] نجوز أن يكون مبنيا[٧] ؟

---

(١) في ب " ولا" .

(٢) سقط من ب.

(٣) قال السيد الجرجاني في حاشيته على شرح الكافية للرضي١/٢٧(دار الكتب العلمية):" قوله: وتصريحه بهذه الأسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها. قيل: فلا حاجة إلى قوله مضافة إلى غير ياء المتكلم؛ لأنه أوردها مضافة إلى غيرها. وأجيب بأن خصوصية المضاف إليه المذكور غير معتبرة، والقصد إلى نفي الإضافة إلى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج إلى التصريح به، وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر، ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد لذلك." أ.هـ.

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص٢٥٤.

(٥) هو كل اسم كان معربا قبل الإضافة إلى ياء المتكلم بالحركات الظاهرة. انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب١/٢٥٤.

(٦) زيادة من ب.

(٧) في المضاف إلى ياء المتكلم في باب غلامي ونحوه أربعة مذاهب:ـ

المذهب الأول: مذهب الجمهور أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة للتعذر؛ لكون محل الإعراب فيه مشتغلا بحركة غير حركة الإعراب، وهي الكسرة المجتلبة لأجل ياء المتكلم. وعليه ابن الحاجب(شرح المقدمة الكافية١/٢٥٦) وتابعه ابن فلاح=

سلمنا أنه معرب تقديري، أما مطلقا[1] فلا، فإنه من الجائز أن يكون في حـــال الجـــر معربا لفظا[2]. قولـــه: **(الإضافة إلى المضمر لا توجب**

=(شرح الكافية١/١٨٤)، والرضي (شرح الكافية١/٩٧)، وابن القواس (شرح الكافية ١/١١٠)، والحاجي عوض (شرح الكافية ص٢٩٦)، والجامي (شرح الكافية١/٢٠٩). المذهب الثاني: أنه معرب في حالتي الرفع والنصب بحركات مقدرة وفي حالة الجر بالكسرة الظاهرة، وهو اختيار ابن مالك(شرح التسهيل٣/٢٧٩ دار هجر). المذهب الثالث: مذهب الجرجاني (المقتصد في شرح الإيضاح١/٢٤٠ دار الرشيد) وابن الخشاب (المرتجل ص١٠٧) وابن الخبار والمطرزي(المصباح ص١٠) وابن الشجري (الأمالي ٤/١ مكتبة الخانجي) أنه مبني لإضافته إلى مبني وهو الضمير. وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٨١/١ جامعة أم القرى) أن في كتاب ابن السراج ما يوهم بناء المضاف إليه. المذهب الرابع: مذهب ابن جني أنه لا معرب ولا مبني قال في الخصائص (٢/ ٣٥٨ الهيئة المصرية العامة للكتاب) في باب في الحكم يقف بين الحكمين:" هذا فصل موجود في العربية لفظًا، وقد أعطته مقادًا عليه وقياسًا. وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو: غلامي وصاحبي. فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء. أمّا كونها غير إعراب فلأنَّ الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا وهي فيه، نحو: هذا غلامي، ورأيت صاحبي، وليس بين الكسر وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة. وأما كونها غير بناء فلأنَّ الكلمة معربة متمكنة، فليست الحركة إذن في آخرها ببناء." وانظر:المقتضب٤/٢٤٦،وابن يعيش٣/٣٢(مكتبة المتنبي)، والبديع لابن الأثير١/٣٠٥، وشرح المقرب لابن النحاس ٢/٧٠٠، وارتشاف الضرب٤/١٨٧٤ (تح د رجب عثمان).

(١) أي في الأحوال الثلاثة الرفع والنصب والجر.

(٢) قال السيد الجرجاني (حاشيته على الرضي١/٣٤):" كان الأولى أن يجعل تلك الكسرة المجتلبة للياء بعد ورود العامل علامة الإعراب أيضا، فتكون الكسرة حينئذ مفيدة فائدتين بعدما كانت مفيدة لفائدة واحدة... فيكون إعراب غلامي لفظيا في حال الجر كما هو الأصل."

البناء)[١] إن أراد به المضمر المطلق فَمُسلّم، وإن أراد به[٢] المضمر المخصوص، أعني ياء المتكلم، فممنوع، فإن النزاع فيه[٣].

قوله: **(إذ الكسرتان لا تجتمعان)**[٤]. **قلت:** لا نزاع فيه، بل الكلام في أنه[١١/أ] لم لا يحوز أن تكون الكسرة كسرة الإعراب[٥]؟ **قلت:** القول ببنائه قول/ بلا ثبت، فإن الأصل في الأسماء الإعراب، وارتكاب البناء إنما يجوز حيث يتعذر الإعراب على الإطلاق، وههنا وإن تعذر الإعراب لفظا؛ لأن حرف الإعراب مشغول بما ينافي الحركات الإعرابية لفظا، أما تقدير الحركات الإعرابية فمما لا منافي لها؛ لأنها كما في عصا.[٦]

إن قيل: هذا القول يفضي إلى أن لا يكون في الكلام اسم مبني؛ لأنه ما من اسم مبني إلا ويمكن هذا التقدير فيه. **قلت:** المعنى المناسب للبناء، أعني مناسبة

---

(١) قال ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية(٢٥٦/١):" وقد زعم بعضهم أن باب غلامي مبني، وهو وهم؛ لأن الإضافة إلى المضمر لا توجب بناء بدليل غلامك وغلامه، فلا وجه لجعله مبنيا مع صحة كونه معربا." أهـ.

(٢) زيادة من ب.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك٢٨٠/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢٩٤ (تح محمد باسل عيون دار الكتب العلمية)، وشرح الكافية للحاجي عوض ص٢٩٧.

(٤) قال في شرح المقدمة الكافية(٢٥٤/١): "لما أوجبوا أن تكون حركة ما قبل ياء المتكلم كسرة لتناسبها تعذر إعرابه بالحركات، أما في حال الرفع والنصب فلمضادتهما الكسرة، وأما الجر فلمضادته مثله أيضا؛ إذ الكسرتان لا يجتمعان على حرف واحد."أهـــــــ

(٥) في ب: "إعراب"

(٦) انظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص ٢٩٦.

ما لا تمكن له، يمنع هذا التقدير، وإلا لزم الجمع بين الضدين، [أما تقدير الحركات الإعرابية فمما لا منافي له][1]

قوله: لم لا يجوز أن تكون تلك الكسرة كسرة إعراب[2]؟ **قلنا**[3]: لوجود الكسرة المنافية لها. **قوله:** لم لا يجوز أن تكون تلك الكسرة كسرة إعراب. **قلت:** لأن المناسبة سابقة[4]، والأصل بقاء ما كان على ما كان. هذا والإنصاف أن القول ببنائه ظاهر[5].

قال (رحمه الله): **(ونحو مسلمي**[6]=

---

(١) ما بين القوسين زيادة من ب.

(٢) في الأصل: "لم لا يجوز أن يكون معربا حال الجر" وما أثبته من ب.

(٣) في ب:" قلت"

(٤) وقد أجاب ابن الحاجب عن ذلك في الأمالي (ص٨٥٣) بقوله:" ولا يمكن أن يحكم بكسرة الإعراب وزوال الكسرة لأجل الياء، لأن تلك هي السابقة لمعنى، وقد ثبت اعتبارهم إياه فلا ينبغي أن تزول مع بقاء ذلك المعنى من غير موجب. ثم لو قدر جواز ذلك لكانت هذه أولى لأنها السابقة." أهـــ وانظر: شرح الكافية لابن فلاح ١٨٤/١، وشرح التسهيل لناظر الجيش٣٢٧٤/٧(دار السلام ٢٠٠٧م).

(٥) في ب: " أظهر"

(٦) هو كل جمع مذكر سالم أضيف إلى ياء المتكلم في حال الرفع، وأصل: مسلمي: مسلمون حذفت نون الرفع لأجل الإضافة إلى ياء المتكلم، فاجتمعت الواو والياء والسابق منهما متأصل ذاتا وسكونا فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياءان طلبا للخفة، وكسر ما قبل الياء لمناسبة الياء، فإن كان قبلها فتحة نحو مصطفي لم تغير. والقول بأن الإعراب في هذه الحالة مقدر للاستثقال هو مذهب ابن الحاجب ووافقه ابن مالك. وذهب أبو حيان وتبعه ابن عقيل والأشموني إلى أن إعرابه لفظي ؛ لأن ذات الواو باقية وإنما تغيرت صفتها. انظر: شرح المقدمة الكافية١٩٢/١، وشرح الكافية للرضي ٩٩//١، والمساعد لابن عقيل ٣٧٥/٢، وشرح الأشموني على الألفية ١٤٢/١(دار الكتب العلمية)، وحاشية العطار ص ٦٣، والنحو الوافي للشيخ عباس حسن ١٦٠/١.

= **رفعا**[1]... **[إلى آخره]**[2]) **فإن قلت:** لا نسلم أنه معرب، ولم لا يجوز أن يكون مبنيا، مثل غلامي/عند من يقول ببنائه؟ سلمنا إلا[3] أنه لا نسلم أنه معرب لفظا حالة النصب والجر. [١٢/ب]

قوله: الياء لا تخرج عن حقيقته بالإدغام[4]. **قلنا:** هذا القدر مسلم. أما لم قلت أن الياء هذي هي التي كانت علامة الجر؟ والظاهر[5] أنها ليست تلك؛ لأنها المنقلبة عن الواو[6]. فإن قلت: تلك كذلك. قلت: لا نسلم، ولئن سلمنا إلا أنها إنما قلبت بالعامل المقتضي لها، وليست تلك كذلك، وما هي إلا كالكسرة في (غلامي).

وله أن يفرق بين حركة الكسر وبين حروف الإعراب في الجمع المذكر السالم، بأن سبق الحروف على التركيب لا ينافي أن يكون علامات للإعراب، فإن الواو والياء هي[7] علامة الإعراب[8]، فكذلك علامة التذكير والجمع،

---

(١) زيادة من ب.

(٢) ما بين القوسين سقط من ب.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) قال ابن الحاجب في شرح الكافية١/٢٥٧: "وأما حال النصب والجر فياء الإعراب ثابتة على حالها، تقول: رأيت مسلمي، ومررت بمسلمي، فوجب أن يحكم بإعرابه لفظا فيهما، لأن لفظ الإعراب على حاله لم يتغير بالإضافة إلا بالإدغام، والإدغام لا يخرج الحرف عن حقيقته وسكونه."

(٥) في الأصل:" وظاهر".

(٦) أي في حال الرفع.

(٧) في ب: " كان" بدلا من "هي".

(٨) وهذا مذهب الجمهور من المتأخرين ومنهم ابن مالك، ونسبه أبو حيان للكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجي. وذهب الخليل وسيبويه إلى أنها حروف إعراب، واختلف أصحابهما فقال بعضهم: فيها إعراب مقدر، وقال آخرون: هي بأنفسها حروف إعراب=

فإذا[1] وقع في التركيب يجعلها أيضا علامة للإعراب، بخلاف الكسرة السابقة فإنها باقية على بنائها عند الأكثر[2].

☆☆☆☆☆☆☆☆

[الممنوع من الصرف]

متن (غير المنصرف: ما فيه علتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما، وهي:-

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والنون زائدة من قبلها ألف * ووزن فعل وهذا القول تقريب

مثل عمر، وأحمر، وطلحة وزينب، وإبراهيم، ومساجد،ومعد يكرب، وعمران، وأحمد.)[3]

قال (رحمه الله): **(غير المنصرف...إلى آخره)** إن قلت: مجموع الفرعيتين[4]

=وعلامات إعراب. وذهب الأخفش والمازني والمبرد إلى أن هذه الحروف دلائل الإعراب، والإعراب بحركات مقدرة قبل هذه الحروف. وذهب الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب ينظر في هذه الآراء والرد عليها: سر صناعة الإعراب ٣٣٤/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك٧٤/١، والتذييل والتكميل٢٩٠/١، همع الهوامع١٧٩/١،

(١) ما بين القوسين سقط من ب.

(٢) في الأصل: بالاتفاق. وما أثبته من ب وهو الصواب لأن من النحويين كما سبق من يرى أنها حركة مناسبة، ومنهم من يرى أنها حركة إعراب في حال الجر خاصة.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ص٢٥٨.

(٤) في الأصل: "الفرعين".

جماعهما علة[1] لعدم الصرف، فكيف يصح أن يقول: ما فيه علتان، وليس كل[2] واحد منهما/ علة؟[3] وأيضا قد يوجد الحد ولا يوجد المحدود في مثل: قائمة و﴿سَلَٰسِلَا۠﴾[4]. [١٣/أ]

فإن قيل: لا نسلم وجود العلة في (قائمة)[5] فإن التأنيث شرطه العلمية، وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط، وسلاسل[6] ليس بمنصرف، ونقول بموجبه.

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) سقط من ب.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن القواس١/١١٣، وحاشية الكيلاني ص٥٨.

(٤) كلمة من الآية ٤ من سورة الإنسان وتمامها: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴿٤﴾﴾ قرأ بالتنوين نافع والكسائي وهشام وأبو بكر وأبو جعفر ورويس للتناسب، وقرأ الباقون بغير تنوين. انظر: السبعة في القراءات ص٦٦٣، والحجة للفارسي٦/٣٤٨.

(٥) وقد أجاب ابن الحاجب على عدم دخول نحو قائمة في غير المنصرف مع تحقق الحد فيها بأن التأنيث فيها غير لازم قال(الإيضاح في شرح المفصل١/١٢٦):" والتأنيث اللازم لفظا أو معنى، يعنى باللازم الذي لا يفارق الكلمة بوجه، وذلك إنما يكون إذا كان ألفا مقصورة أو ممدودة، أو كان مع العلمية، فإن لم يكن كذلك لم يكن سببا بدليل قولهم: مررت بامرأة قائمة، فلو كان التأنيث لمجرده سببا لامتنع قائمة ههنا من الصرف، لأن فيه التأنيث والصفة، ولكنه لما كان غير لازم لم يعتد به"

وقال الحلبي في شرح الكافية ص ٦٦ نقلا عن صاحب المحصل:" إن هذه التسعة ليس كل اثنين منها يمنع الصرف كيفما كان، بل لذلك ترتيب خاص وشرط؛ ألا ترى أن قائمة فيها التأنيث والصفة ومع ذلك لا تمنع من الصرف.."

(٦) في ب: "سلاسلا".

قلت: إطلاق[١] العلة على هذا[٢] لو صح لم يكن[٣] على التقادير كلها، بل في الجملة، وانتفاء الشرط لا ينافي هذا الإطلاق. ولئن سلمنا إلا أنه لا ينافي هذه[٤] الدعوى فيما[٥] فيه علتان ثم صرف للضرورة أو التناسب أو للخفة لسكون الوسط.

فالجواب **عن الأول:** أنه يصح إطلاق العلة في الجملة على كل واحد؛ لكون كل واحد [منهما][٦] جزء العلة[٧]. **وعن الثاني:** أنا نريد بالعلتين ما يترتب أثره عليه تحتما.[٨] **فإن قيل:** إن مثل (هندٍ) و(دعدٍ)[٩] ليس مما يتحتم أثره

---

(١) في ب: "إطلاقه".

(٢) في ب: " ههنا".

(٣) سقط من الأصل.

(٤) في ب: "هذا".

(٥) في ب: "ما" بدلا من " فيما".

(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل.

(٧) انظر: شرح الكافية لابن القواس ١/١٣٣، وحاشية الكيلاني ص٥٩.

(٨) انظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص ٣١٠، وحاشية الكيلاني ص ٦٠.

(٩) أي من كل مؤنث ثلاثي ساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولا عن مذكر قال سيبويه (٣/ ٢٤٠): "اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار: إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه. وترك الصرف أجود. وتلك الأسماء نحو: قدر، وعنز، ودعد، وجمل، ونعم، وهند. وقال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه:

لم تتلفَّع بِفَضْلِ مِئْزَرِها... دعدٌ ولم تغذ دعد في العلب."

عليه، فلا يكون غير منصرف على هذا التقدير ألبته، وهو فاسد لصحة كونه غير منصرف.

قلت: إن من العرب/ من لم يعتبر عروض السكون، فجعل العلتين مانعتين[١٤/ب] حتما، فيكون داخلا فيما بينا. ومنهم من اعتبر فيخرج من المحدود، وهو ليس من المحدود من[١] هذا الوجه.[٢]

[حكم الممنوع من الصرف]

متن (وحكمه أن لا كسر ولا تنوين. ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب مثل ﴿سلاسلا وأغلالا﴾)[٣]

قال (رحمه الله): **(وحكمه أن لا كسر ولا تنوين)** إن قيل: لم اختص الجر والتنوين من بين جميع خواص الاسم بالمنع؟ [٤]ولم قال: يجوز صرفه للضرورة، ولم يقل يجب، والضرورة موجبة للصرف؟[٥] **قلت:** تخصيص التنوين بالمنع؛ لكونه منافيا للعلتين؛ لأنه دال على عدم الشبه، وهما دالان [على الشبه][٦]، وامتنع الجر تبعا=

= والأخفش والزجاج يوجب منعه؛ لأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين تمنعان من الصرف. انظر: مالا ينصرف للزجاج ص٤٩، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري١/٥٠٨.، والتصريح٢/٣٣٢.

(١) زيادة من ب.

(٢) انظر: حاشية الكيلاني ص٦٠.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ص٢٥٩.

(٤) انظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص٣٠٨،

(٥) انظر: المصدر السابق ص ٣١٠.

(٦) ما بين القوسين زيادة من ب.

= له[1]. **فإن قلت:** لم كان التنوين يستتبع الجر،ولم يستتبع سواه؟ **قلت:** لأن الجر أولى بأن يستتبعه التنوين؛ لكونه من خواص الاسم، ولا يلزم من استتباع ما هو خاصة الاسم استتباع ما ليس بخاصة له.[2]

وإنما لم يقل: يجب بدل قوله: (يجوز)؛ لأنه عطف على قوله: (للضرورة أو [١٥/أ] التناسب) وهو لا يوجب بل يُجوّز، فلذلك قال: (ويجوز)، أو لأنه أراد بالضرورة القدر المشترك بين/ ما ينكسر به الوزن وبين ما يزحف به[3]، وتلك

---

(١) زيادة من ب. قال ابن القواس في شرح الكافية١/١١٦: "وأما الكسر فإنما منع منه تبعا للتنوين على الأصح. أما أولا: فلما فيه من مشاكلة آخر المعرب آخر المبني، نحو هؤلاء وأمس. وأما ثانيا: فإنه حيث ثبت الجر بلا ألف ولا لام ولا إضافة فالتنوين من لوازمه، وههنا لا ألف ولا لام ولا إضافة فلا جر. ومنهم من قال إنه ليس على سبيل التبعية؛ لأن المقتضي للمنع من الصرف مشابهة الفعل، وليس في الفعل جر، فوجب أن يمنع منه غير المنصرف تحقيقا للمشابهة." وانظر: شرح الكافية للرضي١/١٠٢.

(٢) قال الزمخشري في المحاجاة بالمسائل النحوية ص٣٠ (طبعة أسعد بغداد): "التنوين هو المقصود وحده بالإسقاط في باب ما لا ينصرف، وإنما سقط الجر لأخوة ثبتت بينه وبين التنوين، وذلك أنهما جميعا لا يكونان في الأفعال ويختصان بالأسماء، فلهذه الأخوة لما سقط التنوين تبعه الجر في السقوط." و قال الرضي في شرح الكافية (١/ ١٠٢): "وإنما تبعه الكسر في الحذف، لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضا، كما في الوقف، ومع اللام والإضافة والبناء، فأرادوا النص من أول الامر على أنه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للإضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر، فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل، ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو: ضربني، ويضربني."

(٣) في ب: "وينزحف". الزحاف: تغيير مختص بثواني الأسباب مطلقا بلا لزوم، ولا يدخل الأول والثالث والسادس من الجزء (الكافي في علمي العروض والقوافي للخواص ص ٤١. مكتبة الثقافة الدينية، والمعجم المفصل في العروض والقوافي ص٢٥٤) ومثال ما صرف لانكسار الوزن قول الشاعر: =

مجوزة لا موجبة.[١]

[تعريف العدل]

متن [فالعدل خروجه عن صيغته الأصلية تحقيقا كثلاث ومثلث وأخر وجمع أو تقديرا كعمر وزفر وباب قَطَام في تميم][٢]

قال (رحمه الله): **(العدل إلى آخره)** قال في الشرح: العدل[٣] المحقق أن يتحقق بالنظر إليه في نفسه[٤] بدليل يدل عليه، والآخر أن يكون غير محقق، وإنما صير إليه لضرورة كونه وقع غير منصرف.[٥] وفيه نظر؛ لأنه إن أراد بتحقق العدل بالنظر إليه في نفسه[٦] من حيث هو هو من غير اعتبار أمر آخر معه

أعد ذكر نعمانٍ لنا إن ذكره... هو المسك ما كررته يتضوع

ومثال ما صرف خشية انزحاف يخرجه عن السلامة قول السيدة فاطمة (رضي الله عنها):

صُبَّت علي مصائبٌ لو أنها... صبت على الأيام صرن لياليا

فصرف مصائب ضرورة أنه لو لم يصرف لدخله الكف وهو نوع من الزحاف لا يدخل بحر الكامل. انظر: الفوائد الضيائية١/٢١٢.

(١) انظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص ٣١٠.

(٢) انظر شرح الكافية لابن الحاجب١/٢٦٤ــ٢٧٦.

(٣) العدل مصدر عدل يعدل، قال القمولي في شرح الكافية ص٣٠٠:" وهو مشترك بين ثلاثة معان: أحدها: التسوية، ويتعدى بنفسه كقوله تعالى: ﴿**فعدلك**﴾ [الانفطار: ٧] على قراءة التخفيف، أي: فسواك. والثاني: الإقساط، ويتعدى بـــ (في) ويقال: عدل في حكمه أي: أقسط فلم يجر. والثالث: الميل، ويتعدى بـــ(عن) يقال: عدل عن الطريق إذا مال عنه وانحرف، وهو المراد هنا لأن المعدول خروج عن صيغته الأصلية."

(٤) في الأصل: "النفس".

(٥) انظر: شرح المقدمة الكافية في الإعراب١/٢٦٤.

(٦) في الأصل "بالنظر إليه في بالنظر إليه" وسقط منه " نفسه".

محقق فممنوع، وإن أراد به[١] النظر إليه فيه بدليل[٢] يدل الاستقراء على عدليته، فالتقديري إذن مثله، وإن أراد به غيره فمما ليس أفهمه، ويحتمل أن يكون مراده بالنظر إليه في معناه من غير اعتبار عوارضه [يدل الاستقراء على عدليته][٣] فيستقيم، فيجوز[٤] أن يرسم الحقيقي بأنه: كون الاسم على صيغة يقتضي القياس[٥] خلافها اقتضاء تعين، والتقديري ضده.

فإن قلت[٦]: يقتضي الاستقراء أن يكون على ما كان عليه ثلاثة ثلاثة، و(عمر) ليس كذلك.[٧] وأجاب/عن اعتراض الأستاذ[٨] أبي علي (رحمه الله)[٩] [١٦/ب]

---

(١) في ب "بالنظر".

(٢) سقط من ب.

(٣) ما بين القوسين زيادة من ب.

(٤) في ب: "ويجوز"

(٥) في الأصل: "للقياس".

(٦) في الأصل: "ثبت" وهو تحريف.

(٧) قال ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية١/٢٦٤: "وبيان تحقيق العدل فيه أن معنى (ثلاث) و(مثلث) في قولك: جاء القوم ثلاث، وجاء القوم مثلث: جاء القوم ثلاثة ثلاثة، فـ ثلاثة ثلاثة هو الأصل. وبيان أنه هو الأصل: أن أسماء العدد المستعملة هي من واحد إلى عشرة، وهو أحدها. والآخر أن معناه الحصر في تقديم من هو له على الصيغة المشتقة هي منها. وأصل ذلك في كلام العرب أن يكرر الاسم المراد تقسيم الأشياء عليه، فيقال: جاء القوم رجلا رجلا، ورجلين رجلين، وجماعة جماعة، فلما ورد (ثلاث) غير مكرر علم انه فرع عن المكرر، وذلك المكرر إنما هو ثلاثة."

(٨) زيادة من ب.

(٩) زيادة من ب. هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ابن إبان الفارسي، أحد أئمة العربية الكبار، وصاحب التصانيف الكثيرة، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان، وبرع من تلامذته ابن جني. توفى سنة ٣٧٧هـ. انظر: بغية الوعاة ١/٤٩٦، والأعلام٢/١٧٩.

حيث قال: لا يجوز أن يكون أُخَر[1] معدولا عن المعرفة، فإنه يصح أن يقال: إنه معدول عما فيه الألف واللام، ولا يلزم أن يكون معرفة، وفَرّق بين (أخر) و(سحر) و(أمس) بأن (أخر) وصف فلم يمكن قصد العلمية فيه، ومعرب فلم يمكن قصد إرادة[2] الألف واللام.[3]

---

(١) في الأصل: "الآخر" وفي ب: "آخر" بالهمزة الممدودة، والصواب ما أثبته، لأن اللفظ المعدول هو أخر جمع أخرى أنثى آخر بفتح الخاء اسم التفضيل؛ لأن معناه في الأصل: أشد تأخرا، ثم نقل إلى معنى (غير). وتحقيق العدل فيه كما ذكر ابن الحاجب أن قياس أفعل التفضيل إذا قطع عن الإضافة ومن ألا يستعمل إلا بالألف واللام، تقول: جاءني الأفضل والفضلى، فلما ورد أخر بغير الألف واللام مع كونه غير مضاف وغير مجرور بمن علم أنه معدول عما فيه الألف واللام. وهذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين. (انظر: الكتاب ٢٢٤/٣، والمقتضب٣٧٧/٣، والأصول في النحو٢٢٨/١، والتبصرة والتذكرة للصيمري ص٥٥٤، وشرح اللمع للأصفهاني ص ٧٠٠، والتصريح ٣٢٨/٢) وذهب الفارسي وابن جني (المسائل المنثورة ص٢٩٠ (دار عمار الأردن)، واللمع ص ٢٣٨، وشرح اللمع للأصفهاني ص٧٠٠) إلى أنه عدل به عن صيغة (أفعل من)؛ لأن قياس أفعل التفضيل إذا تجرد عن اللام والإضافة أن يكون على صيغة (أفعل من) ويفرد لفظه في الأحوال كلها. واختار ذلك ابن مالك قال في (شرح الكافية الشافية ١٤٥٠/٣):" لكثرة نظائره وقلة نظائر الآخر؛ وذلك لأن المعدول إليه حقه أن يزيد معنى، وذلك في هذا الوجه محقق، لأن تبين الجمعية بـــ (آخر) أكمل من تبينها بـــ (أخر)، ولأن الوجه الأول يلزم منه مساواة (أخر) بـــ(سحر) في زوال العدل بالتسمية."

(٢) سقط من ب.

(٣) قال ابن الحاجب (شرح المقدمة الكافية٢٦٩/١):" وقد أورد الفارسي اعتراضا على قول النحويين في ذلك فقال:لو صح أن يكون معدولا عما فيه الألف واللام لوجب أن يكون معرفة؛ لأن كل معدول عن معرفة فإنما يقصد به قصد تلك المعرفة، فيجب أن يكون معرفة، ولما ثبت كونه نكرة بالإجماع بطل أن يكون معدولا عما فيه الألف واللام. وجعله قادحا ولم يذكر له جوابا. والجواب عن ذلك أنه يصح أن يقال إنه معدول عن=

=الصيغة التي هي قياسه ولا يلزم أن يكون معرفة. وما ذكره أبو علي من المعدولات إنما كان معرفة بقصد إرادة الألف واللام فيها كما في (أمس) ولذلك بني، أو بقصد كونه علما كما في (سحر) ولذلك أعرب ومنع الصرف. فإذا كان كذلك فلا يصح أن يكون (أخر) متضمنا معنى الألف واللام لأنه معرب، ولا علما لكونه صفة، والصفة تضاد العلمية. فثبت أنه يجب أن يكون (أخر) غير معرفة وإن كان معدولا عما فيه الألف واللام لبطلان تقدير التعريف فيه. "وبمثل هذا الرد قال ابن عصفور والرضي (انظر: المقرب ١/٢٨٠، وشرح الكافية١/١١٧) والعجيب أن ابن الحاجب بعد أن رد اعتراض الفارسي بما ذكر قال بقوله في أن (أخر) معدول عن (آخر من) فقال (شرح المقدمة الكافية١/٢٧١): "ويمكن أن يقال: إن قياس أفعل التفضيل ــ إذا جرى نكرة غير مضافة ــ حقه أن يكون مفردا مقترنا بـــــ (من)، فيقال: مررت برجل أفضل منك، وبامرأة أفضل منك، وبنساء أفضل منك. و(أخر) نكرة غير مضافة، فكان قياسه أن يقال: مررت بنساء آخر منك، فعدل عن صيغة (أَفْعل) إلى صيغة (فُعَل). "والفارسي نفسه قال بالقول الذي ذكر ابن الحاجب اعتراضه عليه وهو أن (أخر) معدول عما فيه الألف واللام بالتوجيه الذي ذكره ابن الحاجب قال في (المسائل المنثورة ص ٢٩١) بعد أن ذكر قوله الأول وهو أنه معدول عن (أفعل من):" ووجه آخر: وذلك أنه عُدِل من غير بابه، وأريد حذف الألف واللام من ذلك إثباتا، وذلك بأنه جمع (آخَر)، و(أُخرى) تجمع (أُخَر). فلما كنت إذا قلت: (أُخر) قدرت فيه أن يكون من الباب الذي يلفظ بالألف واللام فيه، وكان هذا مشبها للفعل في النكرة، فيكون في هذا القول قد اجتمع فيه أنه صفة والعدل. "ومن هذا العرض تردد الفارسي وابن الحاجب في هذه المسألة بين القولين فلا وجه إذن لاعتراض كل منهما على الآخر. وبقي قول ثالث في تفسير العدل في أخر وهو ما ذهب إليه بعضهم من أنه معدول عن (أخريات) نكرة، ليصح وصف النكرة به. قال ابن فلاح في شرح الكافية١/٢١٤: "وهو ضعيف؛ لأن (أخريات) مما يلزم استعماله إما باللام أو بالإضافة. "وانظر: شرح الكافية للقمولي ص ١٧٥.

وليت شعري أن هذا الجواب كيف يصح؟ فإن المعترض يدعي أنه لو كان منقولا عما كان[١] فيه الألف واللام لقصد قصده، [كما في سحر وأمس][٢]، ولما لم يقصد قصده علمنا أنه ليس منقولا عما فيه الألف واللام، وبيّن الملازمة[٣] بالقياس على (أمس) و(سحر)، وانتفاء اللازم فمما لا نزاع فيه. إن قيل: إنه استدل على عدم الملازمة بأنه لو كانت الملازمة بينهما لكانت معرفة، ولما لم تكن[٤] معرفة لما ذُكر[٥] فلا ملازمة.

إن[٦] **قيل:** إن الأستاذ استدل[٧] على الملازمة وهو منع بالفرق.

---

(١) زيادة من ب.

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل.

(٣) الملازمة: لغةً امتناع انفكاك الشيء عن الشيء، واللزوم والتلازم بمعناه، واصطلاحًا: كون الحكم مقتضيًا للآخر على معنى أن الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم آخر اقتضاء ضروريًا، كالدخان للنار في النهار، والنار للدخان في الليل. الملازمة العقلية: ما لا يمكن للعقل تصور خلاف اللازم كالبياض للأبيض، ما دام أبيض. الملازمة العادية: ما يمكن للعقل تصور خلاف اللازم فيه، كفساد العالم على تقدير تعدد الآلهة بإمكان الاتفاق. الملازمة المطلقة: هي كون الشيء مقتضيًا للآخر، والشيء الأول هو المسمى بالملزوم، والثاني هو المسمى باللازم، كوجود النهار لطلوع الشمس؛ فإن طلوع الشمس مقتضٍ لوجود النهار، وطلوع الشمس ملزوم، ووجود النهار لازم. (التعريفات للجرجاني ص: ٢٢٩)

(٤) في ب: "ولما لم يكن كونه معرفة".

(٥) في ب: "ذكرنا".

(٦) في الأصل: "أو"

(٧) في ب: "إن استدلاله"

قلت: الجواب عن الأول: أن انتفاء كونه معرفة لا يدل على عدم الملازمة؛ لأن من الجائز أن يكون/ لعدم الملزوم، [وأيضا كذب اللازم لا يدل على كذب الملازمة.][1] [أ/١٧]

وأما الجواب عن الثاني: فهو[2] أن الفرق لا يمنع لو قصد بالمعدول ما يقصد بالمعدول عنه. فإن قيل: لم لا يجوز أن يقال: الفرق يمنع هذا القصد فيمتنع[3] كونه معرفة ثانيا؟ قلت: لأنه يدور[4] حينئذ؛ لأن ثبوت الفرق موقوف على عدم القصد، وعدم القصد موقوف على ثبوت الفرق المانع فيدور.

ولو سلم صحة كونه معدولا عما فيه الألف واللام لورد عليه نقض؛ لأنه قال: العدل خروجه عن صيغته الأصلية والصيغة هي التي تلحق الكلمة بحركاتها المتتالية أولا[5] ويتخللها سكون، فعلى هذا لو كان معدولا عما فيه الألف واللام، لم يكن صيغته خارجة عن صيغته الأصلية؛ وذلك لأن حركة الألف وسكون اللام في الآخر لا تأثير لهما في صيغتها.[6]

---

(١) ما بين القوسين سقط من ب.

(٢) زيادة من ب.

(٣) في الأصل: "فيمنع"

(٤) الدور: هو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر. انظر: الكليات للكفوي ص٤٤٧ (مؤسسة الرسالة. بيروت)

(٥) في الأصل:" أو بها"

(٦) قال الرضي (شرحه على الكافية (١/ ١١٣): "قوله: "عن صيغته الأصلية" يخرج عنه "أخر" إن قلنا إنه معدول عن "الآخر"، وسحر عند من قال إنه معدول غير منصرف، وأمس عند تميم، إذ هما معدولان عن السحر والأمس، واللام ليست من صيغة الكلمة، لأن الكلمة لم تصغ عليها، إلا أن نقول: كأنها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها."

قال (رحمه الله): (**و باب[1] قطام[2] في تميم[3]**) لو قيل: إن الموجب للعدل/ [١٨/ب] دفع خرم القاعدة، وهنا[4] لا خرم، فينبغي أن لا يقدر العدل لاستقلال العلمية مع التأنيث المعنوي في علة[5] منع الصرف[6].

قلت الجواب:[7] أن العدل كما يصار إلى تقديره لدفع خرم القاعدة، كذلك يصار إليه للاطراد، وههنا إنما قلنا به للاطراد؛ لأنه لما صير إليه في مثل (قطام) على اللغة الحجازية لموجب بنائه في باب (فَعَال)، صير إليه في اللغة التميمية طردا؛ لأن الباب واحد[8]، وذلك مما علم من استقراء كلامهم؛ ألا ترى

---

(١) زيادة من الكافية. يراد بباب قطام ما كان على وزن فعال بفتح الفاء علما للأعيان المؤنثة، نحو قطام وحذام ورقاش. وبنو تميم يمنعونه من الصرف إن لم يكن مختوما بالراء للعلمية والعدل عن فاعلة هذا مذهب سيبويه، وذهب المبرد إلى أن المانع له العلمية والتأنيث المعنوي كزينب، فإن كان آخره راء كسفار اسما لماء فيبنونه على الكسر إلا قليلا منهم. أما الحجازيون فيبنون الباب كله على الكسر إجراء له مجرى فعال الواقع موقع الأمر كنزال لشبهه به في الوزن والعدل والتعريف. انظر: الكتاب٢٧٧/٣، والمقتضب ٣٧٣/٣، والتصريح٣٤٥/٢، وهمع الهوامع١٠٧/١.

(٢) قطام اسم امرأة مشتق من القطم وهو عض الشيء وذوقه. انظر: الصحاح ٢٠١٤/٥ (قطم).

(٣) تميم أبو قبيلة، وهو تميم بن مر بن أد بن طلحة بن إلياس بن مضر. انظر:جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٢٠٧ (دار الكتب العلمية ط ١٩٨٢م).

(٤) في ب: "ههنا".

(٥) سقط من الأصل. وهذا مذهب المبرد. انظر: المقتضب٣٧٣/٣.

(٦) انظر: المتوسط ص ٣٦، وشرح الكافية للحاجي عوض ص٣٢٠.

(٧) سقط من الأصل.

(٨) انظر: شرح الكافية للرضي ١٢٦/١، والفوائد الضيائية٢٢٢/١. وضعف ذلك التعليل الإستراباذي وذكر أن المصنف حذف قطام ولم يجعلها مثالا للعدل التقديري فقال في الوافية في شرح الكافية ل١٩/أ:" وضعف هذا ظاهر لعدم الاحتياج إلى تقدير العدل فيه،وأنا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصنف فلم يكن فيها لفظة (قطام)=

في مثل أكرم، لما أوجب اجتماع الهمزتين الثقل[١] حذفوا أحديهما، ولم توجد تلك العلة في يكرم وتكرم ونكرم[٢] فحذفوها أيضا طردا للباب.

[شرط الوصف المانع من الصرف]

متن (الوصف: شرطه أن يكون وصفا في الأصل، فلا تضره الغلبة، فلذلك صرف (أربع) في: مررت بنسوة أربع، وامتنع أسود وأرقم للحية، وأدهم للقيد. وضعف منع أفعى للحية، وأجدل للصقر، وأخيل للطائر)[٣]

قال (رحمه الله): **(الوصف إلى آخره)** إن قيل: التمسك بالمثال، أعني[٤]: بنسوة أربع، على أن الوصف العارض[٥] غير معتبر، تمسك باطل؛ لأن ذلك لا

=فسألت قارئها عنها فقال: حذفها المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم المطابقة لمقصوده."

(١) في الأصل: "للثقل" وما أثبته من ب.

(٢) سقط من ب. انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي٥٣/٣،و شذا العرف في فن الصرف للحملاوي ص١٣٨(مكتبة الرشد).

(٣) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب٢٧٧/١.

(٤) في الأصل: "أعين" وهو تصحيف. وما أثبته من ب.

(٥) في الأصل: "العارضي" وما أثبته من ب. قال الجامي في الفوائدالضيائية٢٢٢/١:" الوصف هو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها، سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل أحمر... أو بحسب الاستعمال مثل أربع في مررت بنسوة أربع فإنه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد، فلا وصفية فيه بحسب الوضع، بل قد تعرض له الوصفية كالمثال المذكور، فإنه لما أجري على النسوة التي من قبيل المعدودات علم أن معناه: مررت بنسوة موصوفة بالأربعية، وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا أصلي بحسب الوضع، والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الأصلي لأصالته لا العرضي لعرضيته."

يدل على عدم اعتباره لجواز عدم اعتبار وزن الفعل؛ لانتفاء الشرط[١].

وأجاب المصنف/في شرح الوافية[٢]: أن التاء هذه تاء تذكير[٣]، [١٩/أ] والمشروط عدم قبول تاء التأنيث. وهو ضعيف؛ إذ تاء التذكير أيضا يبطل زنة الفعل، فيكون كونها للتأنيث ملغي.[٤]

---

(١) وهو أن يكون الوزن مختصا بالفعل، وأن يكون غير قابلا لتاء التأنيث. قال الرضي (شرح الكافية ١/ ١٢٧): "وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف، أما قولهم: مررت بنسوة أربع مصروفا، فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر، وهو عدم قبوله للتاء، فانه يقبلها لقولهم: أربعة، لا لعدم شرط الوصف." وانظر: شرح الكافية لابن القواس١/١٢٣، وحاشية ابن النحوية على الكافية ص٣٤.

(٢) في ب "الكافية". لم أجد هذا الجواب في شرح الكافية، وإنما وجدت قريبا منه في شرح الوافية نظم الكافية١/١٥١ (تح د/ موسى بناي العليلي.) حيث قال:" فإن قلت: لعل أربعا في قولهم: مررت بنسوة أربع، إنما انصرف لقبوله تاء التأنيث، كما قال أبو علي في قولهم: جمل يعمل، إنما انصرف مع كونه صفة على وزن الفعل لقبوله التاء؛ لأنهم يقولون: ناقة يعملة. قلت: يمكن أن يقال ذلك في البابين معا، أعني باب(أربع) وباب(يعمل)، ويمكن أن يقال في البابين: إنهما ليستا في الأصل صفة، ويمكن أن يفرق بينهما وتجعل تاء التأنيث المعتبرة هي الجارية على القياس، وقد علم أن تاء التأنيث في (أربع) إنما تأتي في المذكر، فاعتد بها في (يعمل) حيث كانت الجارية على القياس، ولم يعتد بها في (أربع)."

(٣) انظر: شرح الكافية لابن فلاح ٢٢٦/١، وشرح الكافية للرضي١٢٨/١.

(٤) قال الكيلاني في حاشيته على الكافية ص ٧٠: "ولقائل أن يقول: لا نسلم أنه تاء التذكير، بل للتأنيث أيضا، وكل مذكر مكسر يؤنث. وأيضا ربما اعتبر عدم قبوله التاء؛ لئلا يخرج عن زنة الفعل. فكونها للتأنيث ملغي." وانظر: شرح الكافية للإسفراييني ل٣٥/ب.

فإن قلت: لو جعل ما تقبل التاء من الأوزان التي يكون في أوائلها الزيادة علما، حال كونها غير[1] معراة عن التاء، لكان منصرفا أم لا. **قلت:** القياس يقتضي أن يكون غير منصرف؛ لأن الموجب لعدم الاعتبار كونه عرضة للزوال، وإذا جعل علما ثبت ولزم، فيكون كالتأنيث إذا جعل علما.

[صيغة منتهى الجموع]

متن (الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح، أما فرازنة فمنصرف، وحضاجر علما للضبع غير منصرف؛ لأنه منقول عن الجمع....)[2]

قال (رحمه الله): **(الجمع إلى آخره)** لقائل أن يقول: إن[3] أراد بصيغة منتهى الجموع[4] ما إذا كان الجمع عليه لا يجمع، فمنقوض بمثل **(فُعْل)** و**(فُعّل)**، وما

---

(١) زيادة من ب.

(٢) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٢٩١.

(٣) زيادة من ب.

(٤) يقصد بهذه الصيغة كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان متحركان كمساجد أو حرف مشدد كدواب، أو ثلاثة أوسطها ساكن نحو محاريب وتماثيل، خال من تاء تأنيث أو ياء النسب، وليس آخره ياء. انظر: شرح الكافية لابن فلاح١/٢٤٢.. وسميت بذلك لتوقف الجمع عندها. قال ابن هشام في شرح قطر الندى ص :" ومعنى هذا أن (مفاعل) و(مفاعيل) وقفت الجموع عندهما وانتهت إليهما فلا تتجاوزهما، فلا يجمعان مرة أخرى، بخلاف غيرهما من الجموع، فإنه قد يجمع تقول: كلب وأكلب، كفلس وأفلس، ثم تقول: أكلب وأكالب، ولا يجوز في أكالب أن يجمع بعد." وانظر: شرح الكافية لابن القواس١/١٢٦، والفوائد الضيائية١/٢٣١.

لا يجمع من صيغ الجموع، وأيضا فإن مثل (مفاعل) و(مفاعيل) قد يجوز جمعه مرة أخرى. وإن أراد به ما ينتهي بجمع الجمع إليه تحقيقا أو تقديرا[١]، ولا يجوز الجمع بعدها، فباطل لما تقدم من أن (مفاعيل) يجمع[٢]؛ ولأن الصيغة؛/ [٢٠/ب] هذه لا يكون[٣] إلا مثل مساجدات.

الجواب: أنه أراد بصيغة منتهى الجموع صيغة إذا انتهى الجمع إليها بجمع[٤] التكسير لا يمكن أن يجمع بعدها جمع التكسير[٥]، فيخرج[٦] كل ما ذكره السائل عند ذلك.

---

(١) تحقيقا مثل أكالب، فإنه جمع أكلب، وأكلب جمع كلب، والتقديري مثل مصابيح وأحامد؛ لأنه على تلك الصيغة فأجري مجراه. انظر: شرح المقدمة الكافية١/٢٩١، شرح الكافية لابن فلاح١/٢٤٣.

(٢) نحو صواحب فإنها تجمع على صواحبات كما في قول النبي (ﷺ): "إنكن صواحبات يوسف". وفي قيام هذا الجمع مقام العلتين في منع الصرف مذهب آخر وهو مذهب سيبويه وجمهور النحويين من أنه جمع لا نظير له في الآحاد. انظر: الكتاب٣/٢٢٧، والمقتضب٣/٣٢٦، مالا ينصرف ص٤٦، ابن يعيش١/١٣، وشرح الكافية للقمولي ١/٣٦١.

(٣) في ب: "لأن صيغة بهذه لا تكون"

(٤) في ب: "يجمع جمع التكسير"

(٥) قال سيبويه (الكتاب ٣/ ٢٢٩):" وأما مفاعل ومفاعيل فلا يكسر؛ فيخرج الجمع إلى بناء غير هذا، لأن هذا البناء هو الغاية." وانظر: شرح الكافية لدولت آبادي ص ٤٣.

(٦) في الأصل: "فيجمع" وما أثبته من ب.

[شرط التركيب المانع من الصرف]

متن (التركيب: شرطه العلمية، وألا يكون بإضافة ولا إسناد مثل: بعلبك)[١]

قال رحمة الله عليه[٢]: **(التركيب إلى آخره)** منقوض بـــ (خمسة عشر) إذا جـــــعل علما، فإنه مبني علـــــى الأصح – كما[٣] ذكر المصنف في شرح المفصل[٤] – وبمثل (سيبويه) و(نفطويه)[٥]. ويتمشى الجواب لو لم يقيد بقوله: (ولا إسناد)، بأن نقول: إن هذا[٦] متفرع على المعرب؛ لأنه يبحث عن غير المنصرف، وهو قسم منه، أو جعل قوله[٧] =

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٣٠٥.

(٢) في ب: "(رحمه الله)"

(٣) في ب: " لما"

(٤) قال ابن الحاجب في شرح المفصل ١/٧٠: "الجملة إذا سمي بها وجب حكايتها، والدليل على وجوب حكايتها أن كل اسم علم مركب حكمه بعد التسمية في الإعراب والبناء حكمه قبل التسمية ما لم يمنع مانع." وفي المركب العددي إذا سمي به مذهبان آخران وهما أن تعربه إعراب المتضايفين، أو إعراب الممنوع من الصرف كبعلبك وحينئذ لا ينبغي الاحتراز منه. انظر: ارتشاف الضرب٢/٨٦٦، والمساعد ٣/٣٣، وشرح الكافية للحاجي عوض ص٣٤٧.

(٥) قال ابن فلاح في (شرح الكافية١/٢٥٦): "وأما تركيب الاسم مع الصوت كسيبويه ونفطويه وعمرويه ففيه مذهبان: أكثرهما استعمالا بناء الأول على الفتح والثاني على الكسر. "وانظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص ٣٤٧، والفوائد الضيائية١/٢٣٨.

(٦) في ب: "بأن يقال هذا متفرع"

(٧) زيادة من ب.

=(مثل بعلبك[1]) من تتمة الضبط، فلا يردان حينئذ نقضا.

[تنكير الممنوع من الصرف]

متن {وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف لما تبين أنها لا تجامع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل، وهما متضادان فلا يكون إلا أحدهما، فإذا نكر بقي بلا سبب أو على سبب واحد. وخالف سيبويه الأخفش في مثل(أحمر) علما، إذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير}[2]

[قال (رحمه الله)][3] **(وما فيه علمية مؤثرة[4] إلى آخره)** أورد أنه لما قيد بقوله: (مؤثرة) فلم يحتج إلى **(نُكّر[5]... وهما متضادان)** جوابا عن السؤال المقدر[6]؛ لأن قوله (مؤثرة) =

---

(١) في ب: "كبعلبك" وبعلبك مدينة بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، بها أبنية عجيبة وآثار عجيبة، وهو مركب من بعل اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة. انظر: معجم البلدان ٤٥٣/١.

(٢) انظر شرح الكافية لابن الحاجب٣١٦/١.

(٣) زيادة من ب.

(٤) زيادة من ب. قال الرضي (١/ ١٦٨): "يعني بكون العلمية مؤثرة أن يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها، وذلك على ثلاثة أضرب: لأنها إما أن تكون سببا لا غير، أو شرطا لا غير، أو شرطا وسببا معا."

(٥) وبيان تنكيره أن يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا أحمدُ وأحمدٌ آخر، أو يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به، كقولهم: لكل فرعون موسى. انظر: الفوائد الضيائية ٢٤٤/١.

(٦) قال الاستراباذي في الوافية في شرح الكافية ل٢٥/أ: "وهما متضادان أي العدل ووزن الفعل متضادان وهو إشارة إلى جواب سؤال مقدر، وذلك السؤال أن يقال: إذا لم تكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز أن تكون كلمة فيها العدل ووزن والعلمية،=

=يرد[١] هذا السؤال، وأيضا الألف والنون في مثل (سكران) إذا كان علما فالعلمية[٢] مؤثرة معها في منع الصرف، وإذا نُكِّر فمع ذلك لم ينصرف، وذلك/ مما لم يتعرض لاستثنائه. [٢١/أ]

والجواب عن الأول: أنه لو صح جوابا لصح على بعض التقادير لا على الإطلاق؛ لأن للسائل[٣] أن يمنع كونها غير مؤثرة، إما لصدق[٤] كونها مؤثرة مع كل واحد، وإما أن يمنع مسبوقية العلم[٥]، وإما لأن التقدير محال، فيمتنع كونها غير مؤثرة على هذا التقدير، فإذن القاطع لمادة السؤال هو الجواب المذكور[٦].

وعن الثاني: أن تأثير العلمية ممنوع؛ وذلك لأن الألف والنون إذا[٧] كانت مع انتفاء (فعلانة) فشابهت ألفي التأنيث فيقوى[٨] على منع الصرف، وانتفاء

=فإذا نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل؛ لأن العلمية ليست شرطا فيهما، فإذن لم يصدق كل ما فيه علة مؤثرة إذا نكر صرف. وجوابه أن يقال إن العدل ووزن متضادان أي لا تجتمعان معا بالاستقراء، فإذن لا يكون مع العلمية إلا أحدهما في السؤال المذكور نظرا لأنه لا يتوجه السؤال المقدر حينئذ؛ لأن العلمية في الكلمة المفروضة غير مؤثرة. "وانظر: حاشية الكيلاني ص٨١.

(١) في الأصل: "ويرد" وما أثبته من ب.

(٢) في ب:" فعلميته"

(٣) في الأصل: "لسائل" وما أثبته من ب.

(٤) في الأصل: "الصدق" وما أثبته من ب.

(٥) انظر: حاشية الكيلاني ص ٨٠.

(٦) في الأصل: "المقدر" وما أثبته من ب.

(٧) في ب: "لو"

(٨) في ب: "فتقوى"

(فعلانة) ههنا لما لم يكن للعلمية[1] فلا تأثير لها، سلمنا أن للعلمية تأثيرا[2]، ولكن لا نسلم أنه لم يتعرض لاستثنائه؛ وذلك لأن قوله: **(وخالف سيبويه[3] الأخفش[4] في مثل أحمر)** مشتمل عليه؛ لأن المراد بـمثل (أحمر): ما كان صفة في الأصل وهو غير المنصرف بها وبسبب آخر اتفق معها[5]، و(سكران)

---

(١) في ب: "بالعلمية"

(٢) في ب: "أن العلمية له تأثير"

(٣) هو إمام النحاة عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، أول من بسط علم النحو وصنف كتابه الذي لم يصنع قبله ولا بعده مثله، توفى شابا سنة ١٨٠هـ. انظر: بغية الوعاة ٢٢٩/٢، والأعلام ٨١/٥.

(٤) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن المجاشعي ولاء البلخي المعتزلي البصري، أخذ عن سيبويه وكان أسن منه، كان أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل، دخل بغداد ولازم الكسائي وصار معلما لأولاده. له مصنفات كثيرة منها معاني القرآن، والأوسط في النحو، والمقاييس والاشتقاق والعروض. توفي سنة٢١٥هـ. انظر: وفيات الأعيان ٣٨٠/٢ (دار صادر بيروت)، والأعلام١٥٤/٣. وإنما أسند المخالفة لسيبويه والأصل أن تسند إلى التلميذ وهو الأخفش تنبيها على أن قوله هو الأظهر. انظر: شرح الكافية لابن داوود١٣٤/١.

(٥) الصفة إذا سمي بها ثم نكرت نحو أحمر علما فسيبويه لا يصرفه لاعتباره الصفة الأصلية، و الأخفش يصرفه محتجا بأنه بعد التسمية قد تجرد من معنى الوصفية مطلقا، وبقي اسما محضا لا أثر للوصفية فيه بدليل تسمية الأبيض بأسود، والأسود بأحمر. والفارسي يفصل بين أن يكون الناقل لاحظ الصفة عند التسمية أم لا. فإن لم يكن لاحظها فالقول قول سيبويه، وإن قصد إزالة الصفة ورفعها فالقول قول الأخفش إنه منصرف. انظر: الكتاب ١٩٣/٣، والمقتضب٣١٢/٣، وما لا ينصرف ص ١١، ١٢، والتعليقة للفارسي١٦/٣، وشرح الكافية لابن القواس١٣٥/١، وشرح الكافية للقمولي ٢٧٢/١. ونقل القمولي عن ابن خروف أن الأخفش لم يخالف سيبويه في ذلك فقال(شرح الكافية٢٧٦/١): "وقد نقل ابن خروف اجماع النحاة على امتناع (أحمر)=

على التقدير كذلك[1].

[باب حاتم]

متن (ولا يلزمه باب حاتم لما يلزمه من اعتبار المتضادين في حكم واحد)[2] [٢٢/ب]

قال (رحمه الله): **(ولا يلزمه باب حاتم[3])**/ لمانع أن يقول إن مراد الأخفش بالإلزام بباب حاتم[4]: أن علمية الشيء جعلته بحيث زال عنه الوصف وبزوالها لا يعود وصفا، فإذا كان اعتبار الأمر المعدوم يوجب منع الصرف فليعتبر مثله

=ونحوه من الصرف كما ذهب إليه سيبويه. وقال: إن الأخفش لم يخالف سيبويه، وقد نص في كتابه الأوسط على ما ذهب إليه سيبويه، وهذا المحكي عنه إنما وجد حاشية على كتاب سيبويه ولم يوجد في شيء من كتبه، ومن نقل عنه الصرف فقد أخطأ عليه." وانظر: شرح المقدمة الكافية في الإعراب ١/٣٢٠ حاشية رقم (٥).

(١) انظر: الفوائد الضيائية ١/٢٤٧، وحاشية الكيلاني ص٨١.

(٢) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب ١/٣١٩.

(٣) حاتم اسم فاعل من الحتم، والحتم يطلق على عدة معان منها: القضاء، وفي التنزيل ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ [مريم: ٧١]. واللازم الواجب الذي لا بد من فعله، والغراب الأسود، والمشؤوم، والأسود من كل شيء، والحاكم الموجب للحكم. انظر: الصحاح، واللسان (حتم) والمراد بباب حاتم: كل علم كان في الأصل وصفا مع بقاء العلمية. وهذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه أن يمنع صرف ما كان مثل هذا إذا نكر. قال الرضي (١/ ١٧٥): "قوله: "ولا يلزم باب حاتم" هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها، وتقريره: أن الوصف الأصلي لو جاز اعتباره لكان باب حاتم غير منصرف، للعلمية الحالية، والوصف الأصلي. فأجاب المصنف عن سيبويه بان هذا الإلزام لا يلزمه، لأن في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف أحمر المنكر، وذلك المانع: اجتماع المتضادين، وهما الوصف والعلمية، إذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص، وبين العموم والخصوص تناف."

(٤) زيادة من ب.

في باب (حاتم)؛ ليكون غير منصرف.[١] وقول المصنف: (لما يلزمه من اعتبار متضادين[٢]) لا يدفع الإلزام؛ لأنا نقول: اعتبار العلمية للتأثير[٣] في منع الصرف، إما أن يتوقف على وجودهما معا أو لا يتوقف، فإن توقف فقد بطل اعتبار الوصف مع وزن الفعل[٤] في مثل (أحمر) لعدم الوصف بالعَلَم، وإن لم يتوقف فلا نسلم امتناع اعتبار المتضادين.

فإن قلت: متوقف على إمكان وجودهما معا، وقد أمكن في (أحمر)، ولم يمكن في (حاتم). **قلت:** لا نسلم فإن الوصف الخالي لا يمكن أن يوجد مع الوزن الحالي، اللهم إلا أن يوجد كل واحد من حيث هو[٥].

☆☆☆☆☆☆☆☆

(١) قال الرضي (١/ ١٧٦): "والحق أن اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف الأصل، إذ المعدوم من كل وجه، لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا. فالأولى أن يقال: إن اعتبر معنى الوصف الأصلي في حال التسمية، كما لو سمى، مثلا، بأحمر من فيه حمرة، وقصد ذلك، ثم نكر، جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية أيضا، لكنه لم يعتبر فيها، لان المقصود الأهم في وضع الإعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة، ولذلك نراها في الأغلب مجردة عن المعنى الأصلي، كزيد، وعمرو، وقليلا ما يلمح ذلك.

وإن كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الأصلي، بل قطع النظر عنه بالكلية، كما لو سمى بأحمر: أشقر أو أسود، لم يعتبر بعد التنكير أيضا." وانظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص٣٦١.

(٢) وهما العلمية والوصفية؛ إذ العلمية تقتضي الخصوص، والوصفية تقتضي العموم، فلا يجتمعان على لفظ واحد في حكم واحد.

(٣) في الأصل "للتأنيث" وهو تحريف. وما أثبته من ب.

(٤) زيادة من ب.

(٥) في الأصل: "إلا أن يؤخذ واحد من حيث هو هو" وما أثبته من ب.

[المرفوعـــات]

متن (المرفوعات هو: ما اشتمل على علم الفاعلية.)[١] [٢٣/أ]

قال (رحمه الله): **(المرفوعات إلى آخره)**. إن قلت: إن الحد مختل لتذكير[٢] الضمير، وكون المرجوع/ إليه مؤنثا[٣]، ولأنه[٤] يلزم منه تعريف الشيء بنفسه؛ لأنه[٥] عرّف المرفوع بعلم الفاعلية، وعلم الفاعلية الرفع، فيكون الرفع مُعَرِّفا للمرفوع، والمعرف للمرفوع معرف للرفع؛ لكونه جزءا منه، فالرفع معرف للرفع[٦]، ومن وجه آخر يكون تعريفا بما لا يُعرّف إلا به؛ لأن معرفة علم الفاعلية بدون الفاعلية غير متصورة؛ لاستدعاء معرفة الكل معرفة الجزء، ومعرفة الفاعلية بدون الفاعل غير ممكن، فالتعريف بعلم الفاعلية كتعريف الجنس بالنوع.

قلت: (الجواب عن **الأول** أن)[٧] تذكير الضمير مع كون المرجوع إليه مؤنثا في مثل هذه الصورة سائغ؛ وذلك لأنه[٨] توسط بين مذكر ومؤنث، فيصح

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٣٢٢/١.

(٢) في الأصل: "التذكير". وما أثبته من ب.

(٣) أي: المرفوعات.

(٤) في الأصل: "ولا يلزم". وما أثبته من ب.

(٥) في الأصل: "إذا". وما أثبته من ب.

(٦) انظر: شرح الكافية للقمولي ٢٨٤/١، وشرح الكافية لابن جماعة ص ٨٧.

(٧) ما بين القوسين سقط من ب.

(٨) في الأصل: "أنه". وما أثبته من ب.

تذكيره بالنسبة إلى ما بعده.[١]

وعن الثاني: أن الرفع مُعرِّف للمرفوع، ولا يلزم أن يكون معرفا لنفسه؛ لجواز أن يكون معرفا للمجموع من حيث هو مجموع[٢]. وهذا السؤال غير مختص بهذه الصورة بل يجري في الحدود الناقصة كلها. **وعن الثالث:** أنه لا يلزم التعريف بما لا يُعْرف إلا به؛ وذلك لأن الفاعل/ ليس نوعا للمرفوع؛ لأن المرفوع عرض عام له، فيتأتى معرفة الفاعل بدون معرفة المرفوع[٣]. [٢٤/ب]

☆☆☆☆☆☆☆☆

[الفـاعـــل]

متن { فمنه الفاعل، وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقدم عليه على جهة قيامه به، مثل: قام زيد، وزيد قائم أبوه }[٤]

قال المصنف:(**الفاعل إلى آخره**) إن قلت: (وقدم عليه) مستغنى عنه[٥]؛ لأن الفعل مشتق[٦]، =

---

(١) قال الرضي (١/ ١٨٣): "ذكّر الضمير مع رجوعه إلى المؤنث – أي المرفوعات – نظرا إلى خبر الضمير، أعني "ما "؛ لأن المبتدأ هو الخبر، فيجوز مطابقة المبتدأ له، كمطابقته للمعدود إليه، ومثله قولهم: من كانت أمك." وقيل: إنما ذكّره لأنه يعود إلى المرفوع لا إلى المرفوعات؛ لأن التعريف يكون للحقيقة لا لأفرادها. انظر: الوافية في شرح الكافية ل ١/٣٦، وحاشية ابن النحوية ٤٨/١.

(٢) وأجاب عن ذلك القمولي بأن الرفع غير المرفوع، وشبه هذا بقولهم: العالم من قام به العلم. انظر: شرح الكافية للقمولي٢٨٤/١.

(٣) في الأصل: "المفعول" وهو تحريف. وما أثبته من ب. انظر: حاشية الكيلاني ص ٨٣.

(٤) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب٣٢٣/١.

(٥) زيادة من ب.

(٦) زيادة من ب.

=وكل ما هو[١] مشتق لا يسند إلى ما قبله. وإن[٢] سلمنا أنه محتاج إليه إلا أن الحد غير مستقيم؛ لكونه غير جامع لخروج ما هو فاعل للظرف[٣]، وما هو فاعل للأفعال الحقيقية؛ لأنه كائن على قيام الفعل به لا على جهة قيامه به. وأيضا يخرج فاعل الفعل المنفي؛ لأنه لم يكن على جهة قيامه به، لعدم قيام الفعل به.

فإن قلت: لا نسلم أن فاعل الظرف خارج عن الحد؛ لأنه مسند إليه فعل مقدر، وإنما يطلق عليه فاعل الظرف مجازا. **قلت**[٤]: لو كان كذلك لما صح أن يكون الظرف قسيما للجملة الفعلية، وصحته ظاهر، لفساد انقسام الجملة إلى الأربعة المشهورة.[٥]

قلت: [الجواب عن الأول][٦]: إنه وإن كان[٧] الفعل لا يسند إلى ما قبله/[٢٥/أ]

---

(١) سقط من ب.

(٢) في ب "ولئن".

(٣) أي المعتمد خلافا للأخفش والكوفيين، نحو: في الدار محمد، وأمامك باب.انظر: شرح الكافية للرضي١/٢٤٨.

(٤) في الأصل " قوله" وما أثبته من ب.

(٥) الذي عليه الجمهور أن الجملة نوعان: اسمية وفعلية، وباقي الأنواع من ظرفية وشرطية يندرج تحتهما. وذهب المطرزي في المصباح ص٤١، والزمخشري في المفصل ص٤٤ إلى أنها أربعة أنواع وهي الاسمية نحو: محمد أبوه قائم، والفعلية نحو محمد قام أخوه، والظرفية نحو محمد في المسجد، والشرطية نحو محمد إن تكرمه يكرمه. وذهب ابن هشام في (المغني ص٤٩٢ دار الفكر) والأبذي في (الحدود في علم النحو ص٤٧٥ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) إلى أنها ثلاثة أنواع وجعلا الشرطية من قبيل الفعلية. وانظر: المقدمة الجزولية ص٩٥، والنكت الحسان لأبي حيان ص ٥٩ (مؤسسة الرسالة)، ونتائج التحصيل في شرح التسهيل للدلائي ص١٠٥٧.

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من ب.

(٧) زيادة من ب.

إلا أنه قد يتوهم المتوهم حال ما أسند إلى ضمير المبتدأ، أن المبتدأ مسند إليه من حيث أنه المعني بالضمير فذكر وقُدِّم عليه لرفع هذا التوهم.[1] **وعن الثاني:** أن الحد جامع. **قوله:** فاعل الظرف يخرج عن هذا الحد إلى آخره. **قلت:** لا نسلم خروجه أما الأول؛ فلأنه فاعل فعل مقدر[2]، فيكون مسندا إليه فعل، لامتناع وجود الخاص بدون العام.

قوله: صحة جعله قسيما له [دليل على عدم تناوله له. **قلنا:** لا نسلم صحة جعله قسيما له][3]، كيف وقد بينا أنه أخص منه. سلمنا لكن لا يكون[4] المراد

---

(١) قال صاحب المتوسط ص ٦٤: "قوله "وقدم عليه" لرفع وهم من يتوهم أن "زيدا" في قولنا: زيد قام، مسند إليه فيكون فاعلا. وهو مردود؛ لأنه وهم فاسد، والمبني على الفاسد فاسد." وقال الحاجي عوض في شرحه على الكافية ص٣٧٠:" هذا في الحقيقة احتراز عن قول من جوز الإسناد إلى ما قبله، وهم طائفة من الكوفيين، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴿١٤٨﴾﴾[الشعراء: ١٤٨] وقالوا إن "طلعها" مرفوع به. ويجوز أن يكون بيانا لما وجب؛ لأن الفعل وشبهه يجب أن يكون مقدما على الفاعل لكونه علة ل لكن لا باعتبار ذاته بل باعتبار وضعه."

(٢) قال الرضي (١٨٦/١) معتذرا عن ابن الحاجب في عدم ذكره في حد الفاعل "أو معناه" كما فعل ابن مالك ليدخل فيه فاعل الظرف:"قوله: "أو شبهه"، يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر، واسم الفعل، ولم يقل" أو معناه" فيدخل الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو: زيد قدامك، أو في الدار، أو الظاهر، نحو: زيد أمامك غلامه، لكون الرافع في الحقيقة عنده: الفعل أو اسم الفاعل المقدر، خلافا لمن قال: إنه الظرف والجار." والذي قال إنه مرفوع بالظرف أبو بكر بن السراج قال أبو حيان في التذييل ٦/٤: "ذكر ذلك عنه أبو علي الفارسي في الشيرازيات والعسكريات، وزعم أنه مذهب حسن، فإذا قلت: زيد في الدار، أو زيد أمامك، فهو تركيب برأسه، وليس من تركيب الاسم مع الاسم، ولا من تركيب الاسم مع الفعل."

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من ب.

(٤) في الأصل "يكون" بدون لا. وما أثبته من ب.

حينئذ بالجملة الفعلية الظرفية: ما أقيم الظرف فيها مقام الفعل، وأراد ههنا فعل أعم منه، [وأراد بالقيام تعلق الفعل.][1] وأما الثاني[2] فداخل فيه أيضا؛ لأن قيام الفعل مستلزم لجهة قيام الفعل من غير عكس. وأما الثالث فداخل؛ لأن فاعل الفعل المنفي مسند إليه على جهة قيامه به من حيث أن النفي وارد على الإثبات؛ ولذلك دخل في الحد/ قول القائل: قام زيد، وإن كان كاذبا.[3] [أو أراد بالقيام بعض الفعل][4] [٢٦/ب]

فإن قلت: إنه وإن[5] كان جامعا فإنه غير مانع لدخول مفعول باب المفاعلة[6]، فإنه مسند إليه على جهة قيام الفعل؛ لأن المفاعلة إنما تأتي من

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من ب.

(٢) أي الذي قام به الفعل حقيقة. قال الحاجي عوض في شرحه على الكافية ص٣٧٢:" وليس لقائل أن يقول: قيد الجهة يخرج الفاعل الحقيقي، أي الذي قام به الفعل حقيقة؛ لأنا نقول: هذا إذا لم يكن قيام الفعل به، لكن الاستلزام ثابت، فثبت عدم الإخراج. فإن قلت: المراد من الفعل في قوله" ما أسند إليه الفعل" إما الاصطلاحي أو الحقيقي؛ إذ لا ثالث بينهما، وأياما كان لا يخلو من الفساد، أما إن كان الأول فلأن الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل بالمتكلم، وأما إن كان الثاني فيكون قوله" أوشبهه" مستدركا. قلت: المراد الأول لكون الضمير في "قيامه" يرجع إلى مدلوله المعتبر عند المحققين، فلا يلزم الاستدراك وغيره من المحذور؛ لأن بين الأول والثاني فرقا ظاهرا" وانظر: العقود الجوهرية في حل ألفاظ الأزهرية ص٣٣٥ (رسالة ماجستير)، وحاشية يس على التصريح١/٢٦٨.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن فلاح١/٢٩٦، وحاشية الكيلاني على الكافية ص٨٥.

(٤) ما بين القوسين زيادة من ب.

(٥) في ب: "إنه" بدون واو.

(٦) المفاعلة هي صيغة تقتضي المشاركة من الجانبين، بحيث يوقع أحدهما بالآخر فعلا فيقابله هذا بمثل هذا الفعل، نحو: ضارب زيد عمرا. وقد اشترط لذلك أن يكون=

الجانبين[1]. **قلت:** إنه كما هو جامع فهو مانع، والمفعول في هذا الباب لا نسلم أنه[2] مسند إليه اصطلاحا، بل هو مسند إليه معنى ؛ للزوم[3] العكس في باب المفاعلة.

[من أحكام الفاعل]

متن (والأصل أن يلي فعله؛ فلذلك جاز: ضرب غلامَهُ زيدٌ، وامتنع: ضرب غلامُهُ زيداً، وإذا انتفى الإعراب لفظا فيهما والقرينة، أو كان مضمرا متصلا، أو وقع مفعوله بعد إلا، وجب تقديمه، وإذا اتصل به ضمير مفعول، أو وقع بعد إلا أو معناها، أو اتصل مفعوله وهو غير متصل، وجب تأخيره. وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا، كقولك: زيدٌ لمن قال: مَنْ ضَرَبَ؟ و:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومةٍ

=(المفاعل) بفتح العين، أي الذي شورك في الضرب وهو (عمرو) هو المفعول في أصل الفعل الثلاثي من قولك (ضرب زيد عمراً) فيكون الفعل قد اكتفى بعد تحوله إلى صيغة (فاعلَ) بأن أفاد المشاركة على الوجه المذكور، ولم يتجاوز في تعديه المفعول الواحد الذي كان يتعدى إليه. وزاد الإمام محمد الكفوي في كتابه (شرح البناء) في شرح المثال، فقال إن قولك (ضارب زيد عمراً) قد دل صريحاً على صدور الضرب من زيد على وجه (الغالبية) ووقوعه على عمرو. كما دل ضمناً على صدوره من عمرو على وجه (المغلوبية) ووقوعه على زيد، فيكون كل منهما فاعلاً ومفعولاً. لكن الغالب يكون فاعلاً والمفعول مفعولاً لفظاً، وبالعكس معنى. وهكذا ذهب الكفوي إلى اعتداد (زيد) فاعلاً لفظاً (أي لفظاً ومعنى) واعتداد عمرو مفعولاً لفظاً (أي لفظاً معنى)، وإلى جعل (زيد) مفعولاً معنى أو ضمناً، و (عمرو) فاعلاً معنى أو ضمناً. انظر: دراسات في النحو للأستاذ صلاح الزعبلاوي ص: ١٥٥.

(١) في ب: "لا يتأتى إلا من الجانبين".

(٢) سقط من ب.

(٣) في الأصل: "اللزوم". وما أثبته من ب. انظر: حاشية الكيلاني على الكافية ص٨٦.

ووجوبا في مثل ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ... ﴿٦﴾ ﴾ [التوبة: ٦]. وقد يحذفان معا في مثل: نَعَم لمن قال: أقام زيدٌ؟)[١]

قال (رحمه الله): **(أو وقع مفعوله بعد إلا)** إن قلت: إن هذا الحكم غير مطلق لجواز: مَا ضَرَبَ إلّا عَمْراً زَيْدٌ[٢]. وأيضا قوله: **(وقد يحذف الفعل)** لا تعلق له بباب الفاعل، وذكره في باب الفاعل خطأ.[٣] **قلت:** الجواب عن **الأول:** إنه ممنوع جوازه على رأي[٤]، وإن جاز فيما نحن فيه لا نسلم جوازه؛

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ٣٢٥/١.

(٢) إنما وجب تقديم الفاعل إذا حصر المفعول بإلا نحو: ما أكرم محمد إلا زيدا لإصابة المعنى المقصود؛ إذ المقصود حصر فعل الفاعل في المفعول، وذلك ينفي أن يكون له مفعول غيره، ولا ينفي أن يكون له فاعل آخر، ولو ذهبت تقدم وتؤخر، فتقول: ما أكرم زيدا إلا محمد انعكس المعنى، وصار معناه حصر إكرام زيد على محمد، فلا يكون لزيد مُكرِم آخر، وقد يكون لمحمد مُكرَما آخر، وفي المثال الذي ذكره المصنف تقدم المفعول المحصور مع إلا على الفاعل ولم ينعكس المعنى؛ إذا الظاهر انحصار ضاربية زيد في عمرو؛ إذا الحصر إنما هو فيما يلي إلا. قال صاحب المتوسط في شرح الكافية (ص ٦٩): "وفيه نظر؛ لأنه إنما يلزم انقلاب المعنى أن لو قدم المفعول على الفاعل من غير إلا، أما إذا قدم عليه مع إلا حتى قيل: ما ضرب إلا عمرا زيد، فلم يلزم انقلاب المعنى." وانظر: شرح الكافية لابن فلاح٣٠٧/١، وشرح الكافية لابن القواس١٤٢/١، وحاشية ابن النحوية٥٥/١، وشرح الكافية للقمولي٣١٨/١.

(٣) انظر: حاشية الكيلاني ص٨٧.

(٤) اختلف النحاة في جواز أو منع تقديم المفعول على الفاعل، والفاعل على المفعول، وهما بعد إلا، في نحو: ما ضرب إلا عمرا زيد، وما ضرب إلا زيد عمرا:- فذهب ابن الحاجب والجزولي والشلوبين إلى منعه مطلقا حملا لإلا على إنما، فإن المحصور بها لا يجوز تقديمه باتفاق. وذهب الكسائي إلى جوازه مطلقا، واستدل لتقديم الفاعل بقول ذي الرمة (الطويل): =

لأنه قد[1] يكون الحصر فيهما، وقد يكون في المفعول فقط[2]. **وعن الثاني**: أن الفاعل ينقسم لوجود الفعل وحذفه، فَذُكِر لذلك.[3]

فَلْم يَدْرِ إلا اللهُ ما هَيَّجَتْ لَنا... عَشِيَّةَ آناءِ الدِّيارِ، وِشامُهـــا

وقول الآخر [من الطويل]:

نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبوا بالنَّارِ جـــــارَهُمُ!... وَهَلْ يَعَذِّبُ إلاَّ اللهُ بالنَّارِ؟!

ولتقديم المفعول بقولُ الشاعر [من الطويل]

وَلَمَّا أَبَى إلاَّ جِمَاحاً فُؤَادُهُ... وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ ولا أَهلِ

وقول الآخر [من الطويل]

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ ساعةٍ... فَما زادَ ضِعْفَ ما بِي كَلامُها

وذهب أكثر البصريين والفراء وابن الأنباري من الكوفيين إلى منعه إن كان المحصور بها فاعلا، وجوازه إن كان مفعولا، وأولوا ما استدل به الكسائي. قال يس (حاشيته على التصريح١/٢٨٢): "يستلزم على إجازة البصريين أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان؛ لأن التقدير في ما ضرب إلا عمرا زيد: ما ضرب أحد إلا عمرا زيد، كما قاله في المطول آخر باب القصر، والمصنف ــ يعني ابن هشام ــ كابن مالك لا يجيزه؛ ولهذا رد في المغني في الباب الخامس قول أبي البقاء أن (ملعونين) من قوله تعالـــى: ﴿ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ ...﴿٦١﴾ ﴾ [الأحزاب: ٦١] حال من فاعل (يجاورونك)." وانظر: شرح الكافية للرضي١/١٩٢، وشرح الكافية للقمولي١/٣١١، وأوضح المسالك٢/١١٤، وابن عقيل٢/١٠٤، والأشموني١/٤٠٤، وهمع الهوامع١/٥٨٢.

(١) سقط من (ب).

(٢) قال السكاكي في (مفتاح العلوم ص١٤٣ دار الكتب العلمية): "اعلم أنك إذا أردت قصر الفاعل على المفعول قلت: ما ضرب زيد إلا عمرا، على معنى: لم يضرب زيد غير عمرو. وإذا أردت قصر المفعول على الفاعل قلت: ما ضرب عمرا إلا زيد، على معنى لم يضربه غير زيد... ولك أن تقول في الأول: ما ضرب إلا عمرا زيد، وفي الثاني: ما ضرب إلا زيد عمرا، فتقدم وتؤخر، إلا أن هذا التقديم والتأخير لما استلزم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف قل دوره في الاستعمال؛ لأن الصفة المقصورة على عمرو في قولنا: ما ضرب زيد إلا عمرا، هي ضرب زيد لا الضرب مطلقا، والصفة المقصورة على زيد في قولنا: ما ضرب عمرا إلا زيد، هي الضرب لعمرو."

(٣) انظر: حاشية الكيلاني ص٨٧.

[التنـــــازع]

متن (وإذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية مثل: ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زيدٌ، وفي المفعولية مثل: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زيداً، وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين، ويختار البصريون إعمال الثاني، والكوفيون الأول، فإن أعملت الثاني أضمرت في الأول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا للفراء وحذفت المفعول إن استغني عنه، وإلا أظهرت. وإن أعملت الأول أضمرت الفاعل في الثاني، والمفعول على المختار، إلا أن يمنع مانع فتظهر، وقول امريء القيس:

*** كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ * . ليس منه لفساد المعنى)**[1]

قال (رحمه الله): (وإذا تنازع الفعلان..إلى آخره[2]**)** إن قلت: قوله: (ظاهرا [٢٧/أ] بعدهما)/غير مستقيم؛ لأنه إن لم يجز حذف الفاعل[3]، فقد وقع التنازع في المضمر، وإن جوز فقد بطل تخطئة الكسائي[4]. وأيضا قوله: (مختلفين) تكرار؛

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٣٣٩/١.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في الأصل: "الفعل". وما أثبته من ب.

(٤) علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمام في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة. وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين. له تصانيف، منها: معاني القرآن، والمصادر، والحروف، والقراءات، ونوادر، ومختصر في النحو، والمتشابه في القرآن. توفى سنة ١٨٩هـ. انظر: الأعلام ٢٨٣/٤. وهذا هو المشهور عن الكسائي وذكر في التصريح (٣٩٩/١) أن السهيلي تبعه في ذلك، ومما استدل به على حذف الفاعل قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ ... ﴿٣٥﴾ ﴾ [يوسف: ٣٥]، وقول العرب: إذا كان غدا فائتني، وقول قطري بن الفجاءة:-

فإن كان لا يرضيك حتى تردني... إلى قطري لا إخالك راضيا. =

لأنه لما قال في الفاعلية والمفعولية فههنا الاختلاف[١].

قلت: الجواب عن **الأول:** أنه لا يجوز[٢] حذف الفاعل حيث لم يضطر إلى حذفه، وقد اضطر في مثل: مَا ضَرَبَ وَمَا أَكْرَمَ[٣] إلّا أَنَا[٤]؛ لتعذر الإضمار، فجوزنا[٥] لذلك، فإذن[٦] قوله (ظاهرا) حق[٧]. وعن **الثاني:** أنه لو لم يقيد لما

= وانظر: شرح الكافية الشافية٢/٦٠٠، شرح الكافية للرضي١/٢٠٢، ابن عقيل٢/١٦٢، وشرح شذور الذهب ص٣٤١.

وذكر الصبان أن مذهبه في ذلك مذهب الجمهور ففال في حاشيته على الأشموني ١٤٥/٢: "وفي شرح الإيضاح ما حكي عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في: ضربني وضربت الزيدين باطل، بل هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها."

(١) انظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص٣٨٩، وحاشية الكيلاني ص٩١.

(٢) في (ب): "لم يجز"

(٣) في ب: "و أكرم" بدون ما.

(٤) زيادة من (ب)

(٥) في (ب) "فجوز"

(٦) في (ب) "فإن"

(٧) قال الرضي (١/ ٢٠٢): "وأما المنفصل، فإن كان مرفوعا، نحو: ما ضرب وما أكرم إلا أنا، وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع، نحو ما قام وما قعد إلا زيد، فلا يجوز أن يكون أيضا من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو أن الأول إذا توجه إلى المتنازع بالفاعلية وألغيته، فلا بد أن يكون في العامل الملغى ضمير موافق للمتنازع، وإنما لم يجز أن يكون منه إذ لو كان الملغى ههنا هو الأول وأضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع، فإن كان بدون " إلا " صار هكذا: ما ضربت، وما أكرم إلا أنا، وما قام. أي هو، أعني زيدا، وما قعد إلا زيد، فيكون " إلا أنا " مستثنى من المتعدد المقدر في: ما أكرم، و: " إلا زيد " مستثنى من المتعدد المقدر في: ما قعد، ولا يجوز أن يكونا مستثنيين من: ما ضربت، وما قام، لأنه لا متعدد فيهما، لا ظاهرا ولا مقدرا، فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعدما كان مثبتين له، وشرط باب التنازع ألا=

كان ظاهرا في المقصود، إذ المقصود: إن تبين ما إذا كان الأول طالبا للفاعل فقط، والثاني للمفعول فقط[1]، أو بالعكس، ولو لم يقيد بقوله:(مختلفين) لكان متناولا لمثل: مَا ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زيدٌ عَمْراً، فإنهما تنازعا في الفاعلية والمفعولية من غير اختلاف حكم[2].

فإن قلت: قوله: **(قول امرىء القيس[3] ليس منه)** إنما يكون صحيحا إن

=يختلف المعني بالإضمار في الملغي. "وانظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٣٤٠/١، حاشية ابن النحوية٥٩/١، وشرح الكافية للحاجي عوض ص٣٨٩، وحاشية الكيلاني على الكافية ص٩٠.

(١) سقط من (ب)

(٢) سقط من (ب). وانظر: حاشبة الكيلاني ص٩١.

(٣) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار، أشهر شعراء العرب. يماني الأصل. مولده بنجد، وقيل: باليمن. واختلف المؤرخون في اسمه، فقيل حندج وقيل مليكة وقيل عدي. وكان أبوه ملك أسد وغطفان. توفى سنة٨٠ق هـ. انظر: الشعر والشعراء١٠٧/١ (دار الحديث القاهرة)، والأعلام ١١/٢. وهو يشير إلى قوله(الطويل):ـــ

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة... كفاني ولم أطلب قليل من المال

وقد استدل به الفارسي للكوفيين على أولوية إعمال الفعل الأول، حيث توجه الفعلان (كفاني ولم أطلب) إلى اسم واحد وهو (قليل من المال) فاقتضى الأول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية، وأعمل امرؤ القيس الأول وهو أفصح شعراء العربية مع إمكان إعمال الثاني فدل على أن إعمال الأول أولى وإلا لما اختاره امرؤ القيس. ورد بأن ذا البيت ليس من باب التنازع؛ إذ لو كان منه لفسد المعنى؛ لأن الفعلين لو وجها إلى (قليل) للزم التناقض. وبيان ذلك: أن لو تدل على امتناع جوابها لامتناع شرطها، سواء كانا مثبتين أو منفيين، فإن كان منفيين يجب ثبوتهما، وإن كان مثبتين يجب نفيهما، وإن كان أحدهما مثبتا والآخر منفيا يجب نفي المثبت وثبوت المنفي؛ لأن نفي النفي إثبات، والمعطوف على الجزاء يأخذ حكم الجزاء، فعلى هذا لو عطف =

جعلنا[١] الواو للعطف، أما إذا جعلناها للحال فلا يفسد المعنى. **قلت:** قد ذكر/ أبو علي هذا[٢]، ومع ذلك لا ينتهض دليلا؛ لأن احتمال العطف راجح؛ لأنه[٢٨/ب] أكثر[٣].

☆☆☆☆☆☆☆☆

=(لم أطلب) على (كفاني) لكان مثبتا في سياق لو لكونه منفيا، فيلزم إثبات طلب القليل المنفي طلبه بنفي كون السعي لأدنى معيشة فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال، فعلم أن (لم أطلب) لم يتوجه إلى (قليل) بل إلى مقدر وهو (الملك)، والمعنى: لو ثبت أن سعيي لأدنى معيشة لكفاني قليل من المال، ولم أطلب الملك، ويدل على هذا البيت الثاني وهو قوله: ولكنما أسعى لمجد مؤثل... وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

وذكر الفارسي: أن هذا إنما يكون على جعل الواو للعطف، أما على تقدير جعلها للحال فلا يرد ذلك؛ إذ المعنى حينئذ: كفاني قليل من المال في حال كوني غير طالب له. والجواب عنه ما ذكره المصنف.

انظر: ديوانه ص ٣٩١(دار المعرفة)، والكتاب١/٧٩، والمقتضب٤/٧٦، والإيضاح للفارسي ص١٠٤(عالم الكتب)، وسمط اللآلى١/٨٥ (دار الكتب العلمية)، وابن يعيش١/٧٨، وشرح الكافية لابن الحاجب ١/٣٤٦، وشرح الكافية لابن القواس١/١٤٨، وشرح الكافية للحاجي عوض ص٤٠٠.

(١) في (ب) "أن لو جعلنا"

(٢) سقط من الأصل. انظر: الإيضاح للفارسي ص١٠٤، والمقتصد١/٣٤٢، وشرح الكافية للحاجي عوض ص٤٠٢.

(٣) قال الحاجي عوض في شرح الكافية ص٤٠٢: "لما كان الواو محتملا لهما لا يصلح استدلالا؛ لأن المدعى لا يثبت بالاحتمال، وأيضا كون الواو للعطف أكثر وأشهر، والمصير إليه أولى، لا سيما وقد دخل على المضارع المنفي الذي وقع حالا؛ لأن فيه وجهين، فعند بعضهم تعين أن يكون حالا بدون الواو، وعند الآخر يجوز مع الواو، فترجح جانب العطف إذ لم يمنعه أحد أصلا، كذا قال الفالي"

[مفعول ما لم يسم فاعله]

متن(مفعول ما لم يسم فاعله هو: كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه. وشرطه: أن تغير صيغة الفعل إلى فُعِل أو يُفْعَل.)[١]

قال (رحمه الله): **(مفعول ما لم يسم فاعله إلى آخره)** إن قلت: إن تعريف الشيء بنفسه؛ لأنه يلزم تعريف المفعول بالمفعول. وأيضا فما الفرق بين هذا التعريف وتعريف الكلمة، فأدخل لفظ (كل)[٢] هنا ولم يدخل ثمة.

قلت: الجواب عن **الأول:** قد سبق مثله[٣]. و**عن الثاني:** أن المحدود ثمة مقيد بالوحدة المعينة، فلم يدخل لفظ الكل الدال على العموم؛ لئلا يخالف المحدود، {والمحدود}[٤]ههنا غير مقيد بالوحدة، فأدخل لفظ الكل عليه لذلك[٥]. وعلى كل واحد من التعريفين[٦] إشكال: أما على الأول، فالمُعرَّف دال على الوحدة المعينة، والمُعرِّف دال على واحد غير معين، فلم يكن موضحا له.

---

(١) انظر: شرح الكافية١/٣٤٨.

(٢) قال أبو حيان: "لا يصح ادخال (كل) في الحد بوجه، وذلك أن كلا هي موضوعة للعموم، فتدل على أفراد، والمحدود إنما هو شيء واحد متعل في الذهن لا يصح تكثّره ولا تعدده، فناقض هذا المعنى معنى (كل)" التذييل والتكميل١/٤٧.

(٣) انظر تعريف المرفوعات.

(٤) زيادة يستقيم بها النص.

(٥) وأجاب عن ذلك الكيلاني بقوله: "الحد في الحقيقة مدخول لفظ (كل)، فدخول لفظ (كل) للتنبيه على أن الحد شامل لكل أفراد المحدود. وفي العكس العكس، أي إذا كان لفظ (كل) في المحدود فالأمر بالعكس. "حاشيته على الكافية ص٩٥.

(٦) في الأصل: "التعريف"

إن قلت: ذكر الأوصاف بعد قوله (لفظ)[١] يوجب تعيينه. **قلت:** لا نسلم، [٢٩/أ] وإنما يكون كذلك لو كان/ الموصوف بها واحدا ليس الأول. وأما[٢] على الثاني فالمحدود هو القدر المشترك من حيث هو هو، وهو غير دال على الكثرة، والحد دال عليها، فلا يكون مطابقا للمحدود[٣]هذا، ولكنْ المعرفون يتساهلون فيعرفون بأمثالها؛ لأن مثل[٤] هذه الألفاظ يطلق[٥] ويراد به[٦] الجنس و المعين[٧]، نحو: تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ[٨]، ورَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ، و[المعين كذلك][٩] نحو[١٠]: جَاءَنِي رَجُلٌ، {ورَأَيْتُ فَرَساً.}[١١]

[ما لا ينوب مناب الفاعل من المفاعيل]

متن (ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت، ولا الثالث من باب أعلمت، والمفعول له، والمفعول معه كذلك. وإذا وجد المفعول به تعين له، تقول:

---

(١) وهو قوله في حد الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد.

(٢) في الأصل: "ما"

(٣) في الأصل: "المحدود"

(٤) في ب: "المثل"

(٥) في ب: "تطلق"

(٦) زيادة من ب.

(٧) في الأصل: "المعين" بدون واو.

(٨) هذا قول لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، فقد سأله رجل عن جرادات قتلها وهو محرم. موطأ مالك فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ: «تَعَالَ حَتَّى نَحْكُمَ». فَقَالَ كَعْبٌ: دِرْهَمٌ. فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ: «إِنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ، لَتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ» انظر: الموطأ١/٤١٦(٢٣٦)، ٣/٦١٢(١٥٧٣)، وشرح صحيح البخاري لابن بطال٤/٤٧٧(مكتبة الرشد. ط الثانية)

(٩) زيادة من ب.

(١٠) سقط من ب.

(١١) سقط من ب.

ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمْعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ ضَرْباً شَدِيداً فِي دَارِهِ، فتعين زيد. فإن لم يكن فالجميع سواء. والأول من باب أعطيت أولى من الثاني)[1]

قال (رحمه الله): **(والمفعول له [والمفعول معه]**[2] **كذلك.)** وعلل في الشرح[3] بلزوم خلو بعض الأفعال عن الفاعل. لقائل أن يمنع ويذكر وجها ثالثا وهو: إقامته مقام كل واحد من الفاعل، فإنه لا يلزم على هذا خلو بعض الأفعال عن الفاعل.

فإن قلت: ممنوع من وجه آخر، ولذلك لم يذكر، وهو اجتماع العوامل على معمول واحد. **قلت:** هذا مدفوع من وجهين: أحدهما: أنه يرد عليه حيث يجعل مفعولا لأجله لأفعال متعددة. والثاني: أن العوامل معرفات/ لا موجبات[٣٠/ب] فجاز اجتماعها على معمول واحد، إلا أنه ينخرم عليه باب إعمال العاملين.

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٣٤٨.

(٢) زيادة من الكافية

(٣) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ١/٣٥٠: "إنما قلنا: إن المفعول له كذلك؛ لأنه قد يكون علة لأفعال متعددة تقول: ضربت وأكرمت وأعطيت إكراما لزيد، فلو أقيم هذا المفعول مقام الفاعل لكان إما أن يقوم مقام المجموع أو مقام أحدهما، وعلى كل تقدير يلزم خلو بعض الأفعال عن الفاعل، وهو باطل، فلما لم تطرد هذه القاعدة امتنعوا من إثباتها في هذا الموضع الذي لا تتعدد في الفعال كذلك." وهذا التعليل يستلزم امتناع إنابة المفعول له مطلقا، أي سواء كان باللام أو بغير اللام. وذكر ابن النحوية (حاشيته على الكافية١/٦٢)، والقمولي (شرح الكافية١/٣٩٢)، وابن جماعة (شرح الكافية ص٩٥) أن الأخفش يجيز إنابته مطلقا. وذهب بعضهم كابن القواس إلى أنه تجوز إنابته إذا كان معه اللام، نحو: ضرب للتأديب. انظر: شرح الكافية لابن القواس١/١٤٩.

ويجوز أن يعلل بأنه بعد ما حذف اللام ونصب[١] صار النصب دليلا على حذف اللام، فلو أقيم مقام الفاعل لبطل الدليل، فامتنع لذلك.[٢]

[**فإن قلت:** هذا الدليل يغتفر امتناع إقامة الظرف مقام الفاعل.][٣]**قلت:** قد وقع في الظروف أحكام خارجة عن الدليل، فيلحق هذا الحكم بجملتها، أو لأن المفعول فيه بنفسه يدل على الزمان والمكان[بخلاف المفعول له][٤]، فيكون هو مبنيا على معنى الظرفية، بخلاف المفعول لأجله فإن دلالته على العلمية إنما[٥] هي بواسطة اللام.[٦]

☆☆☆☆☆☆☆☆

(١) في ب: "فنصب"

(٢) بمثل هذا علل ابن القواس (١٤٩/١)، وابن فلاح (شرح الكافية٣٣٨/١)، وابن النحوية (حاشيته ٦٢/١)، والقمولي (شرح الكافية٣٩٢/١)، والجامي (الفوائد الضيائية٢٧٢/١). وذكر الحاجي عوض أن هذا التعليل أولى لوقوع إقامة ذي اللام ذلك الموقع في الكلام، نحو: ضُرِب للتأديب. انظر: شرح الكافية ص٤٠٦.

(٣) ما بين القوسين سقط من ب.

(٤) ما بين القوسين سقط من ب.

(٥) زيادة من ب.

(٦) انظر: شرح الكافية لابن فلاح٣٣٨/١، وشرح الكافية لابن القواس١٤٩/١.

[المبتـــدأ والخبـــــر]

متن (ومنها: المبتدأ والخبر، فالمبتدأ هو: الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر، مثل: زَيْدٌ قَائِمٌ، ومَا قَائِمٌ الْزَيْدَانِ، وأَقَائِمٌ الْزَيْدَانِ، فإن طابقت مفردا جاز الأمران. والخبر هو: المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة.)[١]

قال (رحمه الله): (المبتدأ والخبر) فإن قيل: حد المبتدأ غير مطرد، وحد الخبر غير منعكس؛ لأن قولنا: أقائم أخواه زيد[٢]، داخل[٣] في حد المبتدأ، وليس منه، وخارج عند حد الخبر، وهو منه.[٤] **فالجواب**[٥]: أنه داخل في حده[٦]، فإن الصفة /لم تقع[٧] بعد همزة الاستفهام تحقيقا، فإن الواقع بعدها في المعنى هو[٣١/أ] (زيد) لا[٨] الصفة.[٩]

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٣٥٣.

(٢) زيادة من ب.

(٣) في الأصل: "أنه داخل"

(٤) وبيان ذلك: أن الصفة وهي (قائم) اعتمدت على استفهام ورفعت اسما ظاهرا وهو (أبوه)، ومع ذلك ليست بمبتدأ؛ إذ المبتدأ هو (زيد)، وليس (أبوه) المرفوع بالصفة سادا مسد الخبر، وعلى ذلك يكون خارجا عن حد المبتدأ والخبر. وللاحتراز عن ذلك قال ابن النحوية (حاشيته١/٦٦): "وكان ينبغي أن يزيد: مستغنى به ؛ لئلا يرد عليه أقائم أبوه زيد" وانظر: الوافية ل٣١/ب، وشرح الكافية للقمولي١/٤١٧، وشرح الكافية للحاجي عوض ص٤١٧، وحاشية الكيلاني ص١٠٠.

(٥) في ب: "والجواب"

(٦) في ب:: "حد الخبر"

(٧) في الأصل: "يقع" بالمثناة التحتية. وما أثبته من ب.

(٨) سقط من ب.

(٩) وأجاب عن ذلك الإستراباذي بأن (قائم) وقع مبتدأ في جملته، و(أبوه) مرفوع به سد مسد الخبر، وجملة (أقائم أبوه) خبر المبتدأ وهو (زيد). وعلى هذا يصدق عليه الحد. انظر: الوافية ل٣١/ب، وحاشية الكيلاني ص ١٠٠.

[تنكير المبتدأ]

متن (وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما، مثل﴿ ...وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ...﴿٢٢١﴾ ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وأَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ؟، ومَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ، وشَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، وفِي الدَّارِ رَجُلٌ، وسَلَامٌ عَلَيْكَ)[1]

قال (رحمه الله):**(وقد يكون المبتدأ نكرة إلى آخره)** إن قلت: إن المخصص لقوله[2]: أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ؟ قول المصنف: **(تخصص**[3] **بثبوت الخبر)** إن أراد به ثبوته في نفس الأمر لكان يصح حيث ثبت[4] في نفس الأمر؛ لوجود المصحح حينئذ، وعدم الجواز ظاهر. ولأنه يصح حيث لم يثبت في نفس الأمر،

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب ص ٣٥٧.

(٢) في ب: "فالمخصص في قوله"

(٣) في الأصل: "تخصيص" وما أثبته من ب. وما أثبته من ب. قال ابن الحاجب في شرح الكافية١/٣٥٨:" ومنه باب: أرجل في الدار أم امرأة؟ فإنه تخصص بثبوت الخبر لأحدهما، وإنما سأل عن التعيين. "وقصره في شرح الوافية (١/١٧٥) على همزة الاستفهام المعادلة بأم.

قال الرضي (١/ ٢٣٣): "وأما قوله في نحو: أرجل في الدار أم امرأة، إن التخصيص حاصل عند المتكلم؛ لأنه يعلم كون أحدهما في الدار، فنقول: لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ، لجاز الابتداء بأي نكرة كانت، إذا كانت مخصوصة عند المتكلم، بل إنما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب، على ما ذكروا. ولو كان المجوز للتنكير في: أرجل في الدار أم امرأة، معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار، للزم امتناع: أرجل في الدار؟ وهل رجل في الدار؟ وأرجل في الدار أو امرأة، لعدم لفظة "أم" الدالة على حصول الخبر عند المتكلم، وعدم شئ آخر يتخصص به المبتدأ."

(٤) في الأصل: "يثبت" وما أثبته من ب.

وثبت عند المُستفهِم[١]، أو أراد[٢] به ثبوته عند المخاطبين أو عند أحدهما. وهما باطلان: **أما الأول:** فباطل لعدم الفائدة،[وإعلام السامع][٣]، وعدم التركيب عند عدمها.

وأما الثاني: [٤]فإما أن يكون عند المخاطب، وهو باطل أيضا؛ لأنه يلزم صحة التركيب، سواء كان المبتدأ نكرة أو معرفة في كل موضع يكون الخبر ثابتا عند المُخْبِر أو المُخْبَر[٥]ــ أعني المُسْتَخْبِر[٦]ــ [وهو باطل بالاتفاق.][٧] قلت: الجواب أنه أراد ثبوته عند المخاطب.[٨]

قولك:/ يلزم صحة التركيب. **قلت:** فيما كان المبتدأ نكرة، إنما يصح حيث [٣٢/ب] كان استخبارا لا إخبارا، وذلك أن التركيب إنما يكون لأجل الفائدة، وإذا كان التركيب إخبارا والمخبر[٩] عنه نكرة فلا يصح؛ لأن الغرض فيه إفادة العلم بالمخبر به[١٠]، ومع جهالة المخبر عنه لا يمكن ذلك. أما إذا كان استخبارا فالغرض فيه استثناء المخبر عنه، وذلك إنما يتحقق إذا كان مجهولا.

---

(١) في الأصل: "المستقيم" وهو تحريف. وما أثبته من ب.
(٢) في الأصل: "وأراد" وما أثبته من ب.
(٣) ما بين القوسين سقط من ب.
(٤) في ب: "وأما الثاني فهو باطل أيضا"
(٥) زيادة من ب.
(٦) في الأصل: "المستحب" وذكرت فيه عقب قوله "عند المخاطب". وما أثبته من ب.
(٧) ما بين القوسين سقط من ب.
(٨) انظر: حاشية الكيلاني ص ١٠٧.
(٩) في ب: "أو المخبر"
(١٠) سقط من ب.

إن قلت: كل واحد منهما مبتدأ فيلزم ثبوت الخبر لهما في علم المُسْتَخْبِر. **قلت:** المبتدأ أحدهما معنى [ليس كذلك؛ لأنه ثابت في علم المستخبر لأحدهما فقط](١)، وكل واحد منهما مبتدأ(٢) لفظا، وصحة ذلك لصدق(٣) المتخصص عليهما(٤).

قوله: **(فِي الدَّارِ رَجُلٌ)** فالأولى التمثيل بـــ: فِي دَارِهِ رَجُلٌ، فإن المُنَازِعَ(٥) يمنع أن يكون (رجل) [في قولنا](٦): فِي الدَّارِ رَجُلٌ، مبتدأ، بل يقول: هو فاعل للفعل(٧) المقدر، بخلاف: فِي دَارِهِ رَجُلٌ، فإنه لا يتأتى فيه(٨) هذه الدعوات.

[تقديم المبتدأ وجوبا]

متن (وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام مثل: مَنْ أَبُوكَ؟، أو كانا معرفتين، أو متساويين مثل: أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنّي، أو كان الخبر فعلا له مثل: زَيْدٌ قَامَ، وجب تقديمه)(٩)

---

(١) ما بين القوسين زيادة من ب.

(٢) زيادة من ب.

(٣) في ب: "لصحة"

(٤) انظر: حاشية الكيلاني ص١٠٧.

(٥) وهم الكوفيون والأخفش في أحد قوليه فإنهم يجوزون رفع الظرف والجار والمجرور الاسم الذي يقع بعدهما دون أن يعتمدا على صفة أو صلة أو خبر أو حال، فعلى مذهبهم لا يصلح أن يكون (رجل) في: في داره رجل، فاعلا، لأنه يلزم عليه أن يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة. انظر: الإنصاف ٤٤/١ م٦. وقيل: أن ابن الحاجب إنما لم يمثل به وإن كان أولى اعتمادا على ضعف هذا المذهب، فلا يعمل الظرف عند الأكثرين إلا بشرط الاعتماد. انظر: شرح الكافية للقمولي٤٢/١، وحاشية الكيلاني ص١٠٧.

(٦) ما بين القوسين سقط من ب.

(٧) في الأصل: "الفعل" وما أثبته من ب.

(٨) في الأصل: "له". وما أثبته من ب.

(٩) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب٣٦٤/١.

قال (رحمه الله): **(وإذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام إلى آخره)** [أ/٣٣] **إن قلت:** ينتقض بقوله: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ؟/ فإنه مشتمل، ولم يجب التقديم[١]. وأيضا نحن[٢] لا نسلم أن[٣] (مَنْ) [في: مَنْ أَبُوكَ؟][٤] مبتدأ، بل هو خبر؛ لأنه المنسوب[٥]؛ لأن المعنى: أَبُوكَ أَيُّ رَجُلٍ؟[٦]

قوله: **(أو كان الخبر فعلا له)** منقوض بقولنا: فِي الدَّارِ زَيْدٌ، فإن الخبر فعل له على ما هو مذهبه[٧]، ولم يجب التقديم.

قلت: الجواب عن الأول: أن المراد باشتمال المبتدأ اشتماله لا بانضمام

---

(١) انظر: حاشية الكيلاني ص ١١٠.

(٢) زيادة من ب.

(٣) زيادة من ب.

(٤) ما بين القوسين سقط من ب.

(٥) في الأصل: "منسوب" وما أثبته من ب.

(٦) قال الزنجاني في الكافي شرح الهادي ١/١٥٩:" فإن قلت: من أبوك؟ فالأحسن أن يجعل (من) مبتدأ و(أبوك) خبر ليقع كل شيء في موضعه. ويجوز أن يكون (أبوك) مبتدأ و(من) خبره. "وقال الرضي (١/ ٢٥٦): "قوله: "من أبوك"، مبني على مذهب سيبويه، وذلك لأنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمنة استفهاما، أو نكرة هي أفعل التفضيل مقدم على خبره، والجملة صفة لما قبلها، نحو مررت برجل أفضل منه أبوه. وغير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان، والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام: من قام؟ وما جاء بك؟ وأيهم قام؟ ومن قام قمت." وانظر: الفوائد الضيائية١/٢٨٥،حاشية الكيلاني ص١١٠.

(٧) قال في شرح الإيضاح١/١٨٨: "والأكثر على أن المتعلق المحذوف في الظرف فعل كما أختاره، وتقديره استقر فيها؛ لأن أصل التعلق للأفعال، فإذا وجب التقدير فالأصل أقرب."

غيره إليه[١]. **وعن الثاني:** أنه هو[٢] المبتدأ؛ لأنه لما صح أن يكون مبتدأ فلا يجعل خبرا، وإلا يلزم الالتباس[٣] حيث لا ضرورة، والتحقيق[٤] أنه إذا كان كل واحد من الطرفين يصلح للابتداء يجب أن يجعل المعلوم[٥] المقدم مبتدأ؛ لأنه لما صح أن يكون مبتدأ [فلا يجعل خبرا، ولا يلزم الإلباس حيث لا ضرورة][٦] أو[٧] صح أن يكون خبرا، أو كون الطرف الآخر أعرف لا ينافي

---

(١) انظر: حاشية الكيلاني ص١١٠. وقد اعترض على ذلك التفسير الحاجي عوض حيث قال في شرحه على الكافية ص٤٤٣: "لو كان الأمر على ما ذكره لأشكل عليه بوجوب التقديم في: ما زيد إلا قائم، بحرف النفي، وهو ظاهر، وإن زعمت أن وجوب التقديم فيه لغرض. قلت: لا يصلح مثالا لهذا النوع حينئذ، مع أن المذكور في بعض النسخ: ما زيد بقائم. فالجواب الحق أن يقال: المراد أعم باعتبار التصدر في المنضم ما دام منضما."

(٢) سقط من ب.

(٣) في ب: "ولا يلزم الإلباس"

(٤) في الأصل: "وما التحقيق" وما أثبته من ب.

(٥) زيادة من ب. قال ابن هشام في المغني (ص: ٥٨٨):" يجب الحكم بابتدائية الْمُقدم من الاسمين فِي ثَلَاث مسَائِل:ــ إِحْدَاهَا أَن يَكُونَا معرفتين تَسَاوَت رتبتهما نَحْو الله رَبنَا أَو اخْتلفت نَحْو زيد الْفَاضِل زيد، هَذَا هوَ الْمَشْهُور. وَقيل يجوز تَقْدِير كل مِنْهُمَا مُبْتَدأ وخبرا مُطلقًا وَقيل الْمُشْتَقّ خبر وَإِن تقدم نَحْو الْقَائِم زيد. وَالتَّحْقِيق أَن الْمُبْتَدأ مَا كَانَ أعرف كزيد فِي الْمِثَال أَو كَانَ هُوَ الْمَعْلُوم عِنْد الْمُخَاطب كَأَن يَقُول: من الْقَائِم؟ فَتَقول: زيد الْقَائِم، فَإِن علمهما وَجَهل النِّسْبَة فالمقدم الْمُبْتَدأ.الثَّانِيَة: أَن يَكُونَا نكرتين صالحتين للابتداء بهما، نَحْو أفضل مِنْك أفضل مني.الثَّالِثَة: أَن يَكُونَا مُخْتَلفين تعريفا وتنكيرا وَالْأول هُوَ الْمعرفَة كــ: زيد قَائِم، وَأما إِن كَانَ هُوَ النكرَة فإذا لم يكن مَا يسوغ الِابْتِدَاء بِهِ فَهُوَ خبر اتِّفَاقًا نَحْو خزٌّ ثوبك،وَذهبٌ خاتمك، وَإِن كَانَ لَهُ مسوغ فَكَذَلِك عِنْد الْجُمْهُور."

(٦) ما بين القوسين زيادة من ب.

(٧) في ب: "ولئن صح"

أن يكون المقدم مبتدأ، فلو جعل خبرا تقدم التبس بالمبتدأ مع الاستغناء عنه. وعلى[١] ما ذكرناه يجب تقديم المبتدأ في قسمين آخرين لم يذكرهما المصنف[٢]؛ [لأنهما لم يقعا في الكلام.]

وعن الثالث: أنه أراد بالفعل اللفظي لا الفعل المعنوي.

[فإن قلت: ههنا/ قسم آخر وجب تقديمه، وهو ما يكون المبتدأ صفة على [٣٤/ب] ما ذكره في حد المبتدأ فلم يذكره.][٣] **قلت:** إنما لم يذكر[٤] هذا القسم؛ لأنه لم يكن ثمة خبر، بل الخبر هو الفاعل،

أعني[٥] أنه ساد مسد الخبر، ومن المشهور امتناع تقديم الفاعل على ما هو فاعل=

---

(١) في الأصل:"على" بدون واو. وما أثبته من ب.

(٢) في ب: "في قسم آخر لم يذكره المصنف" وما بين القوسين بعده سقط منها. اقتصر ابن الحاجب على خمسة مواضع يجب فيها تقدم المبتدأ، وقد استدرك عليه ابن النحوية في حاشيته على الكافية١/٨٠ ستة مواضع وهي: ١- أن تدخل على المبتدأ لام الابتداء مثل: لزيد منطلق. ٢- وأن يكون المبتدأ تعجبا مثل: ما أحسن زيدا! ٣- وأن يسد الفاعل مسد الخبر مثل: أقائم الزيدان؟ ٤- وأن يكون له جواب مجزوم مثل: بحسبك ينم الناس. ٥- وأن يكون مضافا إلى شيء له صدر الكلام مثل: غلام من عندك؟ ثم قال: "ويمكن أن يقال: جميع هذه يتناولها قوله: وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام؛ لأن المبتدأ في جميع هذه المواضع مشتمل على ما له صدر الكلام" و انظر: شرح الكافية للقمولي١/٤٧٧.

(٣) ما بين القوسين سقط من ب.

(٤) سقط من ب.

(٥) في الأصل: "أعين" تحريف. وما أثبته من ب.

= له[1].

[وجوب تقديم الخبر]

متن (وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل: أَيْنَ زَيْدٌ؟ أو كان مصححا له مثل: فِي الدَّارِ رَجُلٌ، أو لمتعلقه ضمير في المبتدأ مثل: عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْداً، أو كان خبرا عن (أنّ) مثل: عِنْدِي أَنَّك قَائِمٌ، وجب تقديمه.)[2]

قال (رحمه الله): **(وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام إلى آخره) فإن قلت:** إن قوله[3]: "**أين**" ليس بخبر مفرد؛ لأنه ظرف وكل ظرف مقدر بجملة[4]. وأيضا قولنا: أَقَائِمٌ زَيْدٌ؟ خبر مفرد متضمن لما له صدر الكلام، ولم يجب تقديمه. ولا نسلم أنه إذا كان لمتعلِّق الخبر ضمير في المبتدأ[5] لوجب تقديمه؛

---

(١) هذا على مذهب البصريين أما الكوفيون فيجوزون تقدمه على رافعه تمسكا بقول الزباء:-

ما للجمال مشيها وئيدا... أجندلا يحملن أو حديدا

في رواية من روى مشيها بالرفع. انظر: توضيح المقاصد ٢/٥٨٤ (دار الفكر)، أوضح المسالك٢/٤، ابن عقيل٢/٧٧، الهمع١/٥٧٦.

(٢) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٣٦٩.

(٣) في ب: "قولنا"

(٤) وذلك إذا قدر المتعلق به فعلا، وحينئذ يكون الخبر جملة فلا يجب تقديمه على المبتدأ وإن تضمن ما له صدر الكلام مثل: محمد أبوه مسافر. انظر: شرح الكافية للرضي ١/٢٦٠، والوافية في شرح الكافية ل٣٥/أ، وشرح الكافية للحاجي عوض ص٤٤٦.

(٥) في الأصل "الخبر" وما أثبته من ب. مثل: على التمرة مثلها زبدا، فمثلها: مبتدأ، والضمير فيه يعود إلى:على التمرة، وهو متعلق الخبر.

قوله في الشرح: لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر[١].

قلنا: لا نسلم أنه[٢] يلزم ذلك، إنما نقدر الخبر بعد المبتدأ، و يكون متعلقه[٣] متقدما عليه كما كان، فلم قلت: لا يجوز أن يكون كذلك؟ **إن قلت:** لو لم يجب التقديم لزم عمل الخبر فيما قبل المبتدأ، أو هو غير جائز. قلت: لا نسلم عدم جوازه، فإنه جائز في مثل: /[فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمٌ][٤]، وأَزَيْداً أَنْتَ ضَرَبْتَهُ [٣٥/أ] قلت: هذا يرد إلا أن يريد بقوله[٥]: (بمتعلقه) نفس الخبر، وأطلق عليه المتعلق بالنظر إلى الأصل.[٦]

---

(١) قال ابن الحاجب في شرح الكافية٣٦٧/١: "لأنه لو تأخر هذا الخبر لكان الضمير في مثلها راجعا إلى غير مذكور فكان فاسدا، فهو مثل قولك: ضرب غلامُهُ زيدا، سواء."

(٢) في الأصل: "أن" وما أثبته من ب.

(٣) في الأصل: "وذلك أنا نقدر الخبر بعد المبتدأ أو يكون متعلق" وما أثبته من ب.

(٤) ما بين القوسين سقط من ب

(٥) في الأصل: "هو" بدل من "قوله" وما أثبته من ب.

(٦) قال الرضي(٢٦١/١): " قوله: "أو لمتعلقه" أي لمتعلق الخبر بكسر اللام، ونعني بالمتعلق جزء الخبر، فقولك: على التمرة خبر، والمجرور جزؤه، ويجوز أن يريد بالخبر ذلك المقدر، لان الجار والمجرور متعلق به، والمجرور وحده يتعلق بعامله، لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة، بل بسبب تعلق المجرور بعامله القاصر... فإن تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذي الضمير وتأخر الخبر عنه نحو: في الدار مالكها نائم، جاز عند البصريين، وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين، وكأن المانع نظر إلى أن المفسر مرتبته التأخر لتعلقه بالخبر، وليس بشيء لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير." وانظر: شرح الكافية للحلبي ص١٤٨.

أما الجواب عن الأول: أن (أين) خبر مفرد بأحد الاعتبارين، أي بالنظر إليه في نفسه، من غير اعتبار متعلِّقه، فأطلق المفرد بهذا الاعتبار[١]. **وعن الثاني:** أنّا لا نسلم أن (قائم) في: أَقَائِمٌ زَيْدٌ؟، متضمن لما له صدر الكلام؛ وذلك لأن التضمين حيث يكون المعنى[٢] الموجب لصدر الكلام خبرا من المدلول عليه، وههنا ليس كذلك، بخلاف (أين) و(كيف).

☆☆☆☆☆☆☆☆

[المنصوبـــات]

[المفعول المطلق]

متن(المنصوبات وهو: ما اشتمل على علم المفعولية، فمنه: المفعول المطلق وهو: اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه.)[٣]

قال (رحمه الله): **(المفعول المطلق**[٤] **اسم ما فعله إلى آخره)** إن قلت: الصناعة النحوية تقتضي أن يقيد[٥] حد سائر المفاعيل بالاسم، فما الموجب

---

(١) قال الرضي (١/ ٢٦٠): "فإن قيل: كيف الجمع بين قوله ههنا: أين مفرد، وقوله قبل: وما وقع ظرفا فالأكثر أنه مقدر بجملة.

قلت: لا شك أن لفظ "أين" اسم مفرد في الوضع، سواء قدر بالجملة أو بالمفرد، فأين في: أين زيد، مفرد واقع موقع الجملة على الأصح، فيصح أن يقال: إنه خبر مفرد." وقال الاستراباذي في الوافية ل٣٥/أ: "وجوابه أنا لا نسلم أن الظرف مقدر بجملة، فإن بعضهم ذهب إلى أنه مقدر بمفرد، سلمنا أنه يقدر بجملة، لكن المراد بالجملة في قولك الخبر الجملة إذا تضمن ما له صدر الكلام لم يجب تقدمه، الجملة الصريحة، والجملة ههنا غير صريحة بل بمنزلة المفرد." وانظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص٤٤٧، والجامي.٢٨٧/١

(٢) في الأصل: "يكون الخبر" وما أثبته من ب.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب٣٨٧/١.

(٤) زيادة من ب.

(٥) في الأصل: "يفسد..... وليفسده" وهو تحريف. وما أثبته من ب.

لتقييده هنا[١]، وتركه في غيره. والحد ليس بمانع؛ لأنه يدخل عليه: كَرَهْتُ كَرَاهَتِي[٢]، ولا بجامع لخروج مثل: مَرِضَ مَرَضاً[٣]، وصَحَّ صِحَّةً[٤]، ومَاتَ مَوْتاً، وكل ما كان من هذا الجنس ولا يقع باختياره؛ لأنه لو كان من أفعاله لكان له قصد إلى إيجاده/ وليس كذلك. [٣٦/ب]

والجواب[٥] **عن الأول** قد ذكره المصنف[٦]. وعن **الثاني**: أنه لا يدخل عليه؛ لأنه ليس اسماً لفعل الفاعل من حيث هو فاعل له[٧]، وتلك الحيثية مرادة،

---

(١) زيادة من ب.

(٢) وبيان ذلك: أن (كراهتي) اسم لما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، وليس مفعولا مطلقا، ولكنه مفعول به، فعلى هذا يكون قد دخل في الحد ما ليس منه، فلا يكون مانعا. انظر: شرح الكافية لابن فلاح١/٤٥١، وشرح الكافية للرضي١/٢٩٨، وحاشية ابن النحوية١/٩٦.

(٣) في الأصل: "مريضا" وما أثبته من ب.

(٤) في الأصل: "صحته" وما أثبته من ب. انظر: الرضي ١/٢٩٨، وحاشية ابن النحوية ١/٩٧، وشرح الكافية للقمولي٢/٨.

(٥) في ب: "فالجواب"

(٦) قال في شرح الكافية١/٣٨٩: "وقوله ههنا (اسم) ولم يذكر لفظ(اسم) في غيره من الحدود؛ لأنه لو لم يذكره لورد عليه: ضربت ضربت، وهو شيء فعله فاعل مذكور، فاحترز عنه باسم." وانظر: شرح الكافية للرضي١/٢٩٧، وشرح الكافية لابن القواس١/١٧٦

(٧) قال الحلبي في شرح الكافية ص١٦٦:" لا نسلم أنه ليس من هذا الباب لو لم يرد وقوع (كرهت) على (كراهتي)، وإن أريد ذلك فلم تكن كراهة مسوقة لأن يكون فعلا لفاعل الفعل المذكور فهو المعتبر في ذلك، قال الحديثي: إن (كراهتي) إن صدرت عن متكلم بصدور الفعل المذكور فهو المفعول المطلق، وإن صدرت عنه قبل صدور الفعل المذكور، والصادر عن المتكلم بصدور هذا الفعل كراهة تلك الكراهية يكون مفعولا به، ولا ترد لأنها لم تصدر عن المتكلم بصدور الفعل المذكور." وقد أجاب عن ذلك ابن النحوية (حاشيته١/٩٧) والقمولي(٢/٨) بأن المراد بالفعل هنا الإسناد لا الفعل=

وإن لم تذكر، نظير ذلك ما ذكر في حد الحال ثم أورد الوصف وقال: **(هو مبين لهيئة الفاعل أو المفعول**[١]**)** وأجاب بأنه بيان باعتبار الذات لا باعتبار الفاعل[٢]. **وعن الثالث:** أنها[٣] أفعال من حيث إنه قائل لهم[٤]: نعم تلك الأفعال ذواتها ليس بأفعاله. أما قول الخصم: أنه لو كان من أفعاله لكان له قصد إليه. قلنا[٥] لا نسلم فإن ذلك من خاصة المصدر المزيد، أما العامل[٦] فلا.

[حذف عامل المفعول المطلق وجوبا]

متن (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم: خَيْرَ مَقْدمٍ، ووجوبا سماعا مثل: سَقْياً ورَعْياً وخَيْبةً وجَدعاً وحَمداً وشُكراً وعَجباً، وقياسا في مواضع منها: ما وقع مثبتا بعد نفي، أو معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه، أو: وقع مكررا مثل: مَا أَنْتَ إلا سَيْراً، ومَا أَنْتَ إلّا سَيْرَ البَرِيدِ، وإنما أَنْتَ سَيْراً، وزَيْداً سَيْراً سَيْراً. ومنها: ما وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة مثل: ﴿ ...فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً... ﴿٤﴾ ﴾ [محمد: ٤]. ومنها:

=الحقيقي، فكأنه قال: اسم ما أسند إليه الفعل، والإسناد أعم من كون المراد به الإسناد حقيقة أو مجازا، ولولا اعتبار ذلك لما جاز أن يطلق على زيد في قولك: مات زيد أنه فاعل لعدم تحقق الفاعلية منه.

(١) في الأصل: "والمفعول" وما أثبته من ب.

(٢) قال في شرح الكافية١ /٥٠١: "فقوله: الفاعل أو المفعول به، احتراز من الصفة؛ لأنها تبين هيئة لا باعتبار كونها فاعلا أو مفعولا، لكن باعتبار الذات، وهذه باعتبار نسبة الفعل إليه فاعلا أو مفعولا، فيتقيد الفعل المذكور بها."

(٣) أي: مرض، وصح، ومات.

(٤) في ب: "لها"

(٥) سقط من ب.

(٦) في الأصل: "القائل" وهو تحريف وما أثبته من ب.

ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل: مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، وصُراخٌ صُراخَ الثَّكْلى. ومنها: ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل: له عَلَيّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اعْتِرَافاً، ويسمى توكيدا لنفسه. ومنها: ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره مثل: زيدٌ قائمٌ حقّاً، ويسمى توكيدا لغيره. ومنها: ما وقع مثنى مثل: لَبّيْكَ وسَعْدَيْكَ.)[1]

قال (رحمه الله): **(ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره[2])، إن قلت:** لا نسلم أنه لا يحتمل الغير، سواء أراد بالغير المخالف[3] له أو أعم؛ لأنه يحتمل الكذب، والكذب مخالف للاعتراف، بدليل أنه لو تحقق وتيقن كذبه لا[4] يؤخذ بإقراره، ويحتمل الصدق وهو غير الاعتراف لوجود كل منهما بدون الآخر. وأيضا/ الشيء لا يؤكَّد[5] بنفسه؛ لأن المؤكِّد غير المؤكَّد[6]، ونفس الشيء لا يكون غيره[7]. وأيضا لم خص هذا بأنه توكيد لنفسه، والثاني بأنه توكيد لغيره؟ [٣٧/أ]

(١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٣٩٥.

(٢) زيادة من ب.

(٣) قال حاجي عوض في شرحه على الكافية ص٤٩٨: "ثم ينبغي أن يعلم أن المراد من الغير المخالف المنافي، وكون احتمال الكذب لهذه الجملة لكونها خبرية مستلزما لاحتمال الغير كذلك ممنوع."

(٤) في الأصل: "لما" وما أثبته من ب.

(٥) في الأصل: "يوكل" وما أثبته من ب.

(٦) في الأصل: "لأن الموكل غير الموكل" وما أثبته من ب.

(٧) انظر: حاشية الكيلاني ص١٣٠.

فالجواب: المراد بالغير ما إذا وجد يجعل الجملة بحيث لا تكون مستلزمة لما تضمنه، والكذب[١] وإن احتمل إلا أنه ليس يجعل كما ذكرنا؛ لأن الجملة لم تنفك عن الاعتراف[٢]، غاية ما في الباب أن مقتضى الاعتراف لا يحصل بدليل راجح عليه[٣]، وإطلاق نفسه مجاز.

ووضعوا لهذا القسم توكيدا لنفسه في اصطلاحهم، ولا مشاحة في اللفظ بعد ظهور المعنى، وإنما خصص[٤] هذا القسم[٥] بهذا الاسم؛ لأن الجملة لا تنفك[٦] عنه فكأنه نفسه، بخلاف الثاني فإن الجملة أعم، والعام قد ينفك عن الخاص، وكأنها غيره، والمصنف ذكر في شرح المفصل في تعليل هذه التسمية أنه سمى بذلك؛ لأنه يدفع الغير[٧].

☆☆☆☆☆☆☆☆

[المفعول به]

متن(المفعول به هو: ما وقع عليه فعل الفاعل مثل: ضربت زيدا، وأعطيت زيدا درهما)[٨]

---

(١) في الأصل: "الكذب" بدون واو. وما أثبته من ب.

(٢) في الأصل: "ليس يجعل بحالة تنفك عن الاعتراف.". وما أثبته من ب.

(٣) في ب: "على غيره"

(٤) في ب: "خص"

(٥) أي: المؤكد لنفسه.

(٦) في الأصل:" ينفك" بالمثناة التحتية وما أثبته من ب.

(٧) قال في شرح المفصل١/٢٣١: "وسمي توكيدا لغيره؛ لأنه جيء به لأجل غيره ليرفع احتماله، وسمي الثاني توكيدا لنفسه؛ لأنه لا معنى لغيره فلم يبق سواه، ومدلوله هو مدلول الأول."

(٨) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٤٠٥.

قال (رحمه الله): **(المفعول به هو: ما وقع عليه فعل الفاعل)** إن قلت: يدخل عليه نحو: انكسر الشيء وانقطع؛ لأنه وقع عليه فعل الفاعل؛ لأنه/ تابعه[1]، والتابع مع المتبوع. ويخرج نحو: أَكْرِمْ زيدا، أو سوف أكرمه، وما أكرمته، وعلمت زيدا فاضلا. [٣٨/ب]

فالجواب أن المصنف فسر الوقوع بالتعلق فقال: ليس المراد الوقوع الحقيقي، بل المراد به التعلق[2]، فرجع حاصله أن ما جعله[3] متعلق فعل الفاعل هو المفعول به، فلا يخرج نحو أَكْرِمْ زيدا، وسوف أكرمه[4]، وما أكرمته. بقي: علمت زيدا فاضلا، فيكون متعلق فعل الفاعل من حيث أنه مُتَعلَّق المُتعلَّق، إلا أنه يتناول المتعلَّق بعض الأفراد حقيقة وبعضه مجازا.

و(انكسر) لا يدخل؛ لأنه لم يجعل متعلق الفعل في هذا التركيب، وحيثما جعل فهو مفعول به، هذا وإن إشكالا آخر وهو أن التعلق أمر مشترك فيه سائر المفاعيل فيختل الحد، ولا جواب إلا تخصيص التعلق بأن نقول: كل مفعول يصح تعلق الفعل به تعلق مفهومه[5]، والله أعلم.

---

(١) في ب: "تابع"

(٢) أي المعنوي. قال في شرح المفصل١/٢٤٤:" أراد بالوقوع التعلق المعنوي للمفعول، لا الأمر الحسي؛ إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حسا، كقولك: علمت زيدا، وأردته، وشافهته، وخاطبته، وما أشبه ذلك، والتعلق المعنوي هو الذي يشمل الجميع فوجب حمله عليه. " وقال في شرح الكافية ١/٤٠٥:" ونعني بالوقوع: تعلقه بما لا يعقل إلا به، ولذلك لم يكن المفعول به إلا للفعل المتعدي."

(٣) في ب: "جعله"

(٤) في الأصل: "وسأكرمه" وما أثبته من ب.

(٥) قال ابن الحاجب في تعريف المتعدي:" فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلِّق كضرب." شرح الكافية٣/٣٩٦.

[ترخيم المنادى]

متن(وترخيم المنادى جائز، وفي غير ضرورة، وهو حذفٌ في آخره تحقيقا. وشرطه أن لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة)[١]

قال (رحمه الله): **(وترخيم المنادى إلى آخره) إن قلت:** الحكم على الشيء [٣٩/أ] مسبوق بمعرفته فينبغي أن يقدم التعريف/على الحكم. **قلت:** لعله لما أراد تخصيص التعريف بالترخيم حال السعة، وهو لا يكون إلا في المنادى، نبه قبل الشروع أن ثمة[٢] قسما آخر حال الضرورة.[٣]

ثم عَرّف فقال[٤]: **(وهو حذف في آخره**[٥]**)** الأولى أن يقول: حذف[٦] آخره؛ لأن آخره ليس محذوفا فيه، بل هو محذوف[٧]، ولعل (في) وقع من الناسخ.

☆☆☆☆☆☆☆☆

[الاشتغـــــال]

متن (الثالث: ما أضمر عامله على شريطة التفسير، وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه، مشتغل عنه بضميره أو بمتعلقه، لو سلط عليه هو أو مناسبه

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٣٣٤/١.

(٢) في ب: "ثم".

(٣) انظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص٥٣٩. وإنما كان ترخيم المنادى جائزا في سعة الكلام لكثرته في كلامهم قال سيبويه (٢/ ٢٣٩): "واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يُضطرّ شاعرٌ، وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قومى ونحوه في النداء."

(٤) في ب: "وقال".

(٥) في ب: "حذف إلى آخره".

(٦) في الأصل: "حذفت". وما أثبته من ب.

(٧) وأجاب عن ذلك حاجي عوض بأن (في) هنا لمجرد التعدية كما في قوله تعالـــــى: ﴿...وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ...﴿١٥﴾﴾[الأحقاف: ١٥]، فلا يلزم ما قيل: إنه حذف آخره. انظر: شرح الكافية ص٥٤٠.

لنصبه، نحو: زيدا ضربته، وزيدا مررت به، وزيدا ضربت غلامه، وزيدا حُبِسْتُ عليه، ينصب بفعل يفسره ما بعده، أي: ضربت، وجاوزت، وأهنت، ولابست)[١]

قال (رحمه الله): **(وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه إلى آخره**[٢]**) إن قلت:** هذا التعريف منقوض بصور:ــ منها قولنا: زيدٌ ضَرَبْته، إذا جعل مبتدأ، فإنه ليس مما[٣] أضمر عامله على شريطة التفسير، والحد منطبق عليه[٤]. **والثانية:** زيدٌ ضَرَبَ عمراً، فإن في هذه الصورة[٥] لا يجوز أن ينصب (زيد) مع دخوله في الحد. **والثالثة:** زيدٌ ضَرَبَ غُلامُه بكراً.[٦]

قلت: إنه أراد بقوله: (كل اسم) كل مفعول، والقرينة التي تدل عليه أنه يبحث في المفعول الذي يجب حذف فعله، والأولى[٧] أن يقول: كل مفعول بعده فعل إلى آخره.[٨]

[أحكام الاسم المشتغل عنه]

متن (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود قرينة أقوى منها كـــ (أما) مع غير الطلب، و(إذا) للمفاجأة. ويختار النصب بالعطف

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي١/٤٥٩.

(٢) سقط من ب.

(٣) في الأصل: "ما" وما أثبته من ب.

(٤) انظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص٥٥٨، والفوائد الضيائية١/٣٥٢، وشرح الكافية للاسفرايني ل١١٩/أ، وحاشية الكيلاني١٥٦

(٥) في الأصل: "الضرورة" وهو تحريف. وما أثبته من ب.

(٦) فالفعل قد اشتغل بضمير الاسم المتقدم عليه في الصورة الثانية وبمتعلقه في الصورة الثالثة ولم يجز نصبه.

(٧) في الأصل: "الأولى والأولى" وما أثبته من ب.

(٨) انظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص٥٥٩، وحاشية الكيلاني ص١٥٦.

على جملة فعلية للتناسب، وبعد حرف الاستفهام، وحرف النفي، و(إذا) الشرطية،(وحيث)، وفي الأمر والنهي،إذ هي مواع الفعل، وعند خوف لبس المفسر بالصفة نحو ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[القمر: ٤٩])[1]

قال (رحمه الله): **(ويختار الرفع عند عدم قرينة خلافه)/ إن قلت:** إنه مختل؛ [٤٠/ب] لأنه إذا عدم قرينة خلاف الرفع وجب الرفع ولم يجز النصب، فكيف يصح جعله من هذا الباب؟! **قلت:** أراد أنه بعد القرينة[2] المجوزة للنصب والرفع إن عدم قرينة النصب فالرفع مختار[3].

☆☆☆☆☆☆☆☆

[المفعـــول فيه]

متن(المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان. وشرط نصبه تقدير في)[4]

قال (رحمه الله): **(المفعول فيه، في بعض النسخ: ما فُعِل، وفي البعض**[5]**: ما يُفْعل)** وعلى كل واحد يرد السؤال؛ لأن الأول مختص بالماضي المثبت فيخرج:

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب١/٤٦٢.

(٢) في ب: "قلت إذا بعدم القرينة".

(٣) قال الرضي (١/ ٤٥٣): "المعنى: يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له، والقرائن التي يختار معها النصب، والتي يتساوى معها الأمران، على ما يجئ شرحها، ومثال ذلك: زيد ضربته، ولا يريد مطلق قرينة النصب؛ لان المفسر قرينة النصب، ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه، بل يريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما أشرنا إليه."

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب١/٤٨٤.

(٥) في ب: "بعضه". ولم يشر إلى هذا أحد من محققي الكافية وشروحها التي بين يدي.

ما ضُرِب زيدٌ يوم كذا، [ويُضْرب يوم كذا][1] حالا أو استقبالا[2]. والثاني: مختص إما بالحال أو بالاستقبال المثبتين فيخرج المنفي، وما[3] هو ماض ومستقبل على التقدير الأول، وما هو حال على التقدير الثاني.

ويمكن استخراج الجواب مما مر في المفعول به[4]، إلا أن الأولى أن [٤١/أ] يقول في حده: ما ذكر من زمان أو مكان لصدور الفعل فيه. وإن[5] قلت إنه[6] يرد على ما عرفه أيضا قول القائل: أعجبني يوم كذا، فإنه فُعِل فيه فعل مذكور، فإن الإعجاب/ واقع فيه، وليس بمفعول فيه[7]. قلت: إنه مرفوع؛ لأن له جهتين: فمن جهة مفعول فيه، ومن جهة فاعل، وهو من حيث أنه فاعل ذكره ولم يفعل فيه فعل مذكور من هذا الوجه.

☆☆☆☆☆☆☆☆

[المفعـــول معه]

متن(المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى)[8]

---

(١) ما بين القوسين سقط من ب.

(٢) في الأصل: "واستقبالا". وما أثبته من ب.

(٣) زيادة من ب.

(٤) انظر: ص ٣٧٧ من التحقيق.

(٥) في الأصل: "إن" بدون واو. وما أثبته من ب.

(٦) سقط من ب.

(٧) سقط من ب.

(٨) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ٤٩٧/١.

قال (رحمه الله): (**المفعول معه مذكور**[1] **بعد الواو**) ولقائل أن يقول: إن هذا الحد مختل لدخول قول القائل: ضَرَبْتُ زيداً وعمراً، مع أنه مفعول به بالاتفاق، وبقوله: جاء زيدٌ وعمروٌ، ورأيته صاعداً وهابطاً، إلى غير ذلك[2].

فإن قلت: إن هذا[3] الحد لا يختل بمثل: جاء زيدٌ وعمروٌ؛ لأنه من المحدود بحسب المعنى، وإن لم يكن منصوبا، وذلك مثل: ضُرِب زيدٌ، فإنه مفعول به، وإن لم يكن منصوبا. **قلت:** أما أولا فلا نسلم أن (زيدا) مفعول به[4] بحسب الاصطلاح، فإن الاصطلاح غير مقصور[5] باعتبار المعنى في إطلاق المفعول، بل اعتبر النصب أيضا بدليل أنه عُدَّ من أفراد الفاعل، وإطلاق المفعول عليه مجاز. سلمنا/ إلا أن بينهما فرقا وهو أن ثمّ المقتضي للنصب ــ أعني ــ المفعولية، فعارض بالمقتضى للرفع، فتخلف النصب لمانع، وهو كونه [٤٢/ب] قائما مقام الفاعل[6]، فصح إطلاق المفعول لوجوده بخلاف هنا، فإنه لو صح وجود المقتضى[7] لوجب النصب لعدم المانع.

---

(١) زيادة من ب.

(٢) فإن الاسم المذكور بعد الواو مصاحبا لمعمول الفعل، وليس مفعولا معه. وأجيب بأن المراد من المصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد. انظر: شرح الكافية للرضي١/٥١٥، وشرح الكافية لابن القواس لابن القواس١/٢٢٣، وشرح الكافية للقمولي٢/١٨٦، وشرح الكافية للحلبي١/٢١٠،والفوائد الضيائية١/٣٧٨.

(٣) سقط من ب.

(٤) زيادة من ب. أي: في: ضرب زيد.

(٥) في الأصل: "منصوب" وهو تحريف. وما أثبته من ب.

(٦) في الأصل: "بالمقتضي للرفع وهو كونه قائما مقام الفاعل فتخلف النصب لمانع" وما أثبته من ب.

(٧) أي: للمفعولية

فإن قلت: المانع هنا محقق أيضا وهو العطف على الفاعل. **قلت:** لا نسلم أنه مانع، فإنه لو كان مانعا لما جاز النصب بالمفعول معه. **فإن قلت:** هل ينتقض بقول القائل: زيدٌ خارجٌ هو وعمروٌ أم لا؟

قلت: إن جوزنا القياس في اللغة فنعم، إلا أن يريد بالقول الفعل وما أشبهه، وإلا فلا.

ويجوز أن يرسم: بأنه المنصوب الذي تعدى الفعل إليه بواسطة الواو[١].

ولا يبعد أن يقال[٢]: الواو قد[٣] جاءت للجمع المطلق، وبمعنى (مع)، وبمعنى (رب)، والقسم الأول للعطف دون الباقي، فإذا ثبت ذلك فنقول[٤]: ضربت زيدا [٤٣/أ] وعمرا/ يحتمل أن يكون بمعنى (مع) فيكون مفعولا معه، ويحتمل أن يكون للعطف فيكون مفعولا به، إلا أن الحمل على العطف أولى حيث لم يعلم أنها لأيهما، فإنه أكثر، وفي مثل: جاء زيد وعمرو للعطف، وكذلك: رأيته صاعدا وهابطا، وليس بمعنى (مع) حتى أوجب النصب[٥]، وفي[٦] مثل: جئت أنا

---

(١) قال ابن الأثير في البديع١/١٧٤: "وهو منصوب بالفعل المذكور أو ما بمعناه بواسطة الواو الكائنة بمعنى مع؛ لأن الفعل لما لم يمكن تعديته إلى المصاحب جيء بالواو التي كانت عاطفة، فجعلت بين الفعل والمصاحب مقوية له، فتنزلت منزلة الهمزة المعدية للفعل القاصر نحو: أذهبت زيدا، ولم يكن لها عمل، كما لم يكن للهمزة عمل، نظرا إلى أصلها في باب العطف. وبين حاليهما فرق وهو أن العاطفة تقتضي الشركة في الفعل من غير اشتراط مصاحبة، وهذه تفيد المصاحبة في أمر وزمان، فقام المنصوب في هذا الباب مقام الفاعل المفعول." وانظر: شرح الشذور ص٤٤٠.

(٢) في ب: "يقول"

(٣) في الأصل: "وقد" بالواو. وما أثبته من ب.

(٤) في الأصل: "فيقول" بالمثناة التحتية. وما أثبته من ب.

(٥) في ب: "فإنه لو كان بمعنى مع لوجب النصب".

(٦) سقط من ب.

وزيد[١]، الرفع للعطف، والنصب؛ لأن الواو بمعنى (مع) والمعنيان متقاربان، فإذا قصد المعية فالنصب، وإن قصد الجمع المطلق فالرفع، هذا ما أدى إليه نظري، وعلى الناظر إذا تبين عنده جهة فساده الإفادة.

☆☆☆☆☆☆☆☆

[الحـــال]

متن(الحال: ما تبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى،نحو: ضربت زيدا قائما، وزيد في الدار قائما، وهذا زيد قائما. وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه. وشرطها: أن تكون نكرة، وصاحبها معرفة غالبا، و: أَرْسَلَهَا الْعَراك، ومررْتُ به وَحْدَهُ، ونحوه متأول. فإذا كان صاحبها نكرة وجب تقديمها. ولا تقدم على العامل المعنوي بخلاف، ولا على المجرور في الأصح).

قال (رحمه الله): **(الحال ما تبين هيئة الفاعل) إن قلت:** إنه ينتقض بقولك: هذا بدرٌ طالعاً[٢]، فإنه تبيين[٣] هيئة المفعول مع أنه خبر.

وقوله: **(ولا على المجرور على الأصح)** ممنوع فإن استدل[٤] بأن الأصل إذا لم يتقدم على الجار فالفرع أولى، وذلك الحكم منه غير مستقيم؛ لأن الفاعل لا يتقدم على[٥] الفعل، مع أن الحال/ منه يتقدمه[٦]. [٤٤/ب]

---

(١) في ب: "زيدا" بالنصب.

(٢) زيادة من هامش ب. وفيه "طالع" وهو خطأ.

(٣) زيادة من ب.

(٤) في الأصل: "استبدل" وهو تحريف. وما أثبته من ب.

(٥) زيادة من ب.

(٦) في ب: "حيث يتقدم".

قلت: الجواب عن الأول: أنه لا نسلم أنه يبين هيئة المفعول من حيث إنه مفعول وإلا لتعذرت[1] الإشارة. **وعن الثاني:** أن الدليل يقتضي المنع، فما ورد على خلافه فلا يقاس عليه لا سيما في اللغة.

☆☆☆☆☆☆☆☆

[التمييـــز]

متن(التمييز: ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة. فالأول عن مفرد مقدار غالبا إما في عدد نحو: عشرون درهما ــ وسيأتي ــ وإما في غيره نحو: رطل زيتا، ومنوان سمنا، وعلى التمرة مثلها زبداً)[2]

قال (رحمه الله): **(التمييز: ما يرفع الإبهام)** لقائل أن يقول: هذا الحد مختل لدخول: هذا الرجل، وأيها الرجل[3]، { البسيط}:

وَالْمُؤْمِنِ العَائِذَاتِ الطَّيْرَ[4]

---

(١) في الأصل: "لتقيدت" وما أثبته من ب.

(٢) انظر شرح الكافية لابن الحاجب١/٥٢١.

(٣) فالرجل في المثالين يرفع الإبهام المستقر في هذا وأي ومع ذلك لا يعرب تمييزا. انظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص٦٢٠، والفوائد الضيائية١/٣٩٨، وحاشية الكيلاني ص١٨٤.

(٤) جزء بيت للنابغة الزبياني تمامه: **يَمْسَحُهَا... رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الغَيْلِ وَالسَّنَد**

وهو من معلقته المشهورة التي مطلعها:

يا دارَ مَيّةَ بالعَلْيَاءِ، فالسَّنَدِ... أقْوَتْ وطالَ عليها سالفُ الأبَد

المؤمن: أراد به الله سبحانه وتعالى؛ لأنه هو الذي يؤمن الطيور وغيرها. العائذات: ما عاذ بالبيت من الطير. قَالَ ثَعْلَب: أَرَادَ بالعائذات الْحمام لما عاذت بِمَكَّة والتجأت إِلَيْهَا حرم قَتلهَا وآمنها من أَن تضام. قال البغدادي (الحزانة٥/ ٧٣ مكتبة الخانجي): "وَقد=

وله أن يخصص (ما) [في: ما][1] يدفع الإبهام.

=أغرب بَعضهم بقوله العائذات جمع عَائِذ وَهِي الحديثة النِّتَاج من الطُّيُور والبهائم وَهُوَ من عذت بالشَّيْء التجأت إِلَيْهِ لِأَن الْحَامِل إِذا ضربهَا الْمَخَاض عاذت. وَهُوَ فِي الأَصْل من بَاب الْكِنَايَة. انْتهى. وَفِيه أَن العائذ بالْمَعْنى الْمَذْكُور خَاص بالناقة" السند ــ بفتحتين ــ مَا قابلك. وروى أَبُو عُبَيْدَة: الغيل ــ بِكَسْر الْغَيْن الْمُعْجَمَة ــ وَقَالَ: هِيَ والسند أجمتان كَانَتَا بَين مَكَّة وَمنى. وأنكرها الْأَصْمَعِي وَقَالَ: إِنَّمَا الغيل بِالْفَتْح وَهُوَ مَاء، وَإِنَّمَا يَعْنِي النَّابِغَة مَاء كَانَ يخرج من أبي قبيس (الخزانة٥/٧٤)

والشاهد فيه: "العائذات الطير" فالطير بدل أو عطف بيان من العائذات، وهو منصوب إن كان العائذات منصوبا على أنه مفعول به للمؤمن، ومجرور إن كان العائذات مجرورا بإضافة المؤمن إليه، وجيء به لرفع الإبهام الموجود في العائذات حيث يشمل الطير والوحش وغيرهما، بعد أن صارت العائذات اسما لا صفة بعد حذف موصوفها على حسب تفسير الزمخشري وابن الحاجب. قال ابن الحاجب في شرح المفصل (٤١٥/١): "أجريت الطير على العائذات عطف بيان بعد أن أردت بالعائذات نفس الذات بحذف موصوفها، فلما صارت مبهمة جاز بيانها بموصوفها." وهو على هذا يدخل في حد التمييز الذي ذكره المصنف. وأجيب بأن هذا يخرج بقوله في الحد " المستقر" وهو ما يكون ثابتا في أصل الوضع، وعطف البيان والبدل الإبهام الذي رفع بهما ليس بمستقر بحسب أصل الوضع. وذكر الرضي أن العائذات باقية على وصفيتها، وأن الأصل: الطير العائذات، فلما تقدم النعت (العائذات) وكان صالحا لمباشرة العامل، أعرب بمقتضى العامل، وصار المنعوت (الطير) بدلا منه.

ينظر البيت في: ديوانه ص٢٥ (دار المعارف)، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص٣١٩، والمفصل ص١٢٨، ابن يعيش١١/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٤١٥/١، وشرح الكافية للرضي ٣٢٦/٢، ٢٤٢/٤، والإقليد في شرح المقصل ٦٨٠/٢، والتخمير ٣٦/٢.

(١) ما بين القوسين زيادة من ب.

[أحكام التمييز]

متن (فيفرد إن كان جنسا إلا أن تقصد الأنواع، ويجمع في غيره، ثم إن كان بتنوين أو بنون التثنية جازت الإضافة، وإلا فلا. وعن غير مقدار مثل: خاتمٌ حديدا، والخفض أكثر. والثاني: عن نسبة في جملة أو ما ضاهاها نحو: طاب زيد نفسا، وزيد طيِّبٌ أبا، وأُبوّة، ودارا، وعلما. أو في إضافة نحو: يعجبني طِيبُه أبا، وأبوة، ودارا، وعلما، ولله دره فارسا. ثم إن كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه، جاز أن يكون له ولمتعلِّقه، وإلا فهو لمتعلِّقه، فيطابق فيهما ما قصد إلا أن يكون جنسا إلا أن تقصد الأنواع، إن كان صفة كانت له وطِبْقَه، واحتملت الحال)[1]

قال (رحمه الله): **(ثم إن كان بتنوين إلى آخره)** ليس بمطرد ولا بمنعكس، فإن قولنا: عندي المنوان سمنا، لم يجز الإضافة فيها[2]، وقولنا: خاتم فضة، ليس فيها تنوين ومع ذلك يجوز فيه الإضافة[3].

قوله: **(ثم إن كان اسما)** لقائل أن يقول: يحتمل أمرين: **أحدهما:** أن الاسم الذي وقع تمييزا عن المميز يصح أن يكون هو هو، والثاني: أعم[4] بمعنى أنه يصح أن يكون راجعا إليه في الجملة، والأول غير مراد[5]؛ لأنه مثّل بالأبوة في

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب١/٥٣٢.

(٢) قال الكيلاني في حاشيته ص١٨٦:" لقائل أن يقول: قد يوجد إبهام بنون التثنية مع امتناع الإضافة، كقولك: المنوان سمنا. ويمكن دفعه بأنه أراد ما لم يمنع مانع خارجي."

(٣) في ب: "تجوز الإضافة"

(٤) في ب: "عمم"

(٥) زيادة من ب.

الشرح، وهي/ لا تصح أن [تكون هي][1] هو، [وبتقدير أن يكون لمتعلقه][2]، فالثاني[3] إذن مراده، وعلى[4] هذا التقدير لم يكن فرق بين العِلْم والأبوة[5]، فإن [٤٥/أ] كل واحد منهما يصح أن يرجع إليه، والعِلْم لا يجوز أن يكون لمُتعلِّقه بناء على قوله[6]. وأيضا ينتقض بالمثال المذكور.

أما قوله: **(وإن كان صفة إلى آخره)** لقائل أن يقول: إنه منقوض بمثل: طاب زيد والدا[7]، فإنه يحتمل أن يكون [له وأن يكون][8] لمن ولده[9].

☆☆☆☆☆☆☆☆

[المستثنـــى]

متن (المستثنى متصل ومنقطع، فالمتصل هو المُخْرَج من متعدد لفظا أو تقديرا بـــ (إلا) وأخواتها. والمنقطع هو المذكور بعدها غير مخرج)[10]

قال (رحمه الله): **(المستثنى إلى آخره**[11]**)** ذكـــــر المصنف في الشرح[12]

---

(١) في الأصل وب: "يكون هو هو" وما أثبته من حاشية الكيلاني ص ١٨٦ وهو الصواب إذ الضمير يعود على الأبوة.

(٢) ما بين القوسين سقط من ب.

(٣) في ب: "والثاني"

(٤) في ب: "فعلى"

(٥) يعني في نحو: زيد طيب أبا وأبوة ودارا وعلما.

(٦) في ب: "والعلم لا يجوز أن يكون المبين بناء على قوله"

(٧) في الأصل: "والا" وهو تحريف. وما أثبته من ب.

(٨) ما بين القوسين سقط من ب.

(٩) انظر: حاشية الكيلاني ص ١٨٧.

(١٠) انظر شرح الكافية لابن الحاجب١/٥٣١.

(١١) زيادة من ب.

(١٢) انظر: شرح المقدمة الكافية في الإعراب١/٥٣٢.

مذاهب ثلاثة[١]: الأول: أن المستثنى مبين لغرض المتكلم[٢]. والثاني: أن المستثنى [والآلة والمستثنى][٣] منه، بمنزلة الباقي بعد الاستثناء، من غير تقدير أن كل واحد يدل على ما وضع له[٤]. والثالث: أن المستثنى منه متناول لجميع أفراده، فأخرج المستثنى نظرا[٥] إليه في نفسه من قَبْل الإسناد، ثم أسند إليه بعد الإخراج.

والحاصل[٦] أن المستثنى منه على هذا المذهب متناول/ للمستثنى بالنظر [٤٦/ب] إليه، غير متناول له بالنظر إلى الحكم. =

---

(١) أي: في تحقيق معنى الاستثناء؛ إذ كل استثناء على ما ذكر في حده لا يخلص عن لزوم الكذب والمحال؛ لأنه إذا قيل: جاء القوم إلا زيدا، فلا يخلو إما أن يكون (زيد) داخلا في القوم أو غير داخل، فإن كان داخلا فقد نسب الفعل إليه مع القوم، فلا يصح إخراجه من النسبة؛ إذ لو خرج بعد ذلك لكان منفيا عنه ما ثبت له، وإن لم يكن داخلا فلا يصح إخراجه. انظر: شرح الكافية لابن القواس ٢٤٢/١.

(٢) وهذا قول الأصوليين ــ كما سيذكر الجاربردي ــ فالاستثناء عندهم مثل التخصيص لا فرق بينهما إلا من جهة وجوب الاتصال بصيغ مخصوصة. انظر: شرح الكافية للرضي ٧٧/٢، والتبصرة في أصول الفقه للشيرازي ص١٦٤، ١٧٣(دار الفكر دمشق)

(٣) ما بين القوسين سقط من ب.

(٤) عبارة ابن الحاجب (٥٣٣/١): "ومنهم من قال: المستثنى منه وآلة الاستثناء والمستثنى جميعا لمعنى واحد من غير تقدير الأول لمعنى ثم أخرج منه الثاني، حتى كأن العرب وضعت للتسعة عبارتين، إحداهما تسعة، والأخرى: عشرة إلا واحدا." وهذا قول القاضي عبد الجبار. انظر: شرح الكافية لابن فلاح٧٠٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٧٧/٢، وشرح الكافية لابن القواس ٢٤٢/١.

(٥) في الأصل: "نظر" وهو خطأ. وما أثبته من ب.

(٦) في ب: "فالحاصل"

=وزيّف[1] الأولين وجعل المذهب الحق الآخر.

وزيّف الأول[2]: بأنه يبطل نصوصية (عشرة)[3]؛ لاستعمالها فيما وراء المستثنى. وبأنه يلزم خلاف إجماع النحويين، فإنهم اتفقوا على أن المتصل مخرج[4]. وهذا مذهب[5] حق، واختاره كثير من الأصوليين.

والجواب عن الأول: أنه[6] لا نسلم أنه يبطل النصوصية، فإن ثمة[7] مرادين: أحدهما: المراد باللفظ المستثنى منه بالنسبة إلى مدلوله. والآخر:

---

(١) أي ابن الحاجب فإنه قال في شرحه١/٥٣٦:" والمذهب الثالث هو المستقيم المندفع عنه الإشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم وهو أن المستثنى منه مراد به الجميع بالنظر إلى الأفراد من غير حكم الإسناد، فأخرج منه المستثنى على التحقيق، ثم حكم بالإسناد بعد تقدير الإخراج، ولذلك لا يحكم عالم باللغة على كلام متكلم بالإسناد فيما ذكره إلا بعد تمامه." وبيان ذلك: أنه إذا قيل: قام القوم إلا زيدا، فهم القيام بمفرده، وفهم القوم بمفرده، وأن منهم زيدا، وفهم إخراج زيد منهم بقوله: إلا زيدا، ثم حكم بعد ذلك بنسبة القيام إلى القوم بعد إخراج زيد. انظر: شرح الكافية لابن القواس١/٢٤٢.

(٢) انظر: شرح الكافية للمصنف ١/٥٣٣.

(٣) أي في قولهم: له عندي عشرة إلا واحدا، فالمتكلم عبر بالعشرة عن مدلولها الذي هو خمستان، وبإلا عن معنى الإخراج، وبالواحد على أنه مخرج، ولو كان بمثابة تسعة لم يستقم فهم هذه المعاني كلها. انظر: شرح الكافية لابن فلاح٢/٧٠٢، وابن القواس١/٢٤٢.

(٤) قال سيبويه (٢/ ٣٣٠): "باب لا يكون المستثنى فيه إلاَّ نصبا ؛لأنه مخرَجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهما. وهذا قول الخليل (رحمه الله)." وانظر: المقتضب٤/٤٠١،وشرح الكافية للرضي٢/٧٧

(٥) في ب: "المذهب"

(٦) سقط من ب.

(٧) في ب: "ثم"

المراد بالحكم بالنسبة إلى المستثنى منه، والمستثنى مبين للغرض الثاني، فلا تبطل[١] النصوصية؛ لأنه مراد باللفظ المستثنى منه.

ولا يلزم خلاف الإجماع[٢]؛ لأنه مخرج بالنسبة إلى ظاهر اللفظ، وعلى ما اختاره الشيخ يرد ما أورد على المذهب الأول من بطلان النصوصية؛ لأنه بعد الإخراج لم يكن المستثنى منه[٣] مراد، فيلزم استعماله/ في بعض أفراده، [٤٧/أ] وبذلك[٤] ينافي مذهب من يقول[٥]: الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي؛ لأنه لما وقع الإخراج قبل الحكم لا ينتقض الحكم، ولعل مذهبه يوافق مذهب الحنفية[٦].

---

(١) في ب: "يبطل" بالمثناة التحتية.

(٢) هذا هو الجواب عن الثاني.

(٣) سقط من ب.

(٤) في الأصل: "وبعد ذلك" وما أثبته من ب.

(٥) وهذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف في ذلك الكسائي فذكر أن المستثنى مسكوت عنه فإذا قلت: قام القوم إلا زيدا فهذا إخبار عن غير زيد بالقيام، وأما زيد فيحتمل قيامه وعدم قيامه وهو الأصل. انظر: الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية لابن علي الإسنوي ص٤٧٣. (دار عمان. ط الأولى)، وهمع الهوامع٢٦٨/٢.

(٦) قال الرازي في المحصول (٣/ ٣٩ مؤسسة الرسالة ط٣): "الاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات، مثال الأول قوله تعالى: ﴿...فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا...﴿١٤﴾﴾ [العنكبوت: ١٤]، ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ...﴿٤٢﴾﴾ [الحجر: ٤٢]. وزعم أبو حنيفة (رحمه الله) أن الاستثناء من النفي لا يكون إثباتا، قال: لأن بين الحكم بالنفي وبين الحكم بالإثبات واسطة وهي عدم الحكم، فمقتضى الاستثناء بقاء المستثنى غير محكوم عليه لا بالنفي ولا بالإثبات." وقد ضعف الجاربردي مذهب الحنفية فقال في السراج الوهاج٥٤٥/١:" وهو ضعيف عندي؛ لأنه يمكن أن=

[حكم ما يتعذر فيه إبدال المستثنى على اللفظ]

متن (وإذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع مثل: ما جاءني من أحد إلا زيد، ولا أحد فيها إلا زيد، وما زيد شيئا إلا شيء لا يعبأ به؛ لأن (من) لا تزاد في الإثبات و(ما) و(لا) تقدران عاملتين بعد الإثبات؛ لأنهما عملتا للنفي، وقد انتقض النفي بـ(إلا)، بخلاف: ليس زيد شيئا إلا شيئا؛ لأنها عملت للفعلية، فلا أثر لنقض معنى النفي لبقاء الأمر العاملة هي من أجله، ومن ثم جاز: ليس زيد إلا قائما، وامتنع: ما زيد إلا قائما)[1]

قال (رحمه الله)[2]: **(بخلاف ليس فإنها عملت للفعلية)**[3] **إن قلت:** إن فعليتها ليست إلا النفي؛ لأنه[4] ليس لها معنى غيره، وإذا بطل ينبغي أن يبطل عملها[5].

=يقال هكذا في جانب الإثبات، كما يقال: الاستثناء من الحكم بالإثبات من الحكم بالإثبات لا يستلزم الحكم بالنفي؛ لأنه أخص، فوجب أن لا يكون الاستثناء من الإثبات نفيا، وهو باطل بالاتفاق."

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب١/٥٥٠.

(٢) في ب: "قوله"

(٣) أي: لما كان نقض النفي في عمل ليس لا يبطل عملها جاز إبدال المستثنى بها على اللفظ بخلاف ما ولا؛ لأنه لا يلزم معها ما لزم مع ما ولا من الجمع بين المتناقضين. قال ابن القواس في شرح الكافية١/٢٤٨:" لا يقال ما ذكرتم من لزوم التناقض لازم في نحو: ليس زيد شيئا إلا شيئا لا يعبأ به؛ لأن ليس للنفي وما بعد إلا للإثبات، والبدل فيه من اللفظ جائز بالاتفاق؛ لأنا نقول: إنما يلزم ذلك أن لو كان عمل ليس لما فيها من النفي وهو ممنوع، بل إنما تعمل لما فيها من الفعلية لا للنفي، وذلك لأن ليس لها جهتان: جهة الفعلية وجهة النفي، وعملها إنما كان لأجل الفعلية، لا لأجل النفي."

(٤) في الأصل: "لأنها" وما أثبته من ب.

(٥) ذكر ذلك الغجدواني في شرح الكافية ص٢٥٥. وانظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص٦٥٣، وحاشية الكيلاني ص١٩٠.

قلت: إن لكل فعل معنى خاصا به يمتاز عن غيره، ومعنى عاما يشترك فيه الأفعال، والمقتضي[١] لعمل الأفعال المعنى العام، والمنتقض[٢] بالنفي إنما هو المعنى الخاص لا العام.[٣]

[مجيء (إلا) صفة بمنزلة (غير)]

متن (و(غير) صفة حملت على(إلا) في الاستثناء، كما حملت(إلا) عليها في الصفة، إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور، لتعذر الاستثناء مثل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ آلِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا...﴿٢٢﴾﴾[الأنبياء: ٢٢] وضُعِّف في غيره)[٤]

[قال (رحمه الله)][٥]: **(وحملت(إلا) عليها في الصفة)** إنما يستقيم قوله **(لتعذر الاستثناء)**[٦] تعريفا على مذهب من يقول: الاستثناء يخرج من الكلام ما[١]

---

(١) في الأصل: "المقتضي" بدون واو. وما أثبته من ب.

(٢) في ب: "المنتقض" بدون واو.

(٣) قال الحاجي عوض بعد أن أورد ذلك (ص٦٥٣): "فهذا الكلام لا يدفع الاعتراض بظاهره، وإن كان بالحقيقة مثبتا لأصل الكلام."

(٤) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٥٥٧.

(٥) ما بين القوسين زيادة من ب.

(٦) وأجاز سيبويه وأكثر المتأخرين وقوع(إلا) صفة مع صحة الاستثناء تمسكا بقول الشاعر:ـــ

وكل أخ مفارقه أخوه... لعمر أبيك إلا الفرقدان

وقوله عليه الصلاة والسلام: "كل الناس هالكون إلا العالمون، والعالمون كلهم هالكون إلا المخلصون، والمخلصون على خطر عظيم"

انظر: الكتاب ٢/٣١١، وشرح الكافية للرضي٢/١٢٩، وهمع الهوامع١/٢٥٤.

(١) سقط من ب.

لولاه لوجب دخول المستثنى، أما على مذهب من يقول: يصح [1] [الاستثناء من غير ذلك، حينئذ][2] فلا.

☆☆☆☆☆☆☆☆

[اسم لا النافية للجنس]

متن(المنصوب بـــ(لا) التي لنفي الجنس هو المسند إليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا أو مشابها به، مثل: لا غلام رجل ظريف فيها، ولا عشرين درهما لك. فإن كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به. وإن كان معرفة أو مفصولا بينه وبين(لا) وجب الرفع والتكرير، ونحو: قَضيةٌ ولا أبا حسن لها، متأول، وفي مثل (لا حول ولا قوة إلا بالله) خمسة أوجه: فتحهما، ونصب الثاني ورفعه، ورفعهما ورفع الأول على ضعف، وفتح الثاني. وإذا دخلت الهمزة لم تغير العمل، ومعناها: الاستفهام والعرض والتمني. ونعت المبني الأول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا مثل: لا رجل ظريفَ وظريفٌ وظريفاً، وإلا فالإعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل: لا أب وابناً، وابنٌ. ومثل: لا أبا له، ولا غلامي له، جائز تشبيها له بالمضاف لمشاركته في أصل معناه، ومن ثم لم يجز: لا أب فيها، وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه.)[3]

قال (رحمه الله): **(ومثل: لا أبا[1] له، ولا غلامي له إلى آخره)** خالف الشيخ سيبويه وقال: إنه مُشَبّه =

---

(١) أي: ما لولاه يصح دخوله. انظر: حاشية الكيلاني ص١٩٢.

(٢) ما بين القوسين زيادة من ب. انظر: حاشية الكيلاني ص ١٩٢.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٥٦٩.

(١) في الأصل: "أب" وما أثبته من ب. في اسم لا النافية للجنس إذا كان نكرة مفردة بلفظ الأب والأخ من الأسماء الستة، وذكر بعدها ما يصح إضافتها إليه، وفصل بينهما بلام=

=بالمضاف[1]، [وقـــــال سيبويه: إنه مضاف.][2] =

=الجر ثلاث لغات: أجودها: لا أب له، فـــ (أب) اسم لا، و(له) خبر أو صفة. الثانية: لا أباك بغير لام، وهي قليلة. الثالثة: لا أبا لك وهي التي ذكرها المصنف والشارح. انظر: شرح الكافية لابن فلاح١/٧٨٥، وشرح الكافية لابن القواس١/٢٦٤.

(١) وذلك خاص بلفظ الأب والأخ من الأسماء الستة وكذا المثنى والمجموع على حده إذا وليها لام الجر. انظر: شرح الكافية لابن الحاجب ١/٥٧٩. وهذا هو اختيار ابن مالك قال في شرح الكافية الشافية (١/ ٥٢٨): "وقد تسقط النون، وتثبت الألف فيقال: لا غلامي لك، ولا نعلي لزيد، ولا أبا لعمرو، ولا أخا له. ولا تفعل هذا إلا مع لام الجر. والوجه فيه أنه مشبه بالمضاف فعومل معاملته في حذف النون، وإثبات الألف. ووجه شبهة بالمضاف أن اللام وما جر بها صفة، والصفة مكملة للموصوف كتكميل المضاف إليه للمضاف. ولو جعلت اللام، وما جر بها خبرًا لثبت النون، وسقطت الألف لزوال شبه الإضافة."

(٢) ما بين القوسين زيادة من ب. قال سيبويه (٢/ ٢٧٦):" اعلم أن التنوين يقع من المنفى في هذا الموضع إذا قلت: لا غلامَ لك كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثلَ زيد. والدليل على ذلك قول العرب: لا أبا لك، ولا غلامَيْ لك، ولا مُسلمَيْ لك. وزعم الخليل (رحمه الله) أن النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة. وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أباك، في معنى لا أبالك، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطا كسقوطه في لا مثل زيد، فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذ كان المعنى واحدا، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثُنّي به في النداء، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به، وذلك قولك: يا تَيْم تَيْم عَدي." وتبع سيبويه في ذلك جمهور النحويين. انظر: المقتضب ٤/٣٧٤، والأصول في النحو١/٣٨٨، والمفصل ص ١٠٧، والخصائص لابن جني١/٣٤٣، وشرح الكافية للرضي٢/١٧٩، وهمع الهوامع١/٥٢٢.

=ورد الشيخ مذهبه بأمرين[١]: **أحدهما**: أن: لا أبالك، بمعنى: لا أب لك[٢]./ **والثاني**[٣]: أن (لا) لم يعهد دخوله على المعرفة[٤]. [٤٨/ب]

ولقائل أن يمنع أن معناهما واحد؛ لأن الأول معناه: لا أباك موجود، والخبر محذوف، و(لك) من تتمة الاسم. والثاني: معناه: لا أب موجود لك، فيكون من تتمة الخبر.[٥]

ونجيب عن الثاني: أنه وإن كان كذلك إلا أن حمله على المضاف أولى من حمله على المشبه؛ لأنه كما لم يعهد دخولها على المعرفة، كذلك لم يعهد إعراب (أب) بالحروف، وسقوط نون التثنية والجمع من غير إضافة، والظاهر أنهما يتعارضان، [ولكن تقوية مذهب سيبويه بأن الإضافة حيث أكدت باللام الملفوظة لا يوجب تعريفا، جمعا بين الحالين: حالة عدم اللام، وحالة وجوده][٦]

☆☆☆☆☆☆☆☆

---

(١) انظر: شرح الكافية١/٥٨٠.

(٢) ولا خلاف في أن: لا أب غير مضاف فوجب أن يكون لا أبا لك مثله.

(٣) زيادة من ب.

(٤) في ب: "المعرف". أي: من غير رفع وتكرير. وأجاب عن ذلك الرضي (٢/ ١٨٠): "والجواب: لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة، والغرض من الفصل باللام: ألا يرفع ولا يكرر، فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام."

(٥) قال الرضي (٢/ ١٨١): "والجواب أنهم اتفقوا على أن معنى الجملتين، أعني: لا أبا لك ولا أب لك سواء، ولم يتفقوا على أن: أبا لك، وأب لك بمعنى واحد، وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا، مع أن المسند إليه في إحداهما معرفة، وفي الأخرى نكرة، فالمسند، أي خبر (لا) في: لا أبا لك، محذوف، أي: لا أبا لك موجود، وأما في: لا أب لك، فهو (لك) أي: لا أب موجود لك، فالجملة الأولى بمعنى: لا كان أبوك موجودا، والثانية بمعنى: لا كان لك أب، ولا خلاف في اتحاد فحوى الجملتين مع كون المسند إليه في إحداهما معرفة وفي الأخرى نكرة."

(٦) ما بين القوسين زيادة من ب.

[المجـــرورات]

متن(المجرورات هو: ما اشتمل على علم المضاف إليه. والمضاف إليه: كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظا أو تقديرا مرادا)[١]

قال (رحمه الله): **(المجرورات إلى آخره) إن قيل:** حد المضاف إليه غير جامع[٢]؛ لأن الفعل قد يقع مضافا إليه، والجملة قد تقع أيضا[٣] مضافا إليها، وهما خارجان؛ لأنه قال: **(كل اسم)**[٤]. وأيضا هو تعريف المضاف إليه بالمنسوب إليه[٥]، وهما مترادفان، فيكون كتعريف الحركة بالنقلة، والإنسان بالبشر.

فإن[٦] **قلت:** لا نسلم أنهما مترادفان بل المنسوب إليه[٧] أعم؛ لأن الإضافة نوع من النسبة؛ لأنه لا بد من حروف جر لفظا أو تقديرا، بخلاف النسبة فإنه قد/ تكون بغير حرف جر. **قلت:** لا جائز أن يكون أحدهما داخلا في حقيقة الإضافة؛ لأن كلا منهما مُقسّمٌ لها، والمُقسّم للشيء لا يدخل في حقيقته. [٤٩/أ]

قلت: الجواب عن الأول: أنه تعريف المضاف إليه من الاسم؛ لأن البحث في قسم الأسماء[٨]. **وعن الثاني:** أن الإضافة أخص.

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٥٨٩.

(٢) في الأصل: "الجامع". وما أثبته من ب.

(٣) في ب: "والجملة أيضا قد تقع مضافا إليها"

(٤) انظر: حاشية ابن النحوية ١/١٩٨، وحاشية الكيلاني ص١٩٨.

(٥) زيادة من ب.

(٦) في ب "إن" بدون فاء.

(٧) زيادة من ب.

(٨) وأجاب ابن النحوية عن ذلك بأن المراد من كون المضاف إليه اسما كونه اسما في اللفظ أو التقدير، فإذا أطلق الأعم منهما تناولهما، والمضاف إليه إذا كان جملة فهو اسم تقديرا. انظر: حاشيته على الكافية١/١٩٨.

قوله: مقسم إلى آخره. قلت: المقسم لها اللفظية والتقديرية، أما حرف الجر فلا [١]. هذا ولقائل أن يقول: إنه[٢] مختل بمثل: ضارب زيد، وحسن الوجه[٣]، فإن كل واحد من (زيد) و(الوجه) مضاف إليه، وهو خارج[٤]. والحد أعم من المحدود اصطلاحا.

[**أما الجواب عن الأول** فإن حرف الجر أيضا مقدر في الإضافة اللفظية كما صرح به بعضهم[٥]. **وأما الثاني**][٦] فإنا لا نسلم أن مثل: مررت[٧] بزيد، والمال لزيد، مضاف إليه بحسب الاصطلاح، وإن كان مضافا إليه معنى، اللهم إلا أن يقال: إنه جرى على مصطلح متَّخذٍ من عنده، فحينئذ لا نزاع في الاصطلاح[٨].

---

(١) انظر: حاشية الكيلاني١٩٩.

(٢) زيادة من ب.

(٣) في ب: "والحسن الوجه"

(٤) من جهة أنهما لا يقدر فيهما حرف الجر. انظر: حاشية الكيلاني ص١٩٩.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ص ١٨٠٤، وشرح التسهيل للمرادي ص٧٤٥.

(٦) ما بين القوسين زيادة من ب.

(٧) في الأصل: "من رب" وهو تحريف. وما أثبته من ب.

(٨) قال الرضي (٢/ ٢٠١): "بنى الأمر على أن المجرور بحرف جر ظاهر مضاف إليه، وقد سماه سيبويه أيضا مضافا إليه، لكنه خلاف ما هو المشهور الآن، من اصطلاح القوم، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه، أريد به: ما انجر بإضافة اسم إليه، بحذف التنوين من الأول للإضافة، وأما من حيث اللغة فلا شك أن (زيدا) في قولك: مررت بزيد: مضاف إليه، إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر. "وانظر: الكتاب ٤١٩/١.

[التـــوابع]

متن (التوابع: كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة.)[١]

قال (رحمه الله): **(التوابع إلى آخره) إن قلت:** إن أراد بالوحدة الوحدة الشخصية، فالحد غير جامع لخروج العطف بالحروف[٢] والبدل/ فإن الجهة متعددة بالشخص؛ لأن العامل فيها مكرر، وإن أراد الوحدة النوعية فغير مانع [٥٠/ب] لدخول مثل: كَسَوْتُ عَمراً جُبّةً، وعلَمْتُ زيداً فاضلاً، وأعْطَيْتُ زيداً دِرهماً.[٣]

قلت: أراد بالوحدة الوحدة الشخصية، والحد جامع. قوله: "**يخرج العطف بالحرف**[٤] **إلى آخره**". **قلت:** لا نسلم فإن المقتضي لإعراب التابع والمتبوع المعنى القائم بالمتبوع. قوله: تكرر العامل يوجب تعدد المقتضي. **قلنا:** لا نسلم [تكرر العامل، ولو سلمنا فلا نسلم تعدد الجهة المقتضية للإعراب؛ إذ الجهة القائمة بالمتبوع هي المقتضية لإعرابه، والإعراب تابعه[٥]. أو نقول: أراد بالوحدة الوحدة النوعية[٦].

قوله: الحد غير مانع إلى آخره، قلت: لا نسلم][٧] وذلك أن المقتضي فيما ذكر واحد بالجنس، فإن المفعولية المطلقة تقتضي النصب المطلق، وكونه

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٦٢٣.

(٢) في ب: "الحرف".

(٣) انظر: حاشية ابن النحوية١/٢١٣، وشرح الكافية للحاجي عوض ص ٧٢٢.

(٤) زيادة من ب.

(٥) انظر: حاشية ابن النحوية ١/٢١٣، وشرح الكافية للنجراني٢/٢٠٦(رسالة ماجستير).

(٦) انظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص ٧٢٢، شرح الكافية للدولت آبادي ص١٤٧، وحاشية الكيلاني ص ٢٠٩.

(٧) ما بين القوسين زيادة من ب.

مفعولا أولا يقتضي النصب الخاص به؛ ولذلك لو قدمت المفعول الثاني في مثل: علمت زيدا فاضلا، لم يخرج بتقديمه عن كونه ثانيا.[١]

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون إعراب التوابع لأجل معنى التابعية، أعني كونه صفة وعطفا وبدلا وتأكيدا ؟ **قلت:** لأنه[٢] يلزم أن تكون التوابع ليست بتوابع.

☆☆☆☆☆☆☆☆

[النعـــت]

متن (النعت: تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا. وفائدته: تخصيص أو توضيح، وقد يكون لمجرد الثناء أو الذم أو التأكيد مثـــل: ﴿ ...نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴿١٣﴾ ﴾[الحاقة: ١٣]...وتوصف النكرة بالجملة الخبرية، ويلزم الضمير. ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو: مررت برجل عالم، ونحو: مررت برجل حسن غلامه....والمضمر لا يوصف ولا يوصف به، والموصوف أخص أو مساو، ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله، وإنما التزم وصف باب(هذا)بذي اللام للإبهام، ومن ثم ضعف: مررت بهذا الأبيض، وحسن بهذا العالم)[٣]

---

(١) انظر: شرح الكافية للأصفهاني ٧٧/١، ٧٨(رسالة دكتوراه)، وحاشية السيد على الرضي ٢٩٨/١.

(٢) في الأصل "لا". وما أثبته من ب.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب٦٢٤/١.

قال (رحمه الله): **(الوصف[1] تابع إلى آخره) إن قلت:** إن[2] الوصف بحال متعلق الشيء خارج/ عن الحد[3] مع أنه من جملة المحدود[4]. [٥١/أ]

فالجواب[5] أن الموصوف يكتسي في مثل هذه الصفة معناها لاستمرارها، فيكون دالا على معنى في المتبوع. وهذا الجواب مستقيم بالنسبة إلى الصفات الثابتة، أما بالنسبة إلى الصفات الحادثة فلا؛ فلأن[6] مثل: مررت[7] برجل قائمٍ غلامه، لا يتصف[8] الموصوف بوصف متعلقه[9]. وما قيل من الإشكال بمثل: أيها الرجل، وهذا الرجل. ذكر المصنف جوابا وسؤالا في شرح المفصل[1].

---

(١) أراد بالوصف هنا النعت فهما عند النحويين بمعنى واحد وإن كان الذي في الكافية هو لفظ (النعت) قال الحلبي في شرح الكافية١/٢٦٥: "المتكلمون بين الوصف والصفة، فالوصف عندهم لفظ الواصف ككريم وعالم وغير ذلك، والصفة: هي المعنى القائم بالموصوف، وعند النحويين: الوصف والصفة والنعت بمعنى واحد".

(٢) زيادة من ب.

(٣) لأنه لا يدل على معنى في متبوعه وإنما في متعلق متبوعه ؛ ولهذا زاد ابن القواس في حد النعت: أو في متعلق متبوعه ؛ ليدخل ها النوع في حد النعت. انظر: شرح الكافية لابن القواس١/٢٨٨.

(٤) وأجاب الأصفهاني عن ذلك بقوله (١/٨٣): "والجواب أن الموصوف بسبب ملابسته للمتعلق اكتسى من وصف المتعلق هيئة، فيكون وصف المتعلق دل على معنى في المتبوع."

(٥) في ب "والجواب"

(٦) في ب "فإن"

(٧) في الأصل "من رب" وهو تحريف. وما أثبته من ب.

(٨) في ب "ينتقص" وهو تحريف.

(٩) قال الأصفهاني بعد أن أورد هذا الجواب والاعتراض عليه بمثل ما ذكره الجاربردي (١/٣٨): "ولا يخفى أنه لا يرد هذا الجواب على الوجه الأول."

(١) أي ذات الموصوف.

قال بعض المحققين: قول الشيخ: **(الموصوف أخص أو مساو)** ليس على ظاهره؛ لأن الوصف مُعرِّف للموصوف[١]، والمُعرِّف أعرف من المعرَّف، فإذن المراد بقوله[٢]: الموصوف أخص أو مساو[٣] بحسب الوضع دون الاستعمال، مثل: زيد الفاضل، فإن (زيدا) بالنسبة إلى الوضع أخص، أما[٤] بالنسبة إلى الاستعمال فـ (الفاضل) أخص.

وأقول على هذا الكلام مؤاخذة فإنه[٥] إن أراد بأن الوصف[٦] مُعرِّف[٥٢/ب] للموصوف أنه يجعله معرفة بعدما كان نكرة فهو ممنوع، أما في المعارف لامتناع/ تحصيل الحاصل، وأما في النكرات فلوجوب كون الوصف نكرة، والوصف بالنكرة لا يفيد تعريفا. وإن أراد أنه يستقل ليبيّن ذاته[١]، فليس كذلك؛ لأنه[٢] لا يدل على ذات معينة. وإن أراد أنه ميزه عن غيره في الجملة فَمُسلَّمٌ،

---

(١) هذا على أن المراد بالأخص الأعرف. وذهب بعضهم إلى أن المراد به الأخص المنطقي وهو ما يكون مستلزما للشيء من غير عكس مثلا إذا قلت: مررت بزيد الطويل، فالطويل أعم من الموصوف، لأن الطول كما يكون لزيد يكون لعمرو وغيرهما، وزيد الممرور به لا يكون إلا طويلا، ودليل هؤلاء على أن الصفة يجب كوتها عامة بهذا المعنى أنها لو اختصت بالموصوف وتساوت لا تحتاج إلى ذكر الموصوف، بل يكتفى بها، نحو رأيت الإنسان الآدمي. انظر: شرح الكافية للحلبي ٢٦٧/١.

(٢) في ب "مراد الشيخ"

(٣) زيادة من ب.

(٤) سقط من ب.

(٥) في ب "فإن"

(٦) في ب "الموصوف" وهو تحريف.

(١) أي: الوصف.

(٢) قال: "فإن قيل قولكم: جاءني هذا الرجل، صفة باتفاق النحويين المحققين، وهو لفظ يدل على ذات هي المقصود، فيكون صفة ما هو غير صفة ومدلوله واحد. والجواب عنه=

ولكن لا نُسلِّم على هذا أنه يجب أن يكون المُعرِّف أعرف، بل يجوز أن يكون الموصوف أعرف، ومع ذلك فيه جهة لبس[١]، والوصف وإن كان ليس في درجته يرفع ذلك اللبس، و مثل ذلك ما ذكره الشيخ في عطف البيان حيث دفع قول القائل[٢] بأن عطف البيان يجب أن يكون أشهر[٣]، ثم إن سُلِّم إلا أنه كما

=من وجهين: أحدهما أن الصفة تطلق باعتبارين مختلفين لا يجمعهما حد واحد، فالحد المذكور هو الحد العام، وإذا قصد حده حد بحد آخر فقيل: هي أسماء الأجناس الجارية على الأسماء المبهمة. والآخر: أن تقول: هو مندرج تحت الحد الأول، وبيان اندراجه هو أن (الرجل) في قولك: جاءني ها الرجل، ولم يجئ إلا بعد تقدم لفظ يدل على ذات ثمّ يخيل إبهام في الحقيقة التي تتميز بها الذات فلم يأت(رجل) ههنا إلا لتبيين المعنى الذي يميز به الذات، فهو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود، وهو عين ما ذكرناه في الحد العام." الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٢/١، ٤٤١.

(١) في الأصل "ليس" وهو تصحيف. وما أثبته من ب.

(٢) في الأصل "يدفع قول للقائل". هو قول الجرجاني والزمخشري والجزولي وابن عصفور. انظر: شرح الجمل لعبد القاهر ص٢٦٧، والمقتصد في شرح الجمل ص٩٢٧، والمفصل للزمخشري ص١٥٩، والمقرب٢٤٨/١، والمقدمة الجزوليةص٧٠.

(٣) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ٦٦٨/١:" واشتراط بعضهم أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، غير لازم فإنه ليس هو المقصود بالنسبة ليعتبر فيه ذلك، وإنما جاء موضحا، وقد يوضح الشيء الشيء عند اجتماعهما، وإن كان الأول أوضح من الثاني لو افترقا، ألا ترى أنه لو كان جماعة كل واحد منهم يكنى (أبا محمد) وأحدهم اسمه (عبد الله) والآخر (عبد الرحمن) والآخر (عبد الرحيم)، فإذا قلت: جاءني أبو محمد عبد الله، أوضحت ما كان محتملا، وإن كان (أبو محمد) أوضح من (عبد الله) لو انفرد." وقد تابعه ابن مالك في رد ذلك أيضا وذكر أنه مخالف لمذهب سيبويه حيث قال في شرح الكافية الشافية بعد أن عزا القول بذلك للجرجاني والزمخشري (٣/ ١١٩٣): "وليس بصحيح؛ لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة. النعت في المشتق. ولا يشترط=

أصلح كذلك أفسد، فإن الشيخ قال بعده: (أو مساو)، والمعرَّف لا يجوز أن يكون مساويا للمعرِّف في الجهالة، ولا عليه دعوى أخصية الوصف بحسب الاستعمال هنا مثلا: رجل عالم، فإن مدلول الأول واحد من أفراد ما صدق عليه (رجل)، ومدلول الآخر واحد مما صدق عليه (عالم). فإن قال:(عالم) أخص بحسب الوجود. قلنا: إن سُلِّم فبقرينة خارجة في هذا المثال، أما في مثل/ (أسود) و(أبيض) فلا يتأتى له هذه الدعوى.(١) [٥٣/أ]

☆☆☆☆☆☆☆☆

[عطف النسق]

متن (العطف: تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ــ وسيأتي ــ مثل: قام زيد وعمرو.)(٢)

قال (رحمه الله): **(العطف إلى آخره) إن قلت:** إنه(١) ينتقض ببدل الكل عن الكل، فإنه مقصود مع متبوعه للاستلزام(٢). **قلت:** لا نُسلِّم أن متبوعه مقصود

=زيادة تخصص النعت فلا يشترط زيادة تخصص عطف البيان، بل الأولى بهما العكس؛ لأنهما مكملان. وقد جعل سيبويه "ذا الجمة" من "يا هذا ذا الجمة" عطف بيان مع أن تخصص (هذا) زائد على تخصصه، فعلم أن مذهب الجرجاني، والزمخشري في ذلك مخالف لمذهب سيبويه. "وينظر في هذه المسألة: الكتاب ١٨٩/٢، والمقتضب ٢٢٠/٤، وابن يعيش ٧١/٣، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣٣٨١/٧، والتصريح٢ /١٤٩، والهمع ١٥٩/٣.

(١) انظر: شرح الكافية للأصفهاني١٠٢/١، ١٠٣، وحاشية الكيلاني ص ٢١٨.

(٢) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب٦٣٦/١.

(١) زيادة من ب.

(٢) أي قصد الثاني يستلزم قصد الأول. وقد سمى ابن مالك بدل الكل بالكل بالمطابق وذكر أن تسميته بذلك أولى من تسمية النحويين له ببدل الكل من الكل، فإن المطابق عبارة=

في قصد المتكلم، بل جاء به لابتناء البدل عليه، والمقصود هو البدل دونه، ولذلك دخل في حد البدل.[١]

☆☆☆☆☆☆☆☆

[المبني من الأسماء]

متن (المبني: ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مركب، وحكمه ألا يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا.)[٢]

قال (رحمه الله): **(المبني ما ناسب مبني الأصل إلى آخره)** إن كان المراد بالمناسبة: المشابهة فيدخل في الحد ما ليس منه، وهو ما لا ينصرف؛ فإنه شابه مبني الأصل[٣]، وإن أراد غيره فليبين [ليتصور أولا، ثم يتكلم عليه ثانيا][٤]. وأيضا الفعل المضارع معرب وإن وقع غير مركب؛ لأن الموجب لإعرابه ليس هو التركيب مع أنه ناسب الفعل الماضي في دلالته على الحدث بجوهره، وعلى الزمان بصيغته[١]. ومن الأسماء ما هو غير مركب وهو يختلف آخره لاختلاف[٢] العامل، وهذا الاختلاف من خواص المعرب، فإذن بعض ما ليس

=صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء، وذلك غير مشترط. انظر: شرح الكافية الشافية٣/١٢٧٧.

(١) قال الحاجي عوض في شرحه على الكافية ص ٧٣٨: "المبدل منه ليس بمقصود أصلا في غرض المتكلم." و انظر: حاشية الكيلاني ص٢٢٠.

(٢) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٦٧١.

(٣) زيادة من شرح الكافية للأصفهاني ١/٢١٣. والمراد بمبني الأصل: الفعل الماضي والحروف وأمر المخاطب.

(٤) زيادة من شرح الكافية للأصفهاني.

(١) في الأصل: "وبصيغته على الزمان" وما أثبته من ب.

(٢) في ب "باختلاف"

بمركب [معرب. وإنما قلنا: إنه][1] مختلف آخره لاختلاف العامل[2]؛ لأن المراد باختلاف الآخر ليس ما هو/ بالفعل؛ لأن مثل: جاء زيد، معرب مع عدم الاختلاف بالفعل، وإذا كان الاختلاف بالفعل غير مراد فالمراد قوة الاختلاف، ومثل: زيد، بكر، عمرو، واحد، اثنان، مما هو يختلف آخرها بالقوة، فيكون [٥٤/ب] معربا، فإذن قوله: أو وقع غير مركب باطل[3]. ثم إنه ذكر في الحد حرف العناد[4]، وحرف العناد يعني[5] أن القسمين متعاندان، وهما غير متعاندين؛ لأن ما ناسب مبني الأصل أعم من قوله: أو وقع غير مركب، والعام لا يعاند الخاص.

[والجواب عن الأول: أن المراد بالمناسبة المشابهة الخاصة الموجبة للبناء، مثل أن يكون الاسم متضمنا لمعنى مبني الأصل، إلى غير ذلك من المناسبات][6].

---

(١) ما بين القوسين زيادة من ب.

(٢) في ب:" باختلاف العوامل"

(٣) انظر: حاشية الكيلاني ص ٢٣٨.

(٤) وهو (أو).

(٥) في الأصل: "ينبني" تحريف. وما أثبته من ب.

(٦) ما بين القوسين زيادة من ب. وقد ترتب على هذا السقط من الأصل خطأ في ترتيب الأجوبة حيث عد الجواب الثاني أولا، والثالث ثانيا، والرابع ثالثا. وقد رد الأصفهاني هذا الجواب بقوله في شرح الكافية(٢١٥/١):" وهذا الجواب لا يستقيم، فإن المصنف قال: المناسبة أعم من المشابهة.. فتفسيرها بالمشابهة الخاصة غير صحيح." وقد فسر ابن الحاجب المناسبة بالمشابهة لمبني الأصل كما ذكر الجاربردي في شرح الكافية حيث قال (٦٧١/١): " فقوله "ما ناسب مبني الأصل" تنبيه على أن البناء يكون لمشابهة ما كان مبنيا بالأصالة إن وجد فيه سبب الإعراب وهو التركيب الإسنادي. "بينما ذكر في شرح المفصل أن المناسبة أعم من المشابهة حيث قال(٤٥٧/١): "ثم قال: وسبب بنائه=

وعن الثاني: أنه عرف المبني من الأسماء فلا يدخل عليه الفعل المضارع، وكأنه قال: اسم ناسب [مبني الأصل][1] أو اسم وقع غير مركب[2]. **وعن الثالث:** أنه وإن كان الخبر في الجملة الأولى هو المبتدأ في الجملة الثانية فلا نسلم صدق الجملة الثانية، وإن كان غيره فلا نسلم لزوم بعض ما ليس بمركب معرب من هذا القول، والحاصل أن إمكان وجود الخاصة [يدل على إمكان وجود ذي الخاصية][3]، أما على وجوده/ فلا. **وعن الرابع:** أن بينهما [أ/٥٥]

=مناسبته ما لا تمكن له، فقال: مناسبة ولم يقل: مشابهة؛ لأن بعض المبنيات ليس مشابها لما لا تمكن له كالمضاف إلى المبني، وكباب فجار وفساق." ولهذا قال الكيلاني في حاشيته على الكافية (ص ٢٣٧) بعد أن نقل عنه التفسيرين: "وما ذكر في شرح المفصل مناسب لسياق المفصل، غير مناسب لسياق الكافية؛ لأن المصنف عرف المعرب بالمركب الذي لم يشبه مبني الأصل، فلو أراد بالمناسبة هنا أعم من المشابهة يكون باب نزال وكذا جميع ما عده مناسبا غير مشابه إذا وقع في التركيب مبنيا وعربا، أما كونه مبنيا فلأنه مناسب، وأما كونه معربا؛ فلأنه مركب غير مشابه، وصاحب المفصل لما لم يعرف المعرب بما عرفه المصنف يمكن تنزيل كلامه على ما ذكره المصنف في المناسبة."

(١) زيادة من شرح الكافية للأصفهاني١/٢١٥.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب، وفيها "كأداتي الخاصة" وما أثبته من شرح الكافية للأصبهاني، وعبارته أكثر وضوحا من كلام الجاربردي هنا ونص كلامه (١/٢١٥): "وعن الثالث: أن المحمول في الجملة الأولى من مقدمتي القياس مأخوذ بالإمكان فالموضوع في المقدمة الأخرى إن كان مأخوذا كذلك فلا نسلم صدق المقدمة الثانية، فإن إمكان وجود الخاصة لا يقتضي وجود ذي الخاصية بل يقتضي إمكانه، وإن كان مأخوذا بالفعل فنسلم صدقها، ونمنع إنتاج القياس المذكور للنتيجة، فإنه حينئذ الوسط غير متحد، وشرط إنتاجه اتحاد الوسط."

معاندة من حيث العموم والخصوص من وجه، فصح إدخال حرف العناد.[١]

[المركبات]

متن (المركبات: كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة، فإن تضمن الثاني حرفا بنيا، كـ خمسة عشر، وحادي عشر، وأخواتهما إلا اثني عشر، وإلا أعرب الثاني كـ بعلبك، وبني الأول في الأفصح.)[٢]

قال (رحمه الله): **(المركبات كل اسم من كلمتين)** الأولى أن يقول: المركب[٣]، ثم إن قوله: **(كل اسم إلى آخره)** يتناول الأعلام، أما مثل: أحد[٤] عشر إلى آخره فلا؛ لأنه اسمان. وله أن يقول: إنه بعد التركيب صار كأنه اسم، ولذلك قد[٥] يذهل الذهن عن الالتفات إلى معنى جزئه على التفصيل.[٦] **إن قلت:** إنه يعرف المركب المبني، وكما عرفه ليس بجامع لخروج الجملة عن الحد وهو مركب مبني، ولا مانع لدخول (حضر موت) و(بعلبك)؛ لأنه غير منصرف، وكل ما لا ينصرف معرب.

---

(١) انظر: شرح الكافية للأصبهاني١/٢١٥، وحاشية الكيلاني ص ٢٣٨. وقد ذكر ابن الحاجب في شرحه على الكافية(١/٦٧٢) أن (أو) هذه ليست مما يفسد بها الحد؛ لأن المراد هاهنا ما كان على أحد هذين الوصفين، وإنما يفسد الحد بها إذا كان المراد بها الشك"

(٢) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٧٥٦.

(٣) انظر: شرح الكافية للأصفهاني٢/٤٤٥.

(٤) في ب: "إحدى"

(٥) زيادة من ب.

(٦) انظر: المصدر السابق.

قلت: الجواب عن الأول: أنه يعرف المركب الذي يكون التركيب سببا لبناء الأجزاء، وكل واحد[١] منهما يتصور فيه الإعراب عند وجود المقتضي لولا سبب البناء، لا المركب المبني مطلقا[٢].

وعن الثاني: أن الحد لا يختل به؛ لأنه من أفراد المحدود مـــن وجه وإن كان/ خارجا من الوجه المذكور.[٣] [٥٦/ب]

☆☆☆☆☆☆☆☆

[المضمـــر]

متن (المضمر: ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما)[٤]

---

(١) في الأصل: "ولواحد" وما أثبته من ب.

(٢) انظر: حاشية الكيلاني ص ٢٦٤.

(٣) قال الأصفهاني في شرح الكافية ٢٤٦/٢: "فإن قيل: هذا الحد غير مطرد وغير منعكس، أما أنه غير مطرد لصدقه على حضر موت وبعلبك ونحوهما لا يكون من هذا القبيل، فإنه مبني ونحوهما غير منصرف، وغير المنصرف معرب، وأما أنه غير منعكس لخروج الجملة عنه، والجملة مركب مبني. أجيب عن الأول: بأنهما من أفراد المحدود من وجه، وإن كان خارجا من الوجه المذكور، وعن الثاني: بأن المراد بالمركب المبني هو الذي يكون التركيب سببا لبناء الأجزاء لا المركب مطلقا." وانظر: شرح الكافية للمصنف ٧٥٨/١، وشرح الكافية لابن القواس ٢٧٣/١، وشرح الكافية للحاجي عوض ص٨٣٨ .

(٤) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٦٧٥/١.

قال (رحمه الله): **(المضمر ما وضع إلى آخره)** الأولى أن يقول: ما وضع للمتكلم[1] أو المخاطب إلى آخره[1]؛ لأن المضمر من المعارف فلا يصح أن يكون مسماه غير معين[2]، وأيضا ليدخل فيه المثنى والمجموع، وكذلك يجب أن يعرف أسماء الإشارة[3].

☆☆☆☆☆☆☆☆

[المعـرفة والنكـرة]

متن (المعرفة والنكرة، المعرفة: ما وضع لشيء بعينه، وهي المضمرات والأعلام والمبهمات وما عرف باللام أو النداء، أو المضاف إلى أحدهما معنى. والعلم: ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد. وأعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب.)[4]

---

(١) في الأصل:" لمتكلم" وما أثبته من ب.

(١) سقط من ب.

(٢) وقد حده ابن مالك بقوله: هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته. (شرح التسهيل ١/١٢٠) وقد رد الحاجي عوض هذا الاعتراض بقوله في شرح الكافية ص٧٧٢: ولا يقال: إن هذا التعريف منقوض بلفظ المتكلم و المخاطب والغائب؛ لأن الأول منها يصدق عليه أنه وضع لمتكلم وكذلك الكلام في الثاني والثالث، فإنه يصدق عليهما أنهما وضعا لمخاطب وغائب؛ لأنا نقول: معنى الكلام ما وضع لعبر به المتكلم عن نفسه أو مخاطبه أو غائبه. " وانظر: حاشية الكيلاني (ص ٢٤٠).

(٣) عرف أسماء الإشارة بقوله: "ما وضع لمشار إليه" (شرح الكافية ١/٧١٥) قال الرضي (٢/ ٤٠٢): "ويدخل في حده لفظ المتكلم والمخاطب، إلا أن يقال: ما وضع لمتكلم به، أو لمخاطب به، أي للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع، وللمخاطب به، وكذا في حد أسماء الإشارة، ينبغي أن يقيد فيقال: ما وضع لمشار إليه به حتى لا يدخل لفظ (المشار إليه)."

(٤) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب ١/٧٨٦.

قال (رحمه الله): **(المعرفة: ما وضع إلى آخره) إن قلت:** إن الحد مخرج ما هو من المحدود، فإن المحلى باللام[١] والمضاف إلى أحد المعارف ليس كل واحد[١] منهما بموضوع لمعنى معين؛ لأن التعيين إنما كان باللام أو الإضافة[٢]. وأيضا إن كان المراد بقوله: تعيين[٣] الواحد بالشخص فيخرج غير العلم؛ لأن ما عداه مما لا[٤] يتعين بحسب الشخص لصدقه على كثيرين، وإن أراد به التعيين النوعي فالنكرة[٥] كذلك. وقوله: **(أعرفها المضمر)** ممنوع؛ لأن العلم أخص؛ لأنه غير متناول لغير[٦] الواحد بالشخص، بخلاف المضمر المتكلم[٧].

---

(١) في ب:" بالألف واللام"

(١) سقط من ب.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي٣/٢٣٤، وحاشية الكيلاني ص ٢٧٧.

(٣) في ب:" بعينه"

(٤) في ب: "لم"

(٥) في الأصل: "المذكر" وهو تحريف. وما أثبته من ب.

(٦) في الأصل: "غير" وما أثبته من ب.

(٧) وأجاب عن ذلك الحاجي عوض في شرحه على الكافية (ص٨٧٦) بأن المراد بالأعرفية أن يكون أبعد عن اللبس قال: "وهذا مراد من قال: الأعرفية عدم إدخال الأغيار بكون الضمائر أعرف من العلم، إذ فيه يتصور الالتباس وإن كان بأوضاع متعددة بخلافها."
وللنحاة في أعرف المعارف وترتيبها مذاهب كثيرة: فمنهم من ذهب إلى أن أعرفها المضمر ثم الأعلام ثم أسماء الإشارة ثم المعرف باللام والموصولات وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة. ومنهم من ذهب إلى أن أعرفها العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعزي ذلك للكوفيين، وهو اختيار الجاربردي. ومنهم من ذهب إلى أن أعرفها اسم الإشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام ونسب ذلك لابن السراج. انظر تفصيل ذلك في: الإنصاف٢/١٠٧ (م١٠١)، وأسرار العربية ص٣٠١، وابن يعيش٥/٨٧، والرضي٢/٣١٢، والتذييل٢/١١٢.

قلت: الجواب عن الأول قد سبق[١]. **وعن الثاني:** أنه أراد بعينه الواحد بالشخص. قوله: يخرج عنه[٢] ما[٣] عدا العلم.

قلت: لا نسلم، قوله: لصدقه/ على كثيرين. **قلت:** الكثرة في[٤] أفراد [٥٧/أ] المُسمَّى لا فيه، بل المسمى متعين تعينا واحدا بالشخص، وتعدد المسمى في الخارج لا ينافي تعيينه؛ لأن المسمى هو المتعين[٥]. [أو يقول: أراد بعينه الواحد بالنوع][٦] واشترط فيه أن يلزمه إحدى التعيينات الخارجية فلا يرد النكرة.

☆☆☆☆☆☆☆☆

[أسماء العدد]

متن (أسماء العدد: ما وضع لكمية آحاد الأشياء، أصولها اثنتا عشرة كلمة، واحد إلى عشرة، ومائة وألف.)[٧]

قال (رحمه الله): **(أسماء**[١] **العدد ما وضع إلى آخره) إن قلت:** هذا الحد صحيح إن لم يجعل الواحد من العدد، أما إذا جعلنا فلا؛ لأنه يكون تعريفا

---

(١) قال الكيلاني في الجواب عن هذا الإيراد في حاشيته (ص٢٧٧) : "المراد من الوضع أعم من أن يكون المجموع أو أجزاءه "وذكر ابن جماعة في شرحه على الكافية (ص٢٣٤) أنه لو قال في حد المعرفة: ما علق على شيء كان أولى ؛ لأن المفهوم من الوضع وضع الواضع الأصلي، فيرد المنقول والمعرف باللام.

(٢) سقط من ب.

(٣) في الأصل: "عما" تحريف. وما أثبته من ب.

(٤) في ب: "على"

(٥) انظر: حاشية الكيلاني ص ٢٧٧.

(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل.

(٧) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٧٩٠.

للشيء بأحد أفراده، وأيضا ينتقض بمثل ذراع وذراعان، وباع وباعان، وأمثال ذلك.

قلت: الجواب عن الأول: أنه لم يُعرِّف حقيقة العدد حتى يلزم ذلك، بل عرف الاسم وهو يفيد معرفته[٢]. **وعن الثاني:** أنه وضع لبيان كمية الأجزاء لا لبيان كمية الآحاد[٣].

---

(١) في ب:"اسم"

(٢) قال ابن الحاجب في شرحه على الكافية (٧٩٠/١) بعد أن ذكر حد اسم العدد:" فيندرج فيه واحد واثنان؛ لأنهما من أسماء العدد عند النحويين، وإن لم تكن من العدد عند كثير من الحُسّاب، وهو خلافي لفظي لا معنوي، وبيان دخولهما أنه لو قيل: كم عندك؟ لصح أن تقول: واحد أو اثنان. ثم قال: وأما كونهما من العدد عند النحويين فلإطباقهم على عد واحد واثنين مع ثلاثة وألف." أما أن الحُسّاب لم يجعلوا الواحد من العدد فلأنهم عرفوا العدد بأنه: ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين على السواء، فمثلا اثنان حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة، ومجموعهما أربعة، ونصف الأربعة اثنان. أما الواحد فليس له حاشية سفلى تضم مع العليا؛ لذا لم يجعلوه من العدد. انظر: التصريح٤٤٦/٢، والنحو الوافي ٥١٧/٤ حاشية رقم(١).

(٣) قال الحاجي عوض في شرحه على الكافية (ص٨٧٨): "وما يقال: إن الذراع داخل في الحد لكونه موضوعا لكمية آحاد الأشياء، ليس بشيء لأنا لا نسلم وضعه لذلك بل وضعه للآلة التي يعرف باستعمالها كمية آحاد الأشياء." وانظر: حاشية الكيلاني ص٢٨٢.

الذراع: ما بين طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطي، استخدمها العرب كوحدة لقياس الطول وهي تعادل تقريبا ٥٠ سم (اللسان٩٣/٨(ذرع) والباع ويقال البوع أيضا: هو قدر مد اليدين وما بينهما من البدن. (اللسان١٢/٨(بوع).

[المثنـــى]

متن (المثنى: ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبله، ونون مكسورة ليدل على أن معه مثله من جنسه)[١]

قال (رحمه الله): **(المثنى ما لحق آخره إلى آخره) إن قلت:** هذا الحد منكسر لدخول (اثنان) وهو ليس من المحدود. **قلت:** لا ينكسر؛ لأنه لم يلحق آخره ألف ونون، فإن النون الأخيرة آخره لا الأولى، وبتقدير التسليم فلم يوضع ليدل على أن معه مثله من جنسه.[٢]

☆☆☆☆☆☆☆☆

[المجمـــوع]

متن (المجموع: ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما، فنحو(تَمْر) و(رَكْب) ليس بجمع على الأصح، ونحو (فُلْك) جمع.)[٣]

قال (رحمه الله)/: **(المجموع ما دل إلى آخره) إن قلت:** لم قال: بحروف [٥٨/ب] مفردة،[ولم يقل: مُفْرَدِه][٤] ؟ وأيضا يدخل في الحد ما ليس منه مثل: (طائفتين) و(رهطين)[٥]، ويخرج عنه (رجالات) و(مساجدات)؛ فإنه يدل على أحاد مقصودة بحروف الجمع[٦].

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٨١٠.

(٢) انظر: شرح الكافية للأصفهاني٢/٦٣٧، وحاشية الكيلاني ص ٢٨٩.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٨١٧.

(٤) ما بين القوسين زيادة من ب.

(٥) انظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص ٩١٢.

(٦) انظر: حاشية الكيلاني ص ٢٩٣.

قلت: الجواب عن الأول: أنه إنما[١] قال: بحروف مفردة تنبيها على أن مفرده لم يبق، وإن بقي حروف مفرده، ولو قال: بمفرده لكان وجها[٢]. **وعن الثاني:** لا نسلم أنه لا يدل على آحاد، بل على[٣] واحدين. **وعن الثالث:** أنه لا يخرج؛ لأن (رجالا) و(مساجد) بالنسبة إلى جمعهما مفردان[٤].

☆☆☆☆☆☆☆☆

[المصدر]

متن (المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل. وهو من الثلاثي سماع، ومن غيره قياس، كقولك: أخرج إخراجا، واستخرج استخراجا.)[٥]

قال (رحمه الله): **(المصدر إلى آخره) إن قلت:** الحد ليس بجامع لخروج مصادر لا فعل لها[٦]. **قلت:** هذا تعريف للمصدر بالمعنى[٧] الأخص فلا يضر خروجها.

---

(١) في الأصل: "أنه يدل إنما" وما أثبته من ب.

(٢) في الأصفهاني٢/٦٥٦: "ولو قال لمفرده لكان موهما".

(٣) سقط من ب. انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب ١/٨٢٥.

(٦) نحو ويل ويح. قال ابن القواس (شرح الكافية٢/٤٥٥): "فقوله: اسم الحدث يشمل المصدر الجاري على الفعل وكل مفعول مطلق لا فعل له مثل: ويله وويحه. فقوله: الجاري على الفعل ليخرج أمثاله، إذ ليس لها فعل"

(٧) في ب: "بمعنى" وقد بين ذلك ابن الحاجب في شرح المفصل حيث ذكر أن المصدر يطلق لمعنيين قال(١/٢٢١): "أحدهما: كل اسم ذكر بيانا لما فعله فاعل فعل، ويطلق ويراد به كل اسم لحدث له فعل اشتق منه، كقولك: ضربت ضربا، وقتلت قتلا، فالأول هو الذي يقصد في المنصوبات، والثاني هو الذي يقصد بالذكر في باب إعمال المصادر."

[اسم الفاعـــل]

متن (اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث.)[١]

قال (رحمه الله): **(اسم الفاعل ما اشتق إلى آخره)** لقائل أن يقول: الأولى أن يقول: لما قام به بدل قوله: لمن قام به؛ لأن اسم الفاعل لم يوضع للشيء باعتبار كونه عاقلا، بل وضع لمعنى قائم بذات، عاقلة كانت أو غير عاقلة، [٥٩/أ] وكذلك يجب أن يقول في حد[٢] اسم المفعول/ والصفة المشبهة[٣]. ويخرج عن الحد مثل (حائض) و(طالق) (وباسط اليد) و(قابض الكف) مما يستعمل في الأمور الثابتة. [وله أن يجيب بأن هذه الصور ليست من أسماء الفاعلين؛ لأنها مستعملة لمعنى الصفة المشبهة بطريق المجاز، كاستعمال اسم الفاعل بمعنى المفعول كقوله تعالى: ﴿**مَّآءٍ دَافِقٍ** ۝٦﴾[٤]، ونحـــو قولهم: **قُمْ قائماً**[٥] =

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٨٣٠.

(٢) في الأصل: "أحد" تحريف. وما أثبته من ب.

(٣) وقد اعتذر الرضي والجامي له بأنه لعله قصد التغليب انظر: شرح الكافية للرضي ٣/٤١٣، والفوائد الضيائية٢ /١٩٥.

(٤) سورة الطارق: الآية ٦. هذا على مذهب أهل الحجاز فإنهم يجعلون المفعول فاعلا إذا كان في محل نعت قال الفراء(معاني القرآن٣/ ٢٥٥): "أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم أن يجعلوا المفعول فاعلا إذا كان في مذهب نعت، كقول العرب: هذا سر كاتم، وهم ناصب، وليل نائم، وعيشة راضية." أما غيرهم فيحمل مثل هذا على النسب. انظر: الخصائص لابن جني١/١٥٣.

(٥) هذا مما استعمل فيه اسم الفاعل بمعنى المصدر على أحد المذهبين فيه وليس بمعنى المفعول كما قد يوحي به نص المصنف، والمعنى: قم قياما، ومن ذلك قول الراجز:ـــ

قم قائما قم قائما... لقيت عبدا نائما

وقول الفرزدق: =

=.][1]

[الفعـــــل]

متن (الفعل: ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة. ومن خواصه: دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التأنيث ساكنة، ونحو تاء فعلت. الماضي: ما دل على زمان قبل زمانك، مبني على الفتح مع الضمير المرفوع المتحرك والواو. المضارع: ما أشبه الاسم بأحد حروف أنيت لوقوعه مشتركا، وتخصيصه بالسين أو سوف.)[2]

قال (رحمه الله): **(الفعل ما دل إلى قوله المضارع)**[3] **إن قيل:** مقتضى هذا التعريف بحسب هذا التركيب أن يكون مدلول الفعل المبني المقترن فيختل حينئذ بخروج الزمان عن مدلول الفعل، وعن كونه جزء مدلوله؛ لأن ذلك الاقتران

= **على حَلْفَةٍ لا أشْتمُ الدّهرَ مُسْلِماً... ولا خارجا مِن فِيَّ زُورُ كَلامِ**

قال المبرد (المقتصب٣/٢٦٩): "أراد: ولا خروجا، فوضع خارجا في موضعه، وهذا قول عامة النحويين. "والمذهب الثاني فيه: أنه حال مؤكدة قال السهيلي(نتائج الفكر ص٣٠٥): "ومعنى الحال المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل؛ لأن التوكيد هو المؤكَد في المعنى، وذلك نحو: قم قائما، ومشيت ماشيا. "وانظر: الصاحبي في فقه اللغة ص١٨٠، والخصائص لابن جني٣/١٠٥، والمفصل ص٩٠، وشرح الشافية للرضي ١/١٧٦.

(١) ما بين القوسين سقط من ب. ذكر الحاجي عوض في شرحه على الكافية ص٩٣٦ أن بعضهم أجاب عن ذلك بأن إطلاق اسم الفاعل على مثل ذلك بالنظر إلى الوضع وفيه معنى الحدوث حينئذ، فيصدق الحد عليه، وأما بالنظر إلى استعماله للثبوت فلا نسلم صحة إطلاق اسم الفاعل عليه حتى يكون من المحدود فيصير خروجه عن الحد. وانظر: شرح الكافية للدولت آبادي ص ٢٣٣.

(٢) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب ١/٨٥٧.

(٣) في ب: "إلى آخره قوله المضارع"

على أن يكون وصفا لـــ (معنى)[١] ليكون التعريف للمعنى[٢] المدلول لا ليكون جزءا[٣]، وإن سُلِّم فيكون الاقتران بالزمان جزء مدلوله لا الزمان، وهو يخالف قول النحاة:[٤] الفعل بجوهره يدل على الحدث وبصيغته يدل[٥] على الزمان، وإن سُلِّم ففعل الأمر خارج عن الحد؛ لأنه على المذهب الصحيح لطلب/ الفعل مطلقا[٦]، فلا يكون له دلالة على الزمان المعين. [٦٠/ب]

(١) في الأصل: "لمعين" وما أثبته من ب.

(٢) في الأصل: "ليكون لتعريف المعين" وما أثبته من ب.

(٣) انظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص ٩٧٨.

(٤) انظر: علل النحو ص٣٦٧، والخصائص٣٤٨/٣، ونتائج الفكر ص٣٢٤، والرضي ٤٠٠/٣، وتوضيح المقاصد١١٥٩/٣.

(٥) سقط من ب.

(٦) سقط من ب. قال الرضي (٤/ ١٢٣): "لو قال: صيغة يصح أن يطلب بها الفعل، لكان أصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة أمرا، وذلك أنهم يسمون به كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى أمرا عند الأصوليين، نحو قولك: اضرب، على وجه الاستعلاء، أو طلب به الفعل على وجه الخضوع، من الله تعالى، وهو الدعاء، نحو: اللهم ارحم، أو من غيره، وهو الشفاعة أو لم يطلب به الفعل، بل كان إما على وجه الإباحة، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾[البقرة: ٦٠]، أو للتهديد نحو: ﴿...اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ...﴾[فصلت:٤٠]، أو غير ذلك من محامل هذه الصيغة.وإنما سمى النحاة جميع ذلك أمرا، لأن استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وهو الأمر حقيقة: أغلب وأكثر." ونظر: شرح الكافية للمصنف٨٨٩/١، وشرح مختصر الروضة للصرصري ٣٤٩/٢ (مؤسسة الرسالة)، شرح الكافية للحاجي عوض ص١٠٣٠.

وأما قوله: **(الماضي**[١] **إلى آخره)** فغير مستقيم؛ لأن قوله(زمانك) يطلق على الآن الحاضر الذي كنت[٢] فيه، وعلى مدة الحياة، وعلى مدة اشتغلت فيها بأي أمر كان[٣]، فيكون مجملا. ولأنه غير مانع لدخول (أمس)[٤].

وقوله: (المضارع) غير سديد أيضا؛ لأن شبهه بالاسم ما حصل بواسطة حروف (نأيت)؛ لأن شبهه بالاسم صفة، وصفة الشيء متأخرة عن تحقيق ذات الشيء، فالمضارع يجب أن يكون متحققا قبل الشبه،[فلو كان الشبه][٥] معلولا لأحد حروف (نأيت) لتقدم؛ لأنه معلول للجزء، والجزء متقدم. وأيضا[٦] قوله: **(لوقوعه مشتركا)** هذا علة لقوله: **(ما أشبه الاسم)** فيكون الشبه حاصلا به[٧]،

---

(١) زيادة من ب.

(٢) هكذا في الأصل وب، والذي يقتضيه السياق "أنت"

(٣) في الأصل: "على مدة أمر اشتغلت به بأي أمر كان" وما أثبته من ب.

(٤) قال الأبذي في شرح الجزولية (١٩/١): "والحد الصحيح ــ أي للفعل ــ أن تقول: الفعل لفظ يدل على معنى يفهم به منه، ويتعرض ببنيته ليبين أن ذلك المعنى ماض أو غير ماض. ولا يعترض على هذا الحد بأمس وغد فإنهما لا يدلان على الزمان بالبنية بل بذاتهما".

(٥) ما بين القوسين زيادة من ب.

(٦) في ب: "أيضا" بدون واو.

(٧) قال ابن الحاجب في تفسير ذلك في شرحه (٨٦٠/١): "ألا ترى أنك إذا قلت (يضرب) صلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف قلت (سيضرب) أو (سوف يضرب) فتخصص بعد أن كان شائعا، كما أنك إذ قلت (رجل) فإنه صالح لذات (زيد) و(عمرو) فإذا قلت(الرجل) وأدخلت اللام عليه خصصته بالمعهود منهما بعد أن كان شائعا. فقد أشبه الاسم من حيث الشياع والتخصص." وبه قال البصريون. وقيل: إنه أشبهه من وجهين آخرين: أحدهما: دخول لام في خبر(إن) على الفعل المضارع كما تدخل على الاسم، فتقول: إن زيدا ليقوم، كما تقول: إن زيدا لقائم. وبه قال الصيمري وأبو علي في أحد قوليه. والثاني: وقوعه موقع الاسم فتقول: إن زيدا يقوم كما تقول:=

فلا يكون معلولا لحروف (نأيت). ولم عرف الماضي باعتبار الزمان،[ولم يعرف المضارع باعتبار الزمان][1] بل باعتبار شبهه بالاسم[2]؟

قلت: الجواب عن الأول: أن مثل هذا التركيب يطلق علي أن المذكور [٦١/أ] صفة جزء المعنى[3] [الغير المدلول][4] كما يقال: (العَالِم) يدل على ذات قام به/ العلم، ذكر صفة الذات وهو جزء المعنى المدلول، الذي هو[5] الذات مع قيد كونها ذات علم، فكذا[6] ههنا المعنى المدلول الحدث مع كونه مقترنا بالزمان المعين.[7]

وأما قوله: لو كان الاقتران بالزمان جزء مدلول الفعل لكان مخالفا لقول النحاة نزاع لفظي؛ لأن المراد من الاقتران[8] بالزمان الزمان قصده، ولئن سلم فالمقصود من التعريف امتياز الفعل عن الغير، وقد حصل بهذا التعريف.

وعن الثاني: أن فعل الأمر على مذهب من يقوله بالفور أو بالتراخي[9] دخوله

=إن زيدا قائم، وتقول: مررت برجل يقوم كما تقول: مررت برجل قائم. انظر: البغداديات ص ١٠١ (مطبعة العاني بغداد)، والتبصرة والتذكرة ٧٦/١، والبسيط لابن أبي الربيع ص٢٤٥ (دار الغرب الإسلامي)، والتذييل ١٢٥/١.

(١) ما بين القوسين زيادة من ب.

(٢) في ب: "الاسم". انظر: حاشية الكيلاني ص ٣٢٦.

(٣) زيادة من ب.

(٤) ما بين القوسين سقط من ب.

(٥) في ب: "هو الذي"

(٦) في ب: "كذا"

(٧) انظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص٩٧٨، والفوائد الضيائية٢٢٨/٢.

(٨) في ب:" المراد بالاقتران"

(٩) للفقهاء في الأمر المطلق الذي لم تصحبه قرينة تدل على فور أو على تراخي مذهبان: أحدهما: أنه يقتضي الفورية، ومعنى كون الأمر للفور أن يبادر المكلف لامتثال الأمر=

ظاهر، أما على مذهب من يقول: بالقدر المشترك[١] فيقدر بحسب الأصل كما في سائر الأفعال المجردة.

وعن الثالث: أن الزمان المعين القدر المشترك بين الأمور المذكورة يجوز[٢] إطلاقه[٣] على واحد معين منها للقرينة فلا إجمال.

وعن الرابع: أن (ما) في قوله[٤]: (ما دل) بمعنى الفعل، والقرينة المعينة تقدم[٥] ذكر الفعل عن قُرب[٦].

وعن الخامس: أن شبهه بالاسم يجوز أن يكون بأحد حروف/ (نأيت) [٦١/ب] والمضارع متقدم عليه، ومعلول جزء الشيء لا يلزم أن يكون متقدما عليه [فافهم، كالحيوانية المقتضية للضحك، فإن اقتضاءها[٧] إياها مشروط بانضمامه إلى الناطق][٨]؛ لأن تقدم الجزء لا يقتضي تقدم معلوله[٩]، ولا يتأتى أن يكون

=وتنفيذه بعد سماعه دون تأخير، فإن تأخر عن الأداء كان مؤاخذا إلا لعذر. وهذا المذهب الحنفية. الثاني: أنه يقتضي التراخي وهو مذهب أكثر الشافعية. انظر: السراج الوهاج في شرح المنهاج ٤٨٠/١، وشرح مختصر الروضة٣٨٧/٢.

(١) وفي حقيقة الأمر مذاهب أخرى تنظر في: نهاية السول للإسنوي٢٥/٢. عالم الكتب.

(٢) زيادة من ب.

(٣) في الأصل: "وإطلاقه" بالواو. وما أثبته من ب.

(٤) زيادة من ب.

(٥) في الأصل: "بقدر" وهو تحريف. وما أثبته من ب.

(٦) في ب: "قريب". انظر: شرح الكافية للرضي١١/٤، وشرح الكافية للحاجي عوض ص٩٨١، والفوائد الضيائية٢٣١/٢.

(٧) في الأصل: "اقتضاؤها" وهو لحن. وما أثبته من ب.

(٨) ما بين القوسين سقط من ب.

(٩) في الأصل: "معلول" وما أثبته من ب.

معللا لوقوعه[1] مشتركا؛ لأن الشبه معلول الوقوع أصالة، ومعلول أحد حروف (نأيت) تبعا من حيث إنه دليل عليه. ولو قيل: الشبه التام حصل بهما فيكون المجموع علة لم يكن بعيدا، فالحرف[2] جعل المضارع شبيها لاسم[3] الفاعل باعتبار الحركة والسكون، ووقوعه مشتركا جعله شبيها له ــ على ما ذكر المصنف ــ إلا أن التركيب يدفعه؛ لأنه على هذا ينبغي أن يكون قوله: (لوقوعه) [ولوقوعه حتى][4] يفيد هذا المعنى.

وعن السادس: أنه عرف كل واحد حسب ما ينبئ عنه اللفظ.[5]

☆☆☆☆☆☆☆☆

[رفع المضارع ونصبه]

متن (ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم مثل: يقوم زيد. وينتصب بـــ أنْ ولن وإذن وكي، وبـــ (أنْ) مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود الفاء والواو و أو. فـــ (أن) مثل: أريد أن تحسن إلـــــي، و ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ...﴿١٨٤﴾ ﴾ [البقرة: ١٨٤]. و (أن) التي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة، وليست هذه نحو: علمت أن سيقوم، وأن لا يقوم، والتي تقع بعد الظن

---

(١) في الأصل: "بوقوعه" وما أثبته من ب.

(٢) في ب: "فاحد الحروف"

(٣) في ب: "باسم"

(٤) ما بين القوسين سقط من ب.

(٥) وأجاب الكيلاني في حاشيته ص ٣٢٦ عن ذلك بقوله: "إما لأنه عرفه باعتبار أنه مضارع، كما عرف الماضي كذلك، وإما لاشتماله على تعريفه، وعلى التنبيه على جهة المضارعة، أو لئلا يرد الماضي فيحتاج إلى جواب."

فيها الوجهان. و(لن) مثل: لن أبرح، ومعناها: نفي المستقبل. و(إذن) إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وكان الفعل مستقبلا مثل: إذن تدخل الجنة)[١]

قال (رحمه الله): (ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم) إن[٢] قيل: الصواب: تقدم ذكر الناصب/ والجازم[٣]؛ لأن التجرد عن الناصب والجازم لا يُعْرف بدون تعريفه الناصب والجازم. [٦٣/أ]

قال (رحمه الله): (التي تقع بعد العلم) إن قيل: لم جاز وقوع المخففة والناصبة[٤] بعد الظن، ولم يجز وقوع الناصبة بعد العلم.[٥]

قلت: تقدم ذكر الرافع إنما وقع وإن كان ما ذكر يوجب تقديم[٦] الناصب والجازم نظرا إلى أن الرفع أسبق الإعراب[٧]، ولبيانه الناصب والجازم عقيبه.

ووقوع المخففة بعد العلم دون الناصبة؛ لأن المخففة لكونها للتحقيق يناسب العلم، والناصبة للاستقبال وهو يجوزه فلا يناسبه[٨].

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٨٦٦.

(٢) في الأصل: "وإن" وما أثبته من ب.

(٣) سقط من ب.

(٤) سقط من ب.

(٥) انظر: حاشية الكيلاني ص٣٣٥.

(٦) في ب: "تقدم"

(٧) انظر: شرح شذور الذهب ص٣٩٨.

(٨) قال ابن القواس في شرحه على الكافية٢/٥٠٥:"المخففة لما كانت للتحقيق كالمشددة لم تقع إلا بعد فعل محقق مطلقا، بخلاف الناصبة فإنها لا تقع إلا بعد فعل غير محقق كالرجاء والطمع والإرادة. "هذا وقد أجاز الفراء وابن الأنباري وقوع الناصبة بعد العلم، مستدلين بقراءة أبي حيوة ومجاهد﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾ ﴾ [طه: ٨٩] بالنصب. انظر: شرح التسهيل٤/١٢، والرضي٤/٣٤، والارتشاف ص ١٦٣٩.

قوله: (وإذا لم يعتمد ما بعدها[١] على ما قبلها، وكان الفعل مستقبلا[٢])

إن قيل: أي معنى أوجب اعتبار الأمرين حتى[٣] يعمل (إذن) عمل الناصب[٤]، ولِم إذا فقد أحدهما لم يعمل؟

قلت: أما إذا وجد الاعتماد فقد ضعف من حيث إنها كانت غير مستقلة[٥]، وإن فقد الاستقبال، وأما/ شرط أن يكـــون الفعل مستقبلا؛ فلأجل أن يكون كسائر أخواتها. [ويرد هذا على (حتى) فإنه لم يعمل إذا كان الفعل حالا إلا أن الشارح تعرض لتوجيهه[٦] ولم يتعرض= [٦٤/ب]

---

(١) أي ما بعد (إذن). وقد ذكر الرضي (٤٧/٤) ثلاثة مواضع للاعتماد: أحدها: أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها، نحو: أنا إذن أكرمك جوابا لمن قال آتيك. والثاني: أن يكون جوابا للشرط الذي قبلها نحو: إن تأتني إذن أكرمك. والثالث: أن يكون جوابا لقسم قبلها، نحو والله إذن لأخرجن.

(٢) هذان شرطان لعمل إذن من جملة شروط خمسة ذكرها ابن القواس في شرحه على الكافية (٥٠٨/٢) منها: أن يكون جوابا. ومنها: وأن يتقدم على الفعل. ومنها: ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم والنداء.

(٣) في الأصل: "حيث" وما أثبته من ب.

(٤) في الأصل: "النصب" وما أثبته من ب.

(٥) قال الحاجي عوض ص٩٩٦: "وذلك أنها ليست بموضوعة على العمل في الفعل البتة؛ إذ تقع حيث لا يمكن ذلك لها نحو: إذن أنا فاعل كذا، فتكون ضعيفة في العاملية فجاز إلغاؤها عند وجود المعارض القوي من مبتدأ لا بد له من خبر، والشرط المستدعي جزاء البتة، والقسم المقتضي للجواب كذلك." وانظر: علل النحو ص١٩١،

(٦) قال في شرحه(١/ ٨٧٠): "ومن شرط النصب ــ أي بعد حتى ــ أن يكون الفعل مستقبلا بالنظر إلى ما قبله، يعني أنها تنصب بشرط أن يكون الفعل مترقبا بالنظر إلى ما قبله، ولا يلزم أن يكون مترقبا عند الإخبار به، ألا ترى أنك تقول: سرت أمس حتى أدخل البلد، إذا قصدت الإخبار عن الدخول المترقب عند ذلك السير ولم تتعرض=

= لذلك][1]

☆☆☆☆☆☆☆☆

[جزم المضارع]

متن (وينجزم بـــ لم ولما ولام الأمر ولا في النهي، وكلم المجازاة وهي: إن ومهما وإذما وحيثما وأين ومتى وما ومن وأي وأنى، وأما مع كيفما وإذا فشاذ، وبـــ إن مقدرة. فـــ لم لقلب المضارع ماضيا ونفيه، ولما مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل، ولام الأمر: اللام المطلوب بها الفعل، ولا النهي: المطلوب بها الترك.)[2]

قوله: **(ولام الأمر: المطلوب بها الفعل، ولا النهي**[3] **ضدها، أي المطلوب بها الترك)**[4] **إن**[5] **قيل:** الصواب أن يقول (به) حتى[6] يرجع إلى الأمر، فإن

=لحصوله، وإنما قصدت الإخبار بالسير لدخول مترقب، فتبين أن المعتبر كونه مترقبا بالنظر إلى ما قبله."

(١) ما بين القوسين سقط من ب.

(٢) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٨٧٨.

(٣) سقط من ب.

(٤) هذا ولم يذكر محقق كتاب شرح الكافية لابن الحاجب (ص٨٧٩) قوله (اللام المطلوب بها الفعل.. المطلوب بها الترك" في المتن؛ لأنها من ألفاظ الشرح، وبالعودة إلى متن الكافية وعدد من شروحها جدت ذلك من كلام المتن. انظر: الكافية ص ٢٢ (بولاق)، والرضي ٨١/٤، وابن القواس٥٢٤/٢. وقال الجامي٢٥٨/٢: "وفي بعض النسخ (ولا النهي ضدها) كما ذكر الشارح.

(٥) زيادة من ب.

(٦) في الأصل: "حين" وما أثبته من ب.

الأمر هو الذي يُطلب به[١] الفعل، وأما النهي فهو الذي يطلب به الترك. **قلت:** اللام لازم لفعل الأمر[٢] الغائب[٣]، و(لا) لازم النهي مطلقا[٤]، فلأجل ذلك استعمل على هذا الوجه مجوزا.

☆☆☆☆☆☆☆☆

[الأمـــر]

متن (مثال الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة)[٥]

قال (رحمه الله)[٦]: **(صيغة يطلب بها الفعل) إن قيل:** فعل الأمر الغائب يخرج عن الحد، وهو منه. **قلت:** فعل الأمر الغائب عند النحاة ليس بأمر، فلا يضر الخروج، هكذا ذكره المصنف[٧].

---

(١) في ب:" بها"

(٢) في الأصل: "الفعل لأمر" وما أثبته من ب.

(٣) وذلك إذا كان المضارع مبنيا للفاعل نحو ليقم زيد، وكذلك تلزم المبني للفاعل المسند إلى فعل المتكلم مطلقا نحو لتكرم زيدا، وإن كان مبنيا للمفعول لزمته مطلقا نحو: لتعن بحاجتي. (شرح الكافية لابن القواس٥٢٤/٢) وانظر: شرح الكافية للرضي٨٤/٤، والتصريح٣٩٥/٢.

(٤) قال الجامي (٢٥٩/٢): "وهي تدخل على جميع أنواع المضارع، المبني للفاعل والمفعول، مخاطبا أو غائبا أو متكلما."

(٥) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب٨٨٩/١.

(٦) في الأصل: "رحمه" بدون قال ولفظ الجلالة. وما أثبته من ب.

(٧) قال في شرح الكافية ٨٨٩/١.: "وهذا حد لما يسميه النحويون والأصوليون صيغة أمر، ولا يعنون بصيغة الأمر ما يدل على الطلب مطلقا، وإنما أرادوا نوعا من صيغه، وخصوه بهذا اللقب لغلبته، وهو كل ما يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، فيخرج: ليفعل زيد كذا؛ لأنه ليس للفاعل المخاطب."

[فعل ما لم يسم فاعله]

متن (فعل ما لم يسم فاعله: هو ما حذف فاعله.)[١]

[قال (رحمه الله): **(فعل ما لم يسم فاعله) إن قيل:** هذا الحد يتناول مفعول/ ما لم يسم فاعله، فإنه يصدق عليه ما حذف فاعله. **قلت:** قد تقدم الجواب عن مثله [٦٥/أ] مرارا.][٢]

☆☆☆☆☆☆☆☆☆☆

[الأفعال الناقصة]

متن (الأفعال الناقصة: ما وضع لتقرير الفاعل على صفة، وهي كان وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وعاد وآض وغدا وراح وما زال وما برح وما فتئ وما انفك وما دام وليس.)[٣]

قال (رحمه الله): (الأفعال الناقصة: ما وضع لتقرير الفاعل على صفة) إن قلت: هذا التعريف يقتضي أن لا يكون الأفعال[٤] الناقصة أفعالا ناقصة؛ وذلك

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١ /٨٩٢.

(٢) ما بين القوسين سقط من ب. يريد: أن الضمير في(فاعله) عائد على(ما) قال الرضي (٤/ ١٢٨): "قولهم: فعل ما لم يسم فاعله، أي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله، وإنما أضيف إلى المفعول، لأنه بني له، ويجوز أن يريد بما، لفظ ذلك الفعل، فتكون إضافة الفعل إليه من إضافة العام إلى الخاص." وانظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص١٠٣٣،

(٣) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٩٠٦.

(٤) في الأصل: "أفعال" وما أثبته من ب.

لأن منها ما يدل على الزمان، فإن[١] كان موضوعا للتقرير كان دالا على الحدث؛ لأن التقرير حدث، فلا تكون ناقصة[٢].

قلت: الجواب أن يقال: إن التقرير معناه: ربط الخبر على الاسم على وجه مخصوص من معاني تلك الأفعال، فهي ناقصة من حيث أنها محتاجة إلى خبرها ليربطها[٣] باسمها.

☆☆☆☆☆☆☆☆

[أفعال المقاربة]

متن (أفعال المقاربة: ما وضع لدنو الخبر، رجاء أو حصولا أو أخذا فيه. فالأول: عسى، وهو غير متصرف، تقول: عسى زيد أن يخرج، وعسى أن يخرج زيد، وقد تحذف (أن). والثاني: كاد، تقول: كاد زيد يجيء، وقد تدخل (أن)... والثالث: طفق وجعل وكرب وأخذ، وهي مثل كاد، وأوشك وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال.)[٤]

---

(١) في ب: "فلو كان... لكان "

(٢) هذا مبني من قول من علل لتسميتها بالناقصة لعدم دلالتها على الحدث؛ لأنها لما سلبت الدلالة على الحدث نقصت عن الفعل رتبة. وقيل: سميت بذلك لأنها لما لم تستقل كلاما بمرفوعها بل احتاجت إلى الخبر الذي تتم به كلاما كانت ناقصة. وهو به قال ابن مالك والرضي والشارح هنا.انظر: ابن يعيش٨٩/٧، وشرح الكافية الشافية٤٠٨/١، والرضي ١٨١/٤، وتوضيح المقاصد٤٩٨/١.

(٣) في ب: "لتربط"

(٤) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب٩١٨/١.

قال (رحمه الله): (أفعال المقاربة: ما وضع لدنو الخبر) إن أراد بالخبر الخبر المخصوص بأفعال المقاربة لا يتعرف به[1] بل يدور لتوقف معرفة الخبر الخاص بمعرفة تلك الأفعال، وإن أراد به المسند إلى أمر آخر فيخرج بأفعال المقاربة عن الحد مطلقا؛ لأن قولك: كاد زيد يخرج، وعسى زيد أن يخرج، معناهما: قارب زيد خروجه/، فالمسند هو معنى قارب لا غير، فلا يصدق عليه الحد. [٦٦/ب]

قلت: أراد بالخبر المسند إلى أمر آخر. قوله المسند في قوله: كاد زيد يخرج، وعسى زيد أن يخرج: معنى قارب لا غير. **قلت:** هذا عرض له، والأصل غير ذلك، يريد ما قيل: [الطويل]

وَمَا كِدْتُ آيِباً [2]

---

(١) زيادة من ب.

(٢) قطعة من بيت لثابت بن جابر(تأبط شرا) وتمام البيت:ــ

فَأَبت إِلَى فهمٍ وَمَا كدت آيباً... وَكم مثلهَا فارقتها وَهِي تصفر

أبت بمعنى: رجعت، وفهم ــ بفتح الفاء وسكون الهاءــ أبو قبيلة، وهو فهم بن عمرو بن قيس بن غيلان.

والشاهد فيه: مجيء خبر كاد اسما مفردا شذوذا للتنبيه على الأصل، وهو دليل على أن موضع الجملة الفعلية في نحو: كاد زيد يخرج في موضع نصب خبر كاد. ويروى: "ولم أك" وهي رواية الديوان ص١٣(دار المعرفة)، و"وما كنت" وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت. وذكر ابن جني أن الرواية الصحيحة " ما كدت" قال في شرح الحماسة ص٥٠:" وصواب الرواية فيه: وما كدت آيبا، أي: وما كدت أؤوب، فاستعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع." وقال البغدادي في خزانة العرب٨/٣٧٤: "وَهَذِه هِيَ الرِّوَايَة الصَّحِيحَة فِي هَذَا الْبَيْت ــ أَعنِي قَوْله: وَمَا كدت آيباًــوَكَذَلِكَ وَجدتهَا فِي شعر هَذَا الرجل بالخط الْقَدِيم وَهُوَ عتيدٌ عِنْدِي إِلَى الْآن.=

و: **عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسا**[1]، ولأجل ذلك قال النحاة: خبرهما منصوب[2].

فإن قلت: قوله **(رجاء أو حصولا أو أخذا)** نصب على الحال من حيث الظاهر فيكون العامل قوله:**(لدنو الخبر)** فيفسد؛ لأن دنو الخبر مشعر بأنه غير حاصل، ولا مأخوذ فيه، والحالية تقتضي المقاربة بين العامل والحال، ولا يصح أن يجعل من الأحوال المقدرة؛ لأن كل واحد محقق بالنظر إلى الخبر. **قلت:** لا

=والمعني عَلَيْهِ الْبَتَّةَ. أَلا ترى أَن مَعْنَاهُ فَأَبت وَمَا كدت أؤوب، كَقَوْلِك: سلمت وَمَا كدت أسلم."

وانظر في هذا البيت: المفصل ص٣٥٧، وابن يعيش٧/١٣، والرضي٤/٢٧، وشرح الكافية لابن القواس٢/٥٧٧، والتصريح١/٢٧٨.

(١) هذا من الأمثال العربية، وهو من كلام الزباء قَالته لقومها عند رجوع قَصير من العراقَ ومعه الرجال وبات بالغُوَير على طريقه، وهو يضرب لكل ما يخاف أن يأتي منه الشر. والغوير: تصغير غار وهو ماء لكلب في ناحية السماوة. وأبؤسا: جمع بؤس ومعناه العذاب والشدة، وهو خبر عسى على قول سيبويه وأبي علي الفارسي جاء مفردا شذوذا تنبيها على الأصل، وقيل: هو خبر لكان أو صار محذوفتين أي يكون أو يصير أبؤسا، وقيل: مفعول به لفعل محذوف والتقدير: عسى الغوير يأتي بأبؤس فحذف الناصب والجار توسعا. انظر: الكتاب١/٣،١٥٩، ٥١/١٥٨، ومجالس ثعلب ص٣٨٢، ومجمع الأمثال ٢/ ١٧، والمستقصي في أمثال العرب٢/١٦١، وجمهرة الأمثال٢/٥٠، والمغني ص٢٠٣، والتصريح١/٢٦٨.

(٢) وهذا أكثر المتأخرين وصححه ابن عصفور وأبو حيان (شرح الجمل٢/٢٢٨، والارتشاف٣/١٢٢٤) وذهب الكوفيون إلى أن محل الفعل رفع على البدلية مما قبله، وأن التقدير في نحو: عسى زيد أن يخرج: قرب زيد خروجه. انظر: اللباب للعكبري١/١٩٢، وشرح الكافية للحاجي عوض ص١٠٦٦.

نسلم أنه نصب على الحال بل انتصابه على التمييز[١]، فإن دنو الخبر له احتمالات [شتى، فبيّن أن دنو الخبر الموضوع له أفعال المقاربة][٢] قد يكون بطريق الرجاء، وقد يكون بطريق الحصول، وقد يكون بطريق الأخذ/ فيه. [٦٧/أ]

☆☆☆☆☆☆☆☆

[فعل التعجب]

متن (فعل التعجب ما وضع لإنشاء التعجب، وله صيغتان: ما أفعله وأفعل به، وهما غير متصرفين مثل: ما أَحْسَنَ زيداً، وأَحْسِنْ بِزَيْدٍ... وما مبتدأ نكرة عند سيبويه، وما بعدها الخبر، وموصولة عند الأخفش، والخبر محذوف، و(به) فاعل عند سيبويه فلا ضمير في (أفعل)، ومفعول عند الأخفش، والباء للتعدية أو زائدة، ففيه ضمير.)[٣]

قوله: **(وما مبتدأ نكرة)** إن[٤] **قيل:** كيف يصح جعله مبتدأ وهو نكرة؟ **قلت:** لأنه موصوف إذ هو مذكور في معرض التعظيم[٥]، كأنه قيل: شيء

---

(١) انظر: الرضي٤/٢١٢. وذكر الجامي في الفوائد٢/٢٩٨ له وجها ثالثا وهو أن يكون منصوبا على المصدرية بتقدير مضاف محذوف، أي دنو رجاء بأن يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم، وطمعه حصول الخبر له، لا بجزمه به.

(٢) ما بين القوسين سقط من ب.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٩٢٥.

(٤) سقط من ب.

(٥) في ب: "لأنه موصوف لأنه في معرض التعظيم"

عظيم جعله حسنا[1]، أو لأنه في معنى الفاعل كما هو رأي صاحب الكتاب[2].

[أفعال المدح والذم]

متن (أفعال المدح والذم ما وضع لإنشاء مدح أو ذم، فمنها (نعم) و(بئس). وشرطهما أن يكون الفاعل معرفا باللام، أو مضافا إلى المعرف بها، أو مضمرا مميزا بنكرة منصوبة، أو بـ (ما) مثل: ﴿ ...فَنِعِمَّا هِيَ... ﴿٢٧١﴾ ﴾ [البقرة: ٢٧١] وبعد ذلك المخصوص، وهو مبتدأ ما قبله خبره، أو خبر مبتدأ محذوف)[3]

قال (رحمه الله): (أفعال المدح والذم ما وضع لإنشاء مدح أو ذم) إن قلت: الحد غير مطابق للمحدود؛ لأن ما صدق عليه أحد النوعين – أعني ما وضع لإنشاء مدح أو لإنشاء ذم – يكون فعل مدح أو فعل[4] ذم،[ولا يكون فعل مدح أو فعل ذم][5]. ولم ما ساغ جعل اسم الإشارة فاعلا لأفعال المدح والذم، وفيه

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي٤ /٢١٥.

(٢) قال سيبويه (١/ ٧٢): "قولك ما أَحْسَنَ عبدَ الله. زعم الخليلٌ أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَ الله، ودَخَلَه معنى التعجُّب"
وذكر ابن يعيش (١٤٧/٧) أنه جاز الابتداء بها لأنها في معنى النفي كما في قولك: شر أهر ذا ناب، والتقدير: ما حسن زيدا إلا شيء. وقال ابن هشام في شرح القطر (ص: ٣٢١): "وَجَاز الِابْتِدَاء بهَا لما فِيهَا من معنى التَّعَجُّب."

(٣) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب١/٩٣٠.

(٤) زيادة من ب.

(٥) ما بين القوسين سقط من ب.

تلك الفائدة المذكورة في الشرح[١]؛ لأنه مبهم كالمضمر[٢] المميز بنكرة. وعلى تقدير أن يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف[٣] هل يكون المبتدأ من قبيل ما يجب حذفه، أو من قبيل ما يجوز؟

قلت: [الجواب أن][٤] المراد: فعل المدح ما وضع لإنشاء مدح، وفعل الذم [٦٨/ب] ما وضع لإنشاء ذم[٥]، إلا أن المصنف تساهل فيه لظهوره. وإنما لم يجز/ أن يقع اسم الإشارة فاعلا؛ لأنه إن كان مع القرينة ارتفع الإبهام فلا يحصل الفائدة

---

(١) قال المصنف في الشرح (٣/٩٣٠): "وشرطهما أن يكون الفاعل معرفا باللام.. إلى آخره، إنما فعلوا ذلك لما فيه من معنى الإبهام أولا، فيقع في النفس منه موقعا ليس لما وقع مفسرا من أول الأمر، ثم يفسر بعد ذلك، فإن الشيء إذا أبهم أولا ثم فسر ثانيا كان أوقع في النفس من وقوعه مفسرا أولا... والمضمر المميز بنكرة منصوبة كذلك؛ لأنهم لما جوزوه لواحد في الذهن من الجنس جوزوه لممدوح في الذهن، فأضمروه لذلك ثم فسروه إما باسم جنس لما قصدوا إضمار واحده، وإما بـــ(ما) بمعنى(شيئا)وهو راجع إلى ذلك."

(٢) في الأصل: "مضمر كالمبهم" وما أثبته من ب.

(٣) وهذا أحد قولين في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم، والثاني: أنه مبتدأ والجملة قبله خبر، وذكر ابن خروف أنه إذا تأخر المخصوص لا يجوز أن يعرب خبرا لمبتدأ مضمر قال في شرح الجمل(٢/٥٩٤): "والاسم الواقع قبلهما أو بعد فاعلهما أو مفسره مرفوع بالابتداء كما ذهب إليه سيبويه (رحمه الله) وفي نصه ذلك غموض، ولا يجوز مع التأخير أن يكون خبر ابتداء مضمر كما زعم النحويون في أحد قوليهم، فهو متأخر كما كان متقدما، والدليل على ذلك أن نواسخ الابتداء تدخل فتنصبه وترفعه، كقولهم: نعم الرجل كنت، ونعم الرجل وجدت، ونعم الرجل ظننتك." وانظر: الإيضاح للفارسي ص٨٥، والتعليقة له ١/٣٢١، والرضي٤/٢٥٤.

(٤) ما بين القوسين زيادة من ب.

(٥) انظر: شرح الكافية للحاجي عوض ص١٠٨٥، والفوائد الضيائية٢/٣١٢.

المجوزة، وإن لم تكن قرينة لم تفد الذات بخصوصها، فلا تحصل الفائدة المقصودة. والمخصوص بالمدح إن جعلناه خبر مبتدأ محذوف فيكون المبتدأ من قبيل ما يجب حذفه[١]؛ لأنه مع كثرته في الكلام لم يعهد ملفوظا أصلا، فيكون كقولنا: الحمد لله الحميد[٢]، وأمثاله مما وجب حذف مبتدئه.

☆☆☆☆☆☆☆☆

[الحـــــرف]

متن (الحرف ما دل على معنى في غيره، ومن ثم احتاج في جزئيته إلى اسم أو فعل)[٣].

قال (رحمه الله): (الحرف ما دل على معنى في غيره) إن قلت: مذهب المصنف أن (في غيره) صفة لـــ (معنى)، وإذا كان كذلك انتقض[٤] بأسماء المعاني؛ لأن كل واحد منها مدلوله كان في غيره، وأيضا[٥] دلالة الكلمات تابعة

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل (١٦/٣): "وأجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار."

(٢) انظر: الكتاب٦٢/٢، وأوضح المسالك٢١٤/١، ١٤٧/٣، والهمع١٥٣/٣.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب٩٣٧/١.

(٤) في ب: "ينتقض". قال ابن القواس في شرحه على الكافية(٥٩٩/٢): "وهو غير مطرد لأنه يدخل فيه ما يدل على معنى في غيره من الأسماء كأسماء الشرط والاستفهام والموصولات فإنها لمشابهتها الحرف لها دلالة على معنى في غيرها ولكونها أسماء لا دلالة على معنى في نفسها، فلا بد أن يزاد في التعريف لفظ (فقط)، أو تغير صيغة الحصر فيقال: ما لا يدل على معنى إلا في غيره."

(٥) سقط من ب.

للوضع، والوضع في الكل على السواء، فلم كانت دلالة[١] الاسم والفعل غير محتاجة إلى أمر آخر، ودلالة الحرف محتاجة إلى ذكر[٢] أحدهما؟

قلت: المعنى فيما ذكر أن المعنى الموضوع له اللفظ إن اعتبر في نفسه من حيث الوضع لا من حيث الوجود فهو الاسم والفعل، وأسماء المعاني/ [٦٩/أ] كلها[٣] معتبر معانيها في أنفسها بحسب الوضع، وإن كان في غيره بحسب الوجود، وإن اعتبر بالنظر إلى الغير بحسب الوضع فهو الحرف، فيخرج عنه أسماء المعاني لما ذكرناه؛ لأن دلالة[٤] اللفظ كما ذكرنا تابعة للوضع، إلا أن الوضع ليس سواء في الكل؛ لأن الواضع شرط في الحرف[٥] أن يكون مع الغير حتى يدل على معناه الإفرادي، ولم يعتبر هذا الشرط في الاسم والفعل، هكذا ذكر المصنف[٦].

☆☆☆☆☆☆☆☆

[حروف الجر]

متن (حروف الجر ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه، وهي من وإلى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا.)[٧]

---

(١) زيادة من ب.

(٢) سقط من ب.

(٣) في الأصل: "حكمها" وما أثبته من ب.

(٤) سقط من ب.

(٥) في ب: "الحروف"

(٦) انظر: شرح المصنف ٩٣٧/٣، وشرح الكافية لابن القواس٥٩٩/٢.

(٧) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٩٣٨/١.

قال (رحمه الله) [1]: (حروف[2] الجر ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه) إن قيل: هذا الحد مختل من وجهين: أحدهما: أن الفعل هو اللفظ المشهور، وحرف الجر لا يفضي به إلى ما يليه[3]، بل يفضي لمعنى ذلك اللفظ الذي هو مدلول مدلوله.

وثانيهما: أن الباء في قولنا[4]: ليس زيد بقائم، و(من) في قولنا: ما جاءني من أحد، خرجتا عن الحد، وهما منه، وكذا كل حرف جر زائد في الكلام.

قلت: أطلق الفعل وأراد به مدلوله مجازا، نعم يشكل بالضمير في معناه؛ لأنه/ لو رجع إلى الفعل بهذا الاعتبار يلزم أن يكون لمدلول الفعل معنى، وهو فيه نظر. [٧٠/ب]

وتحقيق السؤال بحيث يشكل الجواب: أن يقول: لا يخلو أن يكون المراد بقوله (بفعل) إما لفظة الفعل أو مدلوله[5] أو مدلول مدلوله. والأول والثاني ظاهر البطلان، والثالث[6] يشكل بما ذكرناه من لزوم أن يكون للمعنى معنى.

---

(١) في ب: "قوله"

(٢) في الأصل: "حرف" وما أثبته من ب.

(٣) في ب: "وحروف الجر لا تفضيه إلى ما يليه"

(٤) في ب: "قوله"

(٥) سقط من ب.

(٦) في ب: "والأول ظاهر البطلان والثاني يشكل".

والجواب أن المراد (بفعل) مدلول مدلوله، ولا يلزم منه محال؛ لأن المراد بقوله (أو معناه) ما يدل على معنى الفعل وإن لم يكن فعلا. والجواب عن **الثاني:** أنها مجازات فخروجها عن الحد باعتبار كونها مجازات لا يخل به[1]، فإن تعريف (الأسد) باعتبار الحقيقة لا يختل بخروج الأسد في: الرجل الشجاع، بل يختل بدخوله، فكذا ههنا.

وبالله التوفيق غفر انه لطالبيه ولمن كان سببا فيه[2].

تم الشكوك في ليلة الخميس الثاني من الشهر الربيع الأولى الواقع في سنة ست وتسعين و تسعمائة بخط الفقير لمولاه عبد الكريم بن نصير الحافظ، غفر له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات/. [٧١/أ]

(١) قال الحاجي عوض (ص١٠٩٦): "ثم لكون الحد باعتبار المعنى لا ينتقض بالحرف الزائد حيث لا معنى له، أو لأن التسمية بها مجاز باعتبار إفادتها تأكيدا لذلك المعنى المقتضي إليه."

(٢) جاء في خاتمة ب: "والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب كتب شهر المحرم"

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لتهتدي لولا أن هدانا الله، وأصلي وأسلم على الهادي البشير المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهدية إلى يوم الدين.

أما بعد

فبعد هذه الرحلة الميمونة والمصاحبة المباركة لعلم من أعلام المعقول والمنقول، أحمد بن الحسن الجاربردي فخر الملة والدين، وكتابه: شكوك على الحاجبية، الذي أورد فيه الأسئلة والشكوك التي أوردها من سبقه على كافية ابن الحاجب المسماة بالمقدمة في قواعد الإعراب، سواء منها ما يتعلق بالصياغة اللفظية أو بالمسائل النحوية، والتي أجاب عنها في أسلوب علمي شيق جذاب مستعينا بعقليته الأصولية والمنطقية في حل كثير من الإشكالات، أمكن ــ بتوفيق من الله سبحانه وتعالى ــ أن نخرج ببعض النتائج أذكر منها:ــ

- أن الجاربردي لم يستقص جميع الإيرادات والأسئلة التي أثارها من قبله على الكافية، بل ذكر منها ما يقرب من مائة واثنين وثلاثين سؤالا تقريبا.

- تأثر أسلوب الجاربردي وألفاظه وعباراته بنزعته الأصولية والمنطقية فأصابه في بعض الأحيان بالإبهام والتعقيد والجمود، خاصة وهو يناقش الإيرادات على الحدود والتعريفات.
- لم يكن الجاربردي معنيا بنسبة الأقوال إلى أصحابها، وإنما كان يذكر الإيراد أو السؤال مسبوقا بعبارة (فإن قيل) ولعل عذره في ذلك أنه سطر كتابه دون الرجوع إلى كتاب أو سؤال أحد من الأصحاب كما ذكر في مقدمة كتابه.
- بدا تأثر الجاربردي وإعجابه الواضح بابن الحاجب حيث انتصر له في معظم الأسئلة التي أثيرت حول الكافية، ولا يعني ذلك أن شخصيته قد ذابت في شخصية ابن الحاجب، بل كانت له آراؤه المستقلة واجتهاداته، وقد بينت ذلك في موضعه.

في الختام أسال الله سبحانه وتعالى الهداية والتوفيق وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجه الكريم إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المصادر والمراجع

أولا: المخطوطات والرسائل العلمية

• **شرح كافية ابن الحاجب.** تأليف: ضياء الدين لطف الله بن محمد بن الغياث. مخطوط بمكتبة جامعة الرياض تحت رقم ١٤٩١.

• **شرح كافية ابن الحاجب.** تأليف: العصام الإسفراييني ت ٩٤٥هـ. مخطوط بجامعة الملك سعود تحت رقم ٧٠٢٢.

• **الموشح على كافية ابن الحاجب.** تأليف: محمد بن أبي بكر بن محرز الخبيصي. مخطوط بمكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز.

• **الوافية في شرح الكافية.** لركن الدين الإستراباذي. مخطوط بمكتبة جامعة الرياض تحت رقم٢١٠٨.

• **ابن النحوية.** ت ٧١٨هـ وحاشيته على شرح كافية ابن الحاجب. رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى. إعداد/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين. ١٩٨٨م.

• **الأسرار الصافية والخلاصات الشافية على المقدمة الكافية.** (قسم المبنيات). رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى. إعداد/ عبد الهادي أحمد محمد الغامدي. ١٩٩٥م.

• **بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية.** ابن الحاجب لمحمد بن داوود اليمني ت ١٠٦٢هـ من أول الكتاب حتى نهاية باب المفعول معه. رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى. إعداد/طلال خلف الحساني. ١٤٢٩هـ.

• **حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب.** للشيخ محمود بن الحسين الحاذقي الكيلاني ت ٩٧٠هـ. رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى. إعداد/ عايض سعيد مانع القرني. ١٤٢٠هـ.

• **شرح الجمل في النحو.** لأبي الحسن علي بن خروف ت ٦٠٩هـ. تح: د. سلوى محمد عمر عزب. جامعة أم القرى ١٤١٨هـ.

• **شرح الجمل في النحو.** لعبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١هـ. رسالة ماجستير بجامعة أم القرى. إعداد/ خديجة محمد حسين باكساني. ١٤٠٨هـ.

• **شرح الجزولية.** أبو الحسن الأبذي ٦٨٠هـ. السفر الأول. رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية. جامعة أم القرى. إعداد / سعيد حمدان محمد الغامدي.

• **شرح كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب.** لأبي الثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني ت ٧٤٩هـ. من باب المجرورات إلى جمع التكسير. رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى. إعداد/ عبد الهادي بن أحمد الغامدي٢٠٠٠م.

• **شرح الكافية في النحو.** للعلامة منصور بن فلاح اليمني ت٦٨٠هـ. رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى. إعداد/ نصار بن محمد بن حسين حميد الدين. ١٤٢٢هـ.

• **شرح نجم الدين القمولي على الكافية دراسة وتحقيق من أول الكتاب إلى أول المنصوبات.** رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى. إعداد/ فتحية حسين عبد الغفور عطار. ١٤٠٨هـ.

• **العقود الجوهرية في حل ألفاظ الأزهرية.** للشيخ منصور الطبلاوي. رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالمنصورة جامعة الأزهر. إعداد/ خالد عبده الشربيني. ٢٠٠٣م.

• **كشف الوافية في شرح الكافية.** تأليف: سراج الدين محمد بن عمر الحلبي ت ٨٥٠هـ. رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى. إعداد/سعيدة عباس عبد القادر شهاب. ١٤٠٨هـ.

ثانيا: المطبوعات

• **أبجد العلوم.** تأليف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي، ت ١٣٠٧هـ. دار ابن حزم. الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.

• **ارتشاف الضرب من لسان العرب.** لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥) تح د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي القاهرة. ط الأولى ١٤١٨ هـ =١٩٩٨م.

• **أسرار العربية.** لأبي البركات الأنباري (٥٧٧) تح محمد بهجت البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي. دمشق.

• **الأشباه والنظائر في النحو.** جلال الدين السيوطي ٩١١هـ. تح د. عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة.

• **الأصول في النحو.** ابن السراج ٣١٦هـ. تح د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة.

• **الأعلام لخير الدين الزركلي (١٤١٠).** دار العلم للملايين. بيروت. ط الخامسة.

• **الإقليد شرح المفصل لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمرالجندي.** تح د. محمود أحمد علي أبو كنة الدراويش. وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢م.

• **أمالي ابن الحاجب.** تح د. فخر صالح سليمان قدارة. دار الجيل. بيروت. دار عمان١٤٠٩هـ.

• **أمالي بن الشجري هبة الله بن علي بن حمزة العلوي (٤٥٠)** تح د/ محمود محمدالطناحي مكتبة الخانجي. القاهرة.

• **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.** أبو البركات الأنباري ٥٧٧هـ. تح د جودة مبروك محمد مبروك. مكتبة الخانجي. القاهرة.

• **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.** ابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ. تح محمد محيي الدين عبد الحميد. منشورات المكتبة العصرية. بيروت.

• **الإيضاح في شرح المفصل.** ابن الحاجب ٦٤٦هـ. تح د/ موسى بناي العليلي. وزارة الأوقاف والشئون الدينية.العراق. مطبعة العاني بغداد.

• **الإيضاح للفارسي. (٣٧٧)** تح. كاظم بحر المرجان. عالم الكتب. ط الثالثة ١٤١٦هـ.

• **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع.** تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني ت١٢٥٠هـ. دار المعرفة بيروت.

• **البديع في علم العربية.** مجد الدين ابن الأثير ٦٠٦ هـ. تح د/ فتحي أحمد علي الدين. مركز إحياء التراث الإسلامي. مكة المكرمة ١٤٢١هـ.

• **البسيط في شرح جمل الزجاجي.** ابن أبي الربيع الإشبيلي ٦٨٨هـ. تح د. عياد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي. ط الأولى ١٤٠٧هـ.

• **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.** السيوطي ٩١١هـ. تح محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر. ط الثانية ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩م.

• **التبصرة والتذكرة.** أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري. تح د/ أحمد مصطفى علي الدين. دار الفكر. دمشق. ط الأولى ١٤٠٢ هـ =١٩٨٢م.

• **التبصرة في أصول الفقه.** لإبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي. دار الفكر دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

• **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق.** لفخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣ هـ). الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية – بولاق، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٣١٣ هـ.

• **تذكرة النحاة.** أبو حيان ٧٤٥هـ. تح د/ عفيفي عبد الرحمن. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٩٨٦م.

• **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل.** أبو حيان الأندلسي. تح د. حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. ط الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨ م.

• **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.** ابن مالك الأندلسي ٦٧٢هـ. تح محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد. دار الكتب العلمية. بيروت. ط الأولى ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١م.

• **التصريح بمضمون التوضيح. الشيخ خالد الأزهري ٩٠٥هـ.** تح محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية.بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢١ه.

• **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة.** لابن جني ت ٣٩٢هـ. تح: د. حسن محمود هنداوي. وزارة الأوقاف. الكويت. الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

• **توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك.** ابن أم قاسم المرادي ٧٤٩هـ. تح عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي. الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

• **التوطئة لأبي علي الشلوبين.** تح د/ يوسف أحمد المطوع. ط الثانية ١٤٠١هـ.

• **تاريخ الأدب العربي.** تأليف: كارل بروكلمان. ترجمة: عبد الحليم النجار. دار المعارف. الطبعة الخامسة.

• **جمهرة الأمثال.** لأبي هلال العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ). الناشر: دار الفكر – بيروت.

• **جمهرة أنساب العرب.** لأبي محمد القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ) تحقيق: لجنة من العلماء. دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣/١٩٨٣.

• **الجنى الداني في حروف المعاني.** ابن أم قاسم المرادي. تح د فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نبيل الفاضل. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

• **جامع التواريخ (تاريخ غزان خان).** تأليف: الوزير رشيد فضل الله الهمذاني. دراسة وترجمة: فؤاد عبد المعطي الصياد.

• **حاشية الجرجاني على شرح الكافية للرضي.** دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٨٥م.

• **حاشية الصبان على الأشموني.** أبو العرفان الصبان ١٢٠٦هـ. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

• **حاشية العطار على شرح الأزهرية.** الشيخ حسن العطار. مطبعة البابي الحلبي.

• **حاشية يس على التصريح.** البابي الحلبي.

• **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد.** أبو علي بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧ هـ). تح بدر الدين قهوجي وآخرون. دار المأمون للتراث.

• **الحدود في علم النحو.** شهاب الدين الأبذي الأندلسي٨٦٠هـ. تح نجاة حسن عبد الله نولي. مجلة الجامعة الإسلامية بالمينة المنورة. العدد ١١٢. ٢٠٠١م.

• **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب.** عبد القادر البغدادي١٠٩٣هـ. تح أ. عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي القاهرة.

• **الخصائص.** أبو الفتح عثمان ابن جني ٣٩٢هـ. الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة الرابعة.

• **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة.** ابن حجر العسقلاني. تح محمد عبد المعيد ضان. دائرة المعارف. حيدر آباد. الهند. ١٩٧٢م.

• **دائرة المعارف الإسلامية.** تأليف: جماعة من المستشرقين. تعريب: جماعة من المترجمين. دار المعرفة بيروت.

• **ديوان امرئ القيس.** اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي. دار المعرفة بيروت. الطبعة الثانية ٢٠٠٤م.

• **ديوان تأبط شرا.** اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي. دار المعرفة. دار المعرفة. بيروت. الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

• **ديوان النابغة الزبياني.** تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. الطبعة الثانية.

• **روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار.** تأليف: محمد بن قاسم بن يعقوب الأماسي الحنفي ت٩٤٠هـ. دار القلم العربي حلب. الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.

• **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات.** تأليف العلامة الميرزا مخمد باقر الموسوي الخوانساري. عنيت بنشرة مكتبة إسماعيليان. طهران. ناصر خسرو. ١٣٩٠هـ.

• **سر صناعة الإعراب.** لابن جني (٣٩٢هـ) تح د/ حسن هنداوي. دارالقلم. دمشق. ط الثانية١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

• **السراج الوهاج في شرح المنهاج.** تأليف: أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي ت٧٤٦هـ. تح: د. أكرم بن محمد بن حسين أوزيقان. دار المعراج الدولية للنشر. الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

• **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي.** لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ). تح: عبد العزيز الميمني. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

• **شذرات الذهب في أخبار من ذهب.** ابن العماد الحنبلي ١٠٨٩هـ. تح محمود الأرناؤوط. دار ابن كثير. دمشق. الطبعة الأولى ١٩٨٦م.

• **شذا العرف في فن الصرف.** لأحمد بن محمد الحملاوي ت١٣٥١هـ. تح: نصر الله عبد الرحمن. الناشر: مكتبة الرشد الرياض.

• **شرح ابن عقيل على الألفية.** ابن عقيل ٧٩٩هـ. تح محمد محي الدين عبد الحميد. دار التراث. القاهرة. ط الثانية ١٩٨٠م.

• **شرح الأشموني على الألفية.** الأشموني ٩٠٠هـ. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

• **شرح ألفية ابن معطي لابن القواس.** تح: علي الشوملي. مكتبة الخريجي. الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

• **شرح الألفية.** لابن الناظم (٦٨٦) تح محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت ط الأولى ١٤٢٠هـ.

• **شرح التسهيل.** ابن مالك ٦٧٢هـ. تح د. عبد الرحمن السيد. هجر.

• **شرح التسهيل.** المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. ناظر الجيش ٧٧٨هـ. تح جماعة من المحققين. دار السلام. الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.

• **شرح التسهيل.** لأبي القاسم المرادي (٧٤٩ هـ). تح محمد عبد النبي محمد. مكتبة الإيمان. المنصورة. ط الأولى ١٤٢٧ هـ.

• **شرح جمل الزجاجي.** ابن خروف ٦٠٩هـ. تح د. سلوى محمد عرب. جامعة ام القرى. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

• **شرح جمل الزجاجي.** ابن عصفور ٦٦٩هـ. تح د. صاحب أبو جناح.

• **شرح الحدود في النحو.** للفاكهي ٩٧٢هـ. تح د/ المتولي رمضان احمد الدميري. مكتبة وهبة. الطبعة الثانية ١٩٩٣م.

• **شرح الرضي على الكافية.** تح يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قاريونس. بنغازي. الطبعة الثانية ١٩٩٦م

• **شرح شافية ابن الحاجب.** الشيخ رضي الدين الاستراباذي٦٨٦هـ. تح محمد الحسن وآخرون. المكتبة العلمية. بيروت.

• **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.** ابن هشام ٧٦١هـ. تح عبد الغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع. سوريا.

• **شرح شذور.** الذهب لشمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوجري القاهري ت٨٨٩هـ. تح/ نواف بن جزاء الحارثي. عمادة البحث العلمي بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

• **شرح صحيح البخاري.** لابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ت ٤٤٩هـ. تح/ أبو تميم ياسر بن إبراهيم. مكتبة الرشد. السعودية الرياض. الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

• **شرح القصائِد العشر.** ليحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي (المتوفى: ٥٠٢هـ). إدارة الطباعة المنيرية. ١٣٥٢ هـ.

• **شرح قطر الندى وبل الصدى.** ابن هشام ٧٦١. تح محمد محي الدين عبد الحميد. القاهرة. ط الحادية عشر ١٣٨٣هـ.

• **شرح الكتاب.** لأبي سعيد السيرافي ت ٣٦٨هـ. تح أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

• **شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس.** تح: د. علي الشوملي. دار الأمل. الطبعة الأولى١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

• **شرح كافية ابن الحاجب.** تأليف: بدر الدين بن جماعة ت ٧٣٣هـ. تح: د. محمد محمد داوود. دار المنار. القاهرة ٢٠٠٠م.

• **شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية.** تأليف: نور الدين عبد الرحمن الجامي. تح: د. أسامة طه الرفاعي. دار الأفاق العربية. طبعة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

• **شرح الكافية الشافية.** ابن مالك ٦٧٢هـ.تح عبد المنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى. الطبعة الأولى.

• **شرح مختصر الروضة.** لسليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري (المتوفى: ٧١٦هـ) المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

• **شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣).** مكتبة المتنبي. القاهرة.

• **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير.** لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ت ٦٢٧هـ. تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. جامعة أم القرى.

• **شرح الكافية في النحو.** تأليف: شهاب الدين الدولتا بادي الهندي ت ٨٤٩هـ. تح: د. جميل عبد الله عويضة.٢٠١٢م.

• **شرح اللمع للأصفهاني.** لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي ت ٥٤٣هـ. تح: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة. وزارة التعليم العالي بالسعودية ١٤١١هـ/ ١٩٩٩٠م.

• **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب.** تأليف: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب. تح: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد. مكتبة نزار مصطفى الباز. مكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

• **شرح المقرب المسمى التعليقة لابن النحاس الحلبي.** تحقيق د. خيري عبد الراضي عبد اللطيف. دار الزمان. ط الأولى ٢٠٠٥م.

• **شرح الوافية نظم الكافية.** لابن الحاجب ت٦٤٦هـ. تح: د. موسى بناي العليلي. مطبعة الآداب بالنجف ١٩٨٠م.

• **الشعر والشعراء.** لأبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ). الناشر: دار الحديث، القاهرة١٤٢٣ هـ.

• **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري.** أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين.

• **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها.** لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني (المتوفى: ٣٩٥هـ) الناشر: محمد علي بيضون. الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

• **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع.** شمس الدين السخاوي ٩٠٢هـ. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت.

• **طبقات الشافعية.** تأليف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة ت ٨٥١هـ. تح د. الحافظ عبد العليم خان. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

• **طبقات الشافعية.** تأليف: عبد الرحيم الأسنوي ت٧٧٢هـ. تح كمال يوسف الجون. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية بيروت. ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

• **طبقات الشافعية الكبرى.** تأليف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ت٧٧١هـ. تح: د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح محمد الحلو. هجر للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

• **طبقات المفسرين.** تأليف: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي ت ٩٤٥هـ. دار الكتب العلمية – بيروت.

• **علل النحو.** ابن الوراق ٣٨١هـ تح محمود جاسم محمد الدرويش. مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

• **فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية.** أحمد بن عمر الحازمي. مكتبة الأسدي. مكة المكرمة. الطبعة الأولى ٢٠١٠ م.

• **الفتح المبين في طبقات الأصوليين.** تأليف: عبد الله مصطفى المراغي. مطبعة أنصار السنة المحمدية بمصر١٣٦٦هـ/١٩٤٧م.

• **فهرس الخزانة التيمورية.** مطبعة دار الكتب المصرية.

• **القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه.** أ.د/جلال الدين عبد الرحمن. طبعة السعادة القاهرة. ط الأولى١٤٠١هـ.

• **كتاب التعريفات.** الشريف الجرجاني. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

• **كتاب السبعة في القراءات.** أبو بكر بن مجاهد ت٣٢٤هـ. تح د شوقي ضيف. دار المعارف. الطبعة الثانية. ١٤٠٠هـ.

• **الكتاب.** سيبويه ١٨٠هـ. تح عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

• **كتاب اللمع في العربية لابن جني.** تح د فائز فارس. دار الثقافة العربية. بيروت ١٩٧٢ م.

• **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني.** تح د/ كاظم بحر المرجان. الجمهورية العراقية. وزارة الثقافة والإعلام. دار الرشيد ١٩٨٢م.

• **الكشاف.** عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله الزمخشري. دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

• **كشف الظنون.** عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة. دار إحياء التراث العربي.

• **الكليات.** معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأيوب بن موسى الحسيني الكفوي ت ١٠٩٤هـ. تح: عدنان درويش، و محمد المصري. مؤسسة الرسالة – بيروت.

• **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية.** لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي (المتوفى: ٧٧٢هـ). المحقق: د. محمد حسن عواد. الناشر: دار عمار الأردن. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

• **الكافي في علمي العروض والقوافي.** لشهاب الدين القنائي المعروف بالخواص ت ٨٥٨هـ. تح: د. محمود عبد المقصود محمود. مكتبة الثقافة الدينية. الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

• **لب اللباب في تحرير الأنساب.** تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت٩١١هـ. دار صادر بيروت.

• **لسان العرب.** ابن منظور ٧١١هـ. دار صادر. الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

• **اللباب.** في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٤١٦ هـ) تح غازي مختار طليمات. دار الفكر المعاصر. بيروت. ط الأولى ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥م.

• **اللمع في العربية.** لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ت٣٩٢هـ. تح: فائز فارس. دار الكتب الثقافية – الكويت.

• **مجالس ثعلب** (٢٩١) تح عبد السلام محمد هارون. دار المعارف. مصر.

• **مجمع الأمثال.** أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني. تح محمد محيي الدين عبد الحميد دار المعرفة. بيروت.

• **مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط.** تحتوي على: متن الشافية وشرحها للعلامة الجاربردي، وحاشية الجاربردي لابن جماعة. عالم الكتب.

• **المحصول.** لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ). تح: د. طه جابر فياض العلواني. الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

• **المحاجاة بالمسائل النحوية.** لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت ٥٣٨هـ. تح: د. بهية باقر الحسنى. جامعة بغداد ١٩٧٣م.

• **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان.** تأليف العلامة أبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي ت ٧٦٨هـ. وضع حواشيه: خليل المنصور. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

• **المستقصى في أمثال العرب.** لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ). الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.

• **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات.** لأبي علي الفارسي ت ٣٧٧. تح: صلاح الدين عبد الله الشيكاوي. مطبعة العاني.

• **المسائل المنثورة.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. تح: د. شريف عبد الكريم. دار عمار. ط أولى٢٠٠٤م.

• **المساعد على تسهيل الفوائد.** ابن عقيل. تح د/ محمد كامل بركات. دار الفكر. دمشق ١٤٠٠ هـ.

• **المصباح في علم النحو**. ناصر الدين المطرزي. تح: د. عبد الحميد السيد طلب. مكتبة الشباب. الطبعة الأولى.

• **معجم البلدان**. ياقوت الحموي ٦٢٦هـ. دار صادر. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

• **المعجم المفصل في العروض والقوافي وفنون الشعر**. إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى١٤١١هـ.

• **معجم القراءات القرآنية**. الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم. جامعة الكويت. ط الثانية ١٩٨٨م.

• **معجم المؤلفين**. عمر بن رضا كحالة ١٤٠٨هـ. مكتبة المتنبي. بيروت.

• **معجم المؤلفات الأصولية الشافعية المبثوثة في كشف الظنون وإيضاح المكنون وهدية العارفين**. تأليف: ترحيب بن ربيعان الدوسري. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة: السنة السادسة والثلاثون العدد (١١٢) ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

• **معاني القرآن للفراء** (٣٠٧ هـ). تح محمد علي النجار. دار السرور.

• **مغني اللبيب**. عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) تح د/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله. دار الفكر. ط السادسة ١٩٨٥م.

• **مفتاح العلوم**. ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (المتوفى: ٦٢٦هـ). تح: عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

• **المفصل في صنعة الإعراب**. الزمخشري ٥٣٨هـ. تح علي بو ملحم. مكتبة الهلال. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

• **المقتصد في شرح الإيضاح**. عبد القاهر الجرجاني. تح د. كاظم بحر المرجان. دار الرشيد. العراق ١٩٨٢م.

• **المقتضب للمبرد.** ٢٨٥ هـ. تح محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة. ١٤١٥هـ.

• **المقدمة الجزولية في النحو.** أبو موسى الجزولي ٦٠٧هـ. تح د. شعبان عبد الوهاب محمد.

• **المقرب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور** ٦٦٩هـ. تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري. ط الأولى ١٣٩٢هـ.

• **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي.** تأليف: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي ت٨٧٤هـ. تح: د. محمد محمد أمين. تقديم: دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

• **موطأ الإمام مالك** (المتوفى: ١٧٩هـ). علق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان عام النشر: ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م.

• **ما ينصرف وما لاينصرف لأبي إسحاق الزجاج.** ت ٣١١هـ. تح: هدى محمود قراعة. القاهرة ١٩٧١م.

• **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل.** لمحمد بن أبي بكر المرابط الدلائي. تح: مصطفى الصادق العربي.

• **نتائج الفكر في النحو.** أبو القاسم السهيلي ٥٨١هـ. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

• **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة.** تأليف: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، ت٨٧٤هـ. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

• **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب.** شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني ت١٠٤١هـ. تح/ إحسان عباس. دار صادر. بيروت.

• **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان.** أبو حيان ٧٤٥هـ. تح د. حسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

• **نهاية السول في شرح منهاج الأصول.** لجمال الدين عبد الرحمن الأسنوي ت ٧٧٢هـ. عالم الكتب.

• **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.** جلال الدين السيوطي ٩١١هـ. تح عبد المنعم هريدي. المكتبة التوفيقية.

• **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين.** إسماعيل باشا البغدادي ١٣٩٩هـ. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ١٩٥١م.

• **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان.** شمس الدين ابن خلكان ٦٨١هـ. تح إحسان عباس. دار صادر. بيروت.ط ١٩٠٠م.

• **الوفيات.** تأليف: تقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي ت ٧٧٤هـ. تح: صالح مهدي عباس، د. بشار عواد معروف مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ.

فهرس القرآن الكريم[1]

سورة البقرة	رقم الآية	موضعها	رقم الصفحة
﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِثْلِهِ﴾	٢٣	(ص)	٢٦١
﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾	٦٠	(ح)	٤٢١
﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم﴾	١٨٤	(م)	٤٢٦
﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾	٢٧١	(م)	٤٣٥
سورة التوبة			
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾	٦	(م)	٣٥٦
سورة يوسف			
﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾	١٤	(ح)	٣٠٣
﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ﴾	٣٥	(ح)	٣٥٨
سورة مريم			
﴿كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾	٧١	(ح)	٣٤٨
سورة طه			
﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ﴾	٨٩	(ح)	٤٢٦
سورة الأنبياء			
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	(م)	٣٩٦
سورة الشعراء			
﴿وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾	١٤٨	(ح)	٣٥٣

(١) رمزت للآيات الواردة في المتن بالحرف (م)، والواردة في النص المحقق بالحرف (ص)، والواردة في الحاشية بالحرف(ح).

سورة الأحزاب			
﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا﴾	٦١	(ح)	٣٥٧
سورة فصلت			
﴿اعملوا ما شئتم﴾	٤٠	(ح)	٤٢١
سورة الأحقاف			
﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾	١٥	(ح)	٣٨١
سورة محمد			
﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء﴾	٤	(م)	٣٧٧
سورة القمر			
﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَر﴾	٤٩	(م)	٣٨٣
سورة الحاقة			
﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾	١٣	(م)	٤٠٣
سورة الإنسان			
﴿سَلَاسِلاً﴾	٤	(ص)	٢٧٦، ٣٢٩
سورة الانفطار			
﴿فعدلك﴾	٧	(ح)	٣٣٣
سورة الطارق			
﴿مَاءٍ دَافِقٍ﴾	٦	(ص)	٤١٩
سورة العصر			
﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾	٢ــ ٣	(ح)	٣٠٣

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الصفحة
" إنكن صواحبات يوسف" (ح)	٣٤٣
كل الناس هالكون إلا العالمون... (ح)	٣٩٦

فهرس الأمثال وأقوال العرب

المثل	الصفحة
إذا كان غدا فائتني (ح)	٣٥٨
تمرة خير من جرادة (ص)	٣٦٣
رجل خير من امرأة (ص)	٣٦٣
شر أهر ذا ناب (ح)	٣٦٧، ٤٣٥
عسى الغوير أبؤسا (ص)	٤٣٣
قم قائما (ص)	٤١٩
لكل فرعون موسى (ح)	٤٣٥

فهـــرس القوافي

القافية	الشاعر	البيت	الصفحة
لم تتلفَّع بِفَضْلِ مِئْزَرِها * دعدٌ ولم تغذ دعد في العلب (ح)	جرير	المنسرح	٣٣٠
والمؤمن العائذات الطير يمسحها * ركبان مكة بين الغيل والسند (ص)	النابغة الذبياني	البسيط	٣٨٨
ما للجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أو حديدا (ح)	الزباء	الرجز	٣٧٣
نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبوا بالنَّارِ جارَهُمُ * وَهَلْ يَعَذِّبُ إِلاَّ اللهُ بالنَّارِ؟! (ح)	يزيد بن الطثرية	البسيط	٣٥٧
فَأَبت إِلَى فهمٍ وَمَا كدت آيباً * وَكم مثلهَا فارقتها وَهِي تصفر (ص)	تابط شرا	الطويل	٤٣٢
ليبك يزيد، ضارع لخصومة * ومختبط مما تطيح الطوائح (م)	الحارث بن ضرار	الطويل	٣٥٥
أعد ذكر نعمانٍ لنا إن ذكره * هو المسك ما كررته يتضوع (ح)	الإمام الشافعي	الطويل	٣٣٣
فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة * كفاني ولم أطلب قليل من المال (م ص)	امرؤ القيس	الطويل	٣٦٠
وَلَمَّا أَبَى إِلاَّ جِمَاحاً فُؤَادُهُ * وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ ولا أَهلِ (ح)	دعبل الخزاعي	الطويل	٣٥٧
ويركب يوم الروع منا فوارس * بصيرون في طعن الأباهر والكلى	زيد الخير	الطويل	٣١٣

على حَلْفَةٍ لا أشْتمُ الدْهرَ مُسْلِماً * ولا خارجا مِن فِيَّ زُورُ كَلامِ (ح)	الفرزدق	الطويل	٤٢٠
قم قائما قم قائما * لقيت عب (ح)	الفرزدق	الرجز	٤١٩
وكل أخ مفارقه أخـــوه * لعمر أبيك إلا الفرقدان (ح)	عمرو بن معد يكرب	الوافر	٣٩٦
فَلْم يَدْرِ إلا اللهُ ما هَيَّجَـــــتْ لَنا * عَشِيَّةَ آناءِ الدِّيارِ، وِشامُها (ح)	ذو الرمة	الطويل	٣٥٧
تزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ ساعةٍ * فَما زادَ ضِعْفَ ما بِي كَلامُها (ح)	مجنون ليلى	الطويل	٣٥٧
فإن كان لا يرضيك حتى تردني * إلى قطري لا إخالك راضيا (ح)	سوار بن المضرب	الطويل	٣٥٨
صُبَّت علي مصائبٌ لو أنها * صبت على الأيام صرن لياليا (ح)	فاطمة (رضي الله عنها)	الكامل	٣٣٣

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢٤٧
الفصل الأول (الجاربردي حياته ومصنفاته)	٢٥١
الفصل الثاني (كتاب الشكوك على الحاجبية)	٢٧٠
النص المحقق الكلمة وأقسامها	٢٩٩
تعريف الكلام	٣٠٧
حد الاسم	٣١٠
المعرب من الأسماء	٣١٥
تعريف الإعراب	٣١٨
تعريف العامل	٣١٩
الأسماء المعربة بالحركات (المفرد المنصرف)	٣٢٠
الأسماء المعربة بالحروف (الأسماء الستة)	٣٢٢
المعرب تقديرا	٣٢٣
الممنوع من الصرف	٣٢٨
المرفوعات	٣٥٠
الفاعل	٣٥١
التنازع	٣٥٨
مفعول ما لم يسم فاعله	٣٦٢
المبتدأ والخبر	٣٦٦
المنصوبات (المفعول المطلق)	٣٧٥
المفعول به	٣٧٩

ترخيم المنادى	٣٨١
الاشتغال	٣٨١
المفعول فيه	٣٨٣
المفعول معه	٣٨٤
الحال	٣٨٧
التمييز	٣٨٨
المستثنى	٣٩١
اسم لا النافية للجنس	٣٩٧
المجرورات	٤٠٠
التوابع	٤٠٢
النعت	٤٠٣
عطف النسق	٤٠٧
المبني من الأسماء	٤٠٨
المركبات	٤١١
المضمر	٤١٢
المعرفة والنكرة	٤١٣
أسماء العدد	٤١٥
المثنى	٤١٧
المجموع	٤١٧
المصدر	٤١٨
اسم الفاعل	٤١٩
الفعل	٤٢٠

رفع المضارع ونصبه	٤٢٥
جزم المضارع	٤٢٨
الأمر	٤٢٩
فعل ما لم يسم فاعله	٤٣٠
الأفعال الناقصة	٤٣٠
أفعال المقاربة	٤٣١
فعل التعجب	٤٣٤
أفعال المدح والذم	٤٣٥
الحرف	٤٣٧
حروف الجر	٤٣٨
الخاتمة	٤٤١
قائمة المصادر والمراجع	٤٤٣
فهرس القرآن الكريم	٤٦٠
فهرس الأحاديث النبوية والأمثال والأقوال	٤٦٢
فهرس القوافي	٤٦٣
فهرس الموضوعات	٤٦٥